



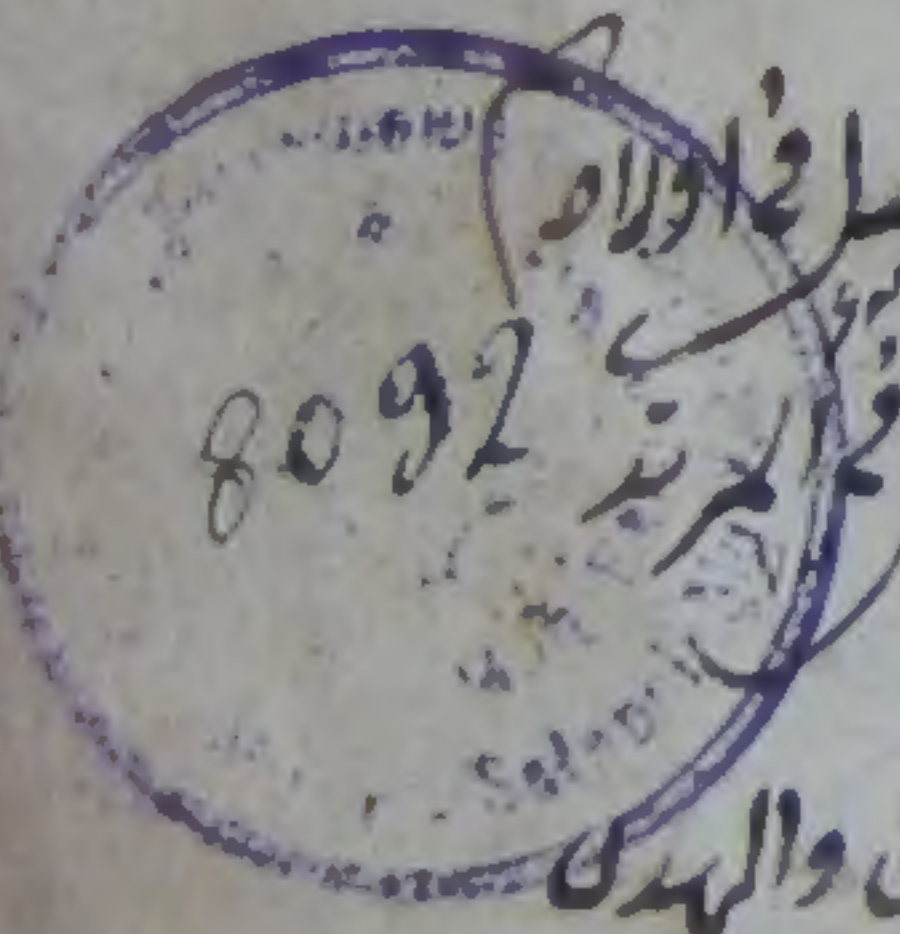


لما نزل  
عنه  
عنه  
عنه

فصل الرابع من الاربع باب معرفة الغرض فصول  
باب العصبية باب الجب باب مخرج فروض باب العول  
فصل في معرفة التماثل باب التقيح فصل في نصيب كل فرد  
واذا اوصى ان تعرف فصل في قسمة التركة فصل في الخارج  
باب الرد باب معاشية الجب باب الماشية باب توريث  
فصول الارواح فصل في النصف الاول فصل في نصف الثاني

فصل في النصف الثالث فصل في نصف الرابع فصل في الاول  
فصل في الختنة فصل في الجمل فصل في الفقود فصل في المرتبة

فصل في الاسير فصل في الفرق والحق والهدى



İzmir U. Kütüphanesi  
İzmir

فصل في

فصل في

فصل في

فصل في

فصل في

فصل في

فصل في

فصل في

فصل في

فصل في



بسم الله الرحمن الرحيم  
على الرحمن لان الله في السماوات والارض  
والرحمن اسم من اسماء الصلوة والذكر  
مقدم على الصلوة وانما قدم الرحمن  
على الرحمن لان الرحمن يستعمل في الدنيا والرحمن يستعمل في الآخرة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

سراج

سراج

الحمد لله رب العالمين وصل الله على خير خلقه محمد وآله اجمعين قال المولى  
الامام سراج الله محمد بن عبد الرشيد السجستاني ونودي نور الله قبره بعد  
يقين بالبسملة الحمد لله رب العالمين هذه الشاكرين والصلوة والسلام

على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم تعلموا الغرائب في علم الناس فانها نصف العلم سلكوا رواة  
انفردوا في الغرائب في فضيلة وهي ما قد رزقوا السرايم في الميراث وانما  
جعل العلم في نصف العلم اما لا فتنها صراها به حاله الانسان و  
العلم دون سائر العلوم الدينية فانها مختصة بالحياة واما لا فتنها  
بانه ليس الملك اعني الضرورة دون الاضطرار كالشعر او قول الرب  
والوصية وغيرها واما للترغيب في تعلمها لكونها امورا ممتدة وفي رواية  
الداري والدارقطني تعلموا العلم وعلوه الناس وتعلموا الغرائب  
وعلوها الناس وعلو هذه الرواية في الغرائب اما محمولة على ما ذكر  
وتخصيصها بالذكر كما مر او على ما فرضه الله على عباده من التكليف و  
ذكر ما بعد التخصيص لمزيد الانتماء ولا يبعد ان يجعل لفظ الغرائب  
في الاصطلاح جاريا مجرى الاعلام كالاخبار فيقال في السنة فرائض كما

وانما سمي هذا العلم غريبا لان  
الغريب جمع غريبه ومنه  
المقدرة الموارثة وهذا العلم  
انما يبحث عنه هذا فكان  
تسمية ذلك بهذا مستحبا  
لشوابه الدين

يقال

يقال انصارى وان كان قبيل في اصله ان يقال فرضي قال علماء اهل البيت  
يتعلق بتركه الميثاق حقوق اربعة مرتبة اي مقدمة بعضها على بعضي اولها  
بسته ان يجيزه وتكفيته بلا تمييز ولا تقييد وذلك اما باعتبار العدد فتكفيها  
الرجل باكثر من ثلثة - التوب والمرأة بالثمن خمسة التوب لثبته وبما قلنا  
ذكر تقييد التوب واما باعتبار القيمة فاذا كان يلبي في صوته ما قيمته عشرة  
درهم مثلا فتكفي بما قيمته اقل او اكثر منها كان تقييدا واذا كان له التوب  
يلبي في الاعيان واضرب بين امرائه وثلاث يلبس في داره يكفي بان  
لان الاول اعلى والثالث اذني فالمتوسط اوله وقال بعض قدماء متحدثنا  
يكفي الرجل بما يلبس في الحج والاعيان والمرأة بلبسها لزيادة ابوها وكان الحسن  
البصري يقول يعتبر الكفن بما يلبس في اكثر الاوقات وافضاه الفقيه ابو جعفر  
وقال ايضا اذا كان عليه دين مستغرق فليقله وان يمنعه الدين من تكفيته بما  
ذكره العدد وهو كفن السنة بل يكفي بكفن الكفاية وهو للرجل ثوبان والامرأة ثوبان  
جديدان او غسلاان ولبانة ثلثة - ومنك في ذلك بما ذكره الخفاف  
ان يكون ثوبا اذا كان له ثياب هيسنة بحكمة الاكثر جادا ونجا باعها القاضي  
قضى الدين واشترى بالباقي ثوبا يكفيه واذا لم يكن للميت تركه فتكفيته على من  
وجب عليه بفقته في حية وقال ابو يوسف كفن المرأة على زوجها مطلقا فلا  
شئ عليه من الرزقية قد انقطعت بالموت وقال الصدوق في الشريعة وقائه

العلم بالسنة في حق من  
يؤمن بها ثوبا يكفيها  
وقد لا يكفيها في حق من لا  
يؤمن بها

تلك

وهو اسم القاضي في العلم في  
الزمان الماضي

فيما لا يلبس من الثوب في حال الرزق



الفسوق على قول الى يوسى واما لم يكن له من ي عليه نفقة او كان  
 ايضا فقرا فكنفته على بيت المال واعلم ان الابدان بالكفون ليس مطلوبا كما يشتم  
 في عبارة الكتاب بل كل حق للغير تعلق به من التركة فانه مقدم على كنفته  
 كالدین المتعلق بالمرحون اذا لم يكن للميت شيء <sup>في نفسه</sup> فيقفض منه دينه <sup>او لو كان</sup>  
 او لو كان ارثي جناية العبد الذي وقع في حيوة مولاه ولا مال له غيره  
 وكذا الحال في المبيع المحبوس بالتمني اذا كان المشتري عاجزا عن ادائه و  
 كذا في العبد المأذون اذا طلقه المولى ولم يملك له مال سواه وكذا في الدار  
 المسخرة فانه اذا اعطى الاجرة او لا ثم <sup>من</sup> الاجر صار الدار رهنا بالاجرة  
 هكذا في الامام رضي الله عن في نظم فريضته وانما قدمت هذه الحقوق على الكفان  
 لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركة ثم تقضى ديونه من جميع ما بقى من ماله <sup>ان يتركه</sup> بقضاء  
 ديونه من جميع ماله الباقي بعد التجيز وهذا هو الثاني من الاربع وانما كان قضاء  
 المديون موضع الكف لان له لياسته بعد وفاته فيعتبر بطلبه في حيوة الابري ان  
 مقدم على دينه اذ لا يباح ما على المديون عن ثباته في قدرته على الكسب ومقدم  
 على الوصية وان قدم ذكرها عليه في نظم الالية كما روى عن علي رضي الله عنه قال رايته  
 النبي صلى الله عليه واله يقول قبل الوصية ثم التركة في نفقة يما انما تشبه الميراث في  
 كونها ماضية بلا عوض فيشقي اخراجها على الورثة فكانت <sup>الركب مظنة</sup> بتسوية تقصير  
 فيما يخلف في الدين فان لم يورسهم مطلقا الى اداءه ففهم <sup>فيها</sup> ما على واداءه مع وثيقا

على انما

على انما مثل في وجوب الاداء والمساعدة اليه ولا كبحي بينهما بكلمة التولية في يوم  
 وايضا ان كانت الوصية بالبرعة وليس في التركة وفاء بالكل فتقتصر عليها  
 ظلالا قضاء الدين فرض عليه عليه تجبر على اداءه في حال حيوة والوصية بالبرعة  
 تطوع ولا يشك ان الغرض اقوى وان كانت بغرض من فروض الله وان  
 كانت فيما سوى الزكوة كالصلوة والصيام وحجته الاسلام والنزول  
 والكلالة فدين العباد مقدم على هذه الوصية ايضا وان استوفى  
 في الوصية لانه يجبر على اداء الدين بالجس ولا يجبر على اداء شيء من تلك الفروض  
 فالدين اقوى وان كانت بالزكوة التي تتساوى الدين في الاجبار بالجس  
 الا انما هو الدين المذكور اقوى لانه القاضى لغيره من مال المديون العبادي  
 الدين باخذ بلا رضاه ويدر منه الى صاحبه وليس له ذلك في الزكوة والى ظفر  
 بجسها وايضا اذا اجمع حق الله وحق العباد في عين واحدة ضاقت عن  
 الوفا بها يقدم حق العباد لاهتمامهم مع استغناء الله به وكرمه وتفصيل  
 المأمور الى الدين اذ كان للعباد فالباقي بعد تجهيز الميت ان وفاته فذلك  
 وان لم يغفر ان كان الويوم واحد اعطى الباقي وما بقى له على الميت انما  
 عفاه وان ساء تركه الميراث وان كان مستقدا فان كان الكل دين الصمة  
 اعطى الصمة ما كان ثابتا بالبيعة او بالاقرار في زمان صحة او كان الكل  
 دين الميراث ما كان ثابتا باقراره في مرضه فانه يفرق الباقي اليهم



منه الاربعه اي يبيد او يستفيد وصيته من ثلث ما بقى بعد الدين لانه ثلث اصل

منه الاربعه اي يبيد او يستفيد وصيته من ثلث ما بقى بعد الدين لانه ثلث اصل  
لانه لا ياتهم من التلويح وقضا الدين قد صار مصر وفاق ضرورية الى لا  
له عنها فالباقى في مال الكماله ان يتصرف في ثلثه وايضا ما يستغرق  
منه الاصل جميع المال الباقي بعد دين فيؤدي الى حرمان الورثة بالوصية  
ومقتضى عبارة الكتاب تقديم الوصية على الاربع في مقدار ثلث الباقي  
بعد الدين سواء كان الوصية مطلقة او معينة وهو الصحيح وقال شيخنا  
الاسلام خواهر زاد ان كان ثلث موقوفه كانت مقدمة عليه وان كانت  
كانت يوصى بثلث ماله او ربعه كانت في معنى الميراث شيوعا في الميراث فيكون  
الوصية له شريك للورثة لا مقدما عليهم ويدل على شيوع هذه فيما حكى الولد  
انه اذا اراد المال بعد الوصية مثلا انتم صار الدين عليه ثلث الباقي وان  
فلم يثلث الباقي ثم تقسم الباقي هذا اربع الاربعه وهو ان يقسم ما بقى ماله بعد التلويح  
والدين والوصية بين ورثته اي الذين ثبت ارشام بالكتاب كالمزكورين وهم  
في الاربعة الغرائم والسنة كمن ذكر في الاقارب في قوله عدم اطلاق الميراث  
واجمل الامة كالجدة وابن الابن وبنات الابن وسائر من علم تورثهم بالايجاع  
وقد يقال ان ميراثهم باجاء الامة ما هو المبدأ ومنه بل اراد به ما يتناول ايضا  
اجتهاد في ميراثهم فيما لا يقطع فيه حتى يشمل كلامه الوارث الذي اختلف

منه الاربعه

منه الاربعه اي يبيد او يستفيد وصيته من ثلث ما بقى بعد الدين لانه ثلث اصل

منه الاربعه اي يبيد او يستفيد وصيته من ثلث ما بقى بعد الدين لانه ثلث اصل

منه الاربعه اي يبيد او يستفيد وصيته من ثلث ما بقى بعد الدين لانه ثلث اصل

منه الاربعه اي يبيد او يستفيد وصيته من ثلث ما بقى بعد الدين لانه ثلث اصل

منه الاربعه اي يبيد او يستفيد وصيته من ثلث ما بقى بعد الدين لانه ثلث اصل  
لانه لا ياتهم من التلويح وقضا الدين قد صار مصر وفاق ضرورية الى لا  
له عنها فالباقى في مال الكماله ان يتصرف في ثلثه وايضا ما يستغرق  
منه الاصل جميع المال الباقي بعد دين فيؤدي الى حرمان الورثة بالوصية  
ومقتضى عبارة الكتاب تقديم الوصية على الاربع في مقدار ثلث الباقي  
بعد الدين سواء كان الوصية مطلقة او معينة وهو الصحيح وقال شيخنا  
الاسلام خواهر زاد ان كان ثلث موقوفه كانت مقدمة عليه وان كانت  
كانت يوصى بثلث ماله او ربعه كانت في معنى الميراث شيوعا في الميراث فيكون  
الوصية له شريك للورثة لا مقدما عليهم ويدل على شيوع هذه فيما حكى الولد  
انه اذا اراد المال بعد الوصية مثلا انتم صار الدين عليه ثلث الباقي وان  
فلم يثلث الباقي ثم تقسم الباقي هذا اربع الاربعه وهو ان يقسم ما بقى ماله بعد التلويح  
والدين والوصية بين ورثته اي الذين ثبت ارشام بالكتاب كالمزكورين وهم  
في الاربعة الغرائم والسنة كمن ذكر في الاقارب في قوله عدم اطلاق الميراث  
واجمل الامة كالجدة وابن الابن وبنات الابن وسائر من علم تورثهم بالايجاع  
وقد يقال ان ميراثهم باجاء الامة ما هو المبدأ ومنه بل اراد به ما يتناول ايضا  
اجتهاد في ميراثهم فيما لا يقطع فيه حتى يشمل كلامه الوارث الذي اختلف

منه الاربعه اي يبيد او يستفيد وصيته من ثلث ما بقى بعد الدين لانه ثلث اصل

منه الاربعه اي يبيد او يستفيد وصيته من ثلث ما بقى بعد الدين لانه ثلث اصل

منه الاربعه اي يبيد او يستفيد وصيته من ثلث ما بقى بعد الدين لانه ثلث اصل



فيكون داراً لذوي الارحام وغيرهم ولا يبعد ان يقال انه الكفينة  
 اقوى فيبدأ بستره ان يبين اجمالاً الترتيب بين الورثة ان يبدأ في  
 تقسيم هذه الباقي بين الورثة باصحاب الغرائبي وهم الذين لهم سهم في  
 في كتاب الله تعالى او سنة رسول الله صلى الله عليه وآله كما ذكره الشرحي وقد عرفت  
 على العصبية لقوله عم الحقوا الغرائبي باهلها فما بقية الغرائبي فلا ولا  
 عصبية رجل ذلك عصبية وايضا انما قدر لهم تلك السهم بلا تعرض لغيرهم  
 لباخذوها من التركة ابتداءً فالباقي شيء يأخذونه غيرهم وايضا تقسيم  
 العصبية يوجب حرمان اصحاب الغرائبي وهو بطلان ما ذهبوا اليه  
 بالعصبية من جهة النسب فان العصبية النسبية اقوى من نسبية  
 من ذلك الا ان ذلك ان اصحاب الغرض النسبية يرد عليهم وون  
 اصحاب الغرض النسبية اعني الزوجي والعصبية مطلقاً كل من  
 يأخذ من التركة ما بقية الغرائبي اي جنتها وعند الانوار ان  
 انوارهم عن غير في الورثة كجزء من جميع المال كجدة واحدة فلا يرد  
 صاحب الغرض اذا خلا عن العصبية فتذكر جميع المال لان استحقاقه  
 لبعضه بالغرضية والباقي بالرد واعتبر بان الاخوة عصبية  
 بالسرعة ولا يرد في جميع المال عند الانوار كجدة واحدة  
 التوفيق بان المرام بالعصبية  
 فلا يكون جامعاً واجيب

سهم

هم من نوع عصبية بنفس فلا يبادل من نوع عصبية مع غيره او بغيره  
 بل هما بالحققة من اصحاب الغرائبي كما سبق عليه ويجزئ ان اذا  
 التوفيق به كان المفهوم من كلامه تقدمه على العصبية النسبية مع ان  
 ان التقدم عليها ليس مختصاً به بل يساوي فيه اخواه ثم يبدأ بالرد  
 بالعصبية من جهة السبب وهو مول العاقلة ان المعتق من كذا كان او  
 فالا من يعتق عبداً او امه كان الولاء له ويرث به ويسمى ذلك ولداً  
 العاقلة والنسب ثم عصبية اي يبدأ عند عدم مول العاقلة بعصبية  
 الزكورة لا بد منها من قيد الزكورة لما سياتي من قوله رحم ليل النساء  
 من الولاء الا ما اعتق للرب ثم الرد ان يبدأ بعصبية النسبية  
 بالرد على ذوى الغرض النسبية لبقاء قرابتهم بعد انفصالهم  
 وذوى الغرض النسبية لانه لا رد على الزوجي كما مر اذ لا قرابة لهما  
 بعد اخذ فرضهما بعد حقوقهم اي جنتهم فيه نسبية مع ذير السهم  
 بعض البعض ويرث الباقي عليهم حسب ما تم ذوى الارحام اي يبدأ  
 عند عدم الرد لانتفاء ذوى الغرض النسبية بذوى الارحام وهم  
 الذين لهم قرابة وليسوا بعصبية ولا ذوى سهم وانما اخذوا من  
 الرد لان اصحاب الغرائبي النسبية اقرب الى الميت واعلم ان

يوجب احد الزوجين وان وجد  
 يوجب احد الزوجين وان وجد  
 يوجب احد الزوجين وان وجد  
 يوجب احد الزوجين وان وجد

فصل

مؤناً



ذكر في العرافين العثمانية وصورة توفيق مولانا شمس مجبول  
النسب قال لا امرأت مولاي سرتني اذ انت وتعل عن اذاجيت  
وقال الاخر قبلت فعند ما يصح هذا العقد ويصير العاقل وارثا قلا  
ويسمى مولانا الاول واذا كان الاخر ايضا مجبول النسب وقال الاول  
مثل ذلك وقيل ورن كل منهما صاحبه وعقل عنه والى مجبول لا يرجع  
عنه عقد الموالاة مالم يعقل عنه مولاه وكان ابيه ابراهيم النخعي يقول اذا  
اسلم المولى على يد رجل ثم والاه مع وقال شمس الائمة السرخسي ليس  
عليه شرط في صحة عقد الموالاة وانما ذكره فيه ذكره على سبيل العادة  
وكان الشيعي رحمه يقول لا اولاد الا اولاد العاقوبة اذ الساقية في صحة  
وهو مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه وما ذهب اليه مذهب عمر وعطاء بن مسعود  
في الخبرين في راجع الا لابي والام رضي الله عنهما وانما اضرخ مولانا عن ذوي الارحام لغرض انهم لم يقرروا  
عنه الخبر والنسب بحيث لم يثبت نسب عن ذلك الغير اذ انما المولى على اقراره يعني ان هذا  
المولى مؤخر في الارث عن مولانا المولى ومقوم على الموصي لم يجمع المال واعتبر فيه  
بأنه لا يثبت الاول ان يكون الاقر ان نسب على غيره كما اذا اقر بمجمل النسب اذ  
بأنه لا يثبت النسب على اقراره على ابيه بانه ابنه الثاني النسخ ان يكون ذلك الاقرار  
بحيث لا يثبت به نسب من ذلك الغير كما اذا لم يثبت له ابوه في هذا النسب  
يموت المولى على اقراره وفوايد القبول ظاهر في الاول فلان اقراره مجبول

المجبول

والفخر في راجع الا لابي والام رضي الله عنهما وانما اضرخ مولانا عن ذوي الارحام لغرض انهم لم يقرروا عنه الخبر والنسب بحيث لم يثبت نسب عن ذلك الغير اذ انما المولى على اقراره يعني ان هذا المولى مؤخر في الارث عن مولانا المولى ومقوم على الموصي لم يجمع المال واعتبر فيه بأنه لا يثبت الاول ان يكون الاقر ان نسب على غيره كما اذا اقر بمجمل النسب اذ بأنه لا يثبت النسب على اقراره على ابيه بانه ابنه الثاني النسخ ان يكون ذلك الاقرار بحيث لا يثبت به نسب من ذلك الغير كما اذا لم يثبت له ابوه في هذا النسب يموت المولى على اقراره وفوايد القبول ظاهر في الاول فلان اقراره مجبول

نسب

نسب منه اذا لم يتضح تحيل نسبه غيره وتتمثل على شرائط صحيحة  
او جب ثبوت نسبه وانذاره فيما ذكره من الورثة النسب كان  
يقول بانه ابنه وانما الثاني فلا بد ان يوافق ابوه في ذلك النسب  
باقراره على هذا الوجه نسبه ابيه ايضا وكان المجبول له مال لم يورثه  
الى اقراره بانه عم وصدة في ذلك جده فانه يكون عمه من جهة  
فيما مضى ذكره وانما الثالث فلان اقراره المولى على ذلك الاقرار  
لا يعتد به قطعا فلا يثبت له ارث اصلا واذا اجتمعت هذه الصفات  
في المولى صار عندنا وارثا في المرتبة المذكورة وذلك لان المولى في هذه  
الصورة كان متواليا بنسب النسب والحقاق المال بالارث لكن اقراره بالنسب  
بط لانه تحيل نسبه على غيره والاقرار على الغير عوى فلا يسمع ويبقى  
اقراره بالمال صحيحا لانه لا يبعدوه الى غيره اذا لم يكن له وارث معروف  
ثم الموصي لم يجمع المال ان اذ اعلم من تقدم ذكره يبعد عن اقراره  
بجميع المال فكل له وصية لان منعه عما زاد على الثلث كان لاجل الورثة  
فانما لم يوجد منهم احد فله عندنا ما عيّن له كمالا وانما اضر ذلك المولى  
بناء على انه لو خ فرابة بخلاف الموصي لم يتم بيت المال انما يوجد احد  
من المذكورين بوضع التركة في بيت المال بناء على انما مال ضائع فصار  
جميع المسلمين في موضع ماله هناك وليس ذلك بطريق الارث بناء

فكر



على انهم اخوة الايري ان الزمتي اذ لم يكن له وارث يوضع ماله في بيت المال  
ولا ميراث للمسلم من الكافر ويشهد له ايضا انه يستوي بين الذكر والانثى  
من المسلمين في العلية من ذلك المال ولا السوية بينهما في الموارث وعند  
السن فحق الاب في المال اذا كان مستظما يغرم على ذوى الارحام والارواح  
والانهم ينظم رد اولاد على ذوى الغرض النسبية بنسبة فرايضهم ثم  
يعرف الى ذوى الارحام ولا ميراث عند <sup>اصلا</sup> لمول الموالاة ولا للمول باللب  
على الغير ولا للموصى له جميع المال كما ينهال عليه ~~فصل~~ المانع من الارث  
اربعة الاول الرق واخر الى كمالا كان كالعق او ما قصا كالمكاتب المدبر  
وام الولد وذلك لان الرقيق مطلق لا يملك المال بساير اسباب  
الملك فلا يملكه ايضا بالارث ولا لان جميع ما في يده من المال فهو لمولاه  
فلو ورثناه عن اقربائه لو فتح الملك لسيده فيكون ثوبا للاجنبى بلا  
سبب انه بطل اجماعا ومعتق البعض عنه الى جرمه بمنزلة المملوك  
ما يتبع عليه ماله في فكاك وقبة فلا يرث ولا يجب اصله ميراثه  
وعنه ما هو صريح في وجوب <sup>فقط</sup> الميراث مبيته على ان الحق يتجرى عنه  
خلاف لما ذهب اليه <sup>في</sup> الثاني القتل الذي يتعلق به وجوب القصاص  
او الكفارة اما القتل الذي يتعلق به وجوب القصاص فهو القتل  
وذلك بان يقتل بغير سلاح او ما جرى مجراه في تغريق الاجزاء

هذا هو مقتضى قوله في ميراث الكافر  
ان ميراث الكافر من المسلم لا يرثه المسلم

هذا هو مقتضى قوله في ميراث الكافر  
ان ميراث الكافر من المسلم لا يرثه المسلم

كالمقتل من الخشب او الحجر وموجب الامم والعصاص ولا كفارة  
فيه وعند ابن يوسف ومحمد اذ اتى ضربه بما يقتل به عاليا وان لم يكن  
مقتل كالمقتل فهو ايضا عمد واما القتل الذي يتعلق به وجوب  
الكفارة فهو ما شبهه عمد كان مقتله ضربا بجالا يقتل به عاليا وموجب على  
التولين من اليد على العاقلة والامم والكفارة ولا قود قصاص فيه  
وانما خطأ كان رمي صيدا او صاب انسانا او انقلب في النوم عليه  
فقتله او وطئه وابته وسور كبتها او سقطت من سطح عليه او سقط  
حجر من يده فمات فوجب الكفارة والدية على العاقلة والامم وفيه فدية  
يحرم القاتل عن الميراث في هذه الصور كلها اذ لم يكن القتل جحيا واما  
اذا قتل مورثة قصاص او هذا او دفعا عنه نفسه فلا يحرم اصلا ولا  
قتل العاصر مورثة الباعث في عكس خلاف لابن يوسف واذ كان  
القتل بالسبب دون المباشرة كافر البئر او وافعه كجرحه في غير ملكه فعليه  
الدية على العاقلة ولا قصاص فيه ولا كفارة وكذا الحال اذا كان القاتل  
صبيا او مجنونا فلا حرمانا عندنا بالقتل في هذه الصور ايضا فان قلت  
ليس لقاتل الاب ابنه عمه الم يثبت به القصاص ولا كفارة ايضا  
مع انه محرم اتعاها فالت هو موجب في القصاص الا انه سقط بتوهم  
لا يقتل الوالد بولده ولا السبب بعينه لا يقال مقتضى قوله عدم القاتل لا يرثه ان يحرم

مطلوب







ان الملة لا يفر على اعتقده بل يجبر على العود الى الاسلام فبغير حكم الاسلام  
 في حقه لا فيما يستغف به بل فيما يستغف به وارتد ثم ان الكفار يتوارثون فيما  
 بينهم وان اختلفت عقولهم لان الكفر ملة واحدة كما ذكره المرن في مختصر  
 عن السانفي وذكر ابو القاسم عن مالك ايضا وقال ابن ابي ليلى اليهود  
 والنصارى يتوارثون فيما بينهم ولا توارث بينهما وبين المجوس والسنة  
 بانها قد اتفقت على التوحيد والاقرار بنوة موسى وانه انزال التوراة فيها  
 واحدة بخلاف المجوس حيث ينقسمون الى التوحيد ويشنون الرب في برز  
 واشتر من ولا يعترفون ببني ولا كتاب غير انهم اهل ملة اخرى  
 وذهب بعض الفقهاء الى عدم التوارث بين اليهود والنصارى ايضا  
 لا خلافا اعتقادهم في عيسى عم والا نجعل فيهما اهل ملة واحدة  
 كالمسلمين مع النصارى بخلاف اهل اليهود فانهم معترفون بالانبياء  
 ويختلون في ما ويل الكتاب والسنة وذلك يوجب اختلاف الملة  
 والرابع اختلاف الدارين اما حقيقة كالحق والذمي فافراقات  
 كثر في دار الحرب ولا ابن ذمي في دار الاسلام او كذا الذي وله  
 اب او ابن في دار الحرب لم يرثا احدهما من الاخر لان الذمي من اهل  
 دار الاسلام والمولى من اهل دار الحرب فان احدى من كثر يتباين  
 الدارين حقيقة فيقطع الولاية بينهما فيقطع الوارثة المنبئية للولاية

لان

سب و

لان الوارثه تختلف للورثه في ماله ملكا ويبدأ وتصرفا او حكما كالمسلم من  
 والذمي او مجوسي من دارين مختلفين اما المثال الاول فهو لان الذمي اذا  
 دخل في دار الاسلام بامان فهو من محوري والذمي في دار واحدة حقيقة  
 لكنهما في دارين مختلفين حكما لان المسلم من اهل دار حرب حكما  
 لا يبري انه يتمكن من الرجوع اليها ولا يتمكن من استدامه الاقامة في دار  
 بخلاف الذمي فلا توارث بينهما بل لو اقام المسلم من يوفق ماله لورثته  
 الذين في دار حرب لان حكم الامان باق في ماله لمحة ومن حلة حقيقة ايضا  
 ماله لورثته فلا يصرف الربيب المال كما لو اقام الذمي ولا وارش له على ما  
 المثال الثاني فان حل كما قيل على الاحرار في دارين مختلفتين اجماعا  
 من قبيل اختلاف الدارين حقيقة فكان ان يقدم على قوله او حله ويحتاج  
 الى ان يجاب بان الكفر ملة واحدة فالكتاب كلهم في دار واحدة حقيقة  
 فالأختلاف بين ديارهم انما هو من باب حكم دون حقيقة مع انه  
 يبر عليه ان يكون الكفر ملة واحدة امر حكما لان الكتاب على ملل شتى  
 حقيقة وذلك لا يقتضي كون ديارهم واحدة حقيقة بل حكما وان حل  
 على محيين من دارين مختلفين حقيقة لكنهما في دار الاسلام بالا

اما

سبنا

فافهما في دار واحدة حقيقة في دارين مختلفين حكما لم يتم عليه فذكرناه وهو قد مر في قبيل اختلاف  
 الدارين حقيقة  
 ويؤيد هذا المعنى ان قال من دارين لانه دارين وان كان الاولى

الاستغناء



به ان يقول او المسامنين بدل او لم يكن فكانه ترك سنة الاول في آخره  
 الى انه يمكن جعله سائلا لا خلتا فين و محاصل ان محمدين لم يكونا  
 ان كانا في دارهما كانا لا اختلاف بين في الدار حقيقا وان كانا دارا  
 كانا لا اختلاف حكميا لا با نجعل كل واحد منهما كان في داره التي خرج  
 منها ايضا بامان فلا يتوارثان في دار الاسلام الا لو اصابا اهل ضمة  
 وان كانا محمدين المسامنين في دار واحدة ينسب بينهما التوارث الا  
 يري ان المسامنين اذا كانا في دار واحدة قبل شراة بعضهم على محبي  
 وان كانا في دارين لم يقبل فكذا التوارث لان الضمة واحدة والميراث  
 من باب الولاية والدار اعم لا يختلف باختلاف المنفعة الى العسكر واختلاف  
 جهك لا انتفاع العقيمة فيما بينهم كان يكون مثلا احد الملكين في الهند  
 وله دار ومنه والاخر في العسكر وله دار ومنه اخرى وانقطعت العقيمة  
 فيما بينهم حتى يستحل كل منهما قتال الاخر واذا اظفر رجل من عسكر احد  
 برجل من عسكر الاخر فقتل فماتان الداران مختلفان فينقطع باختلافهما  
 الوراثه لانهما ينسب على وجهيه والولاية واذا كان بينهما نسابة لهما فقط  
 وتناول على احد انهما كانا دار واحدة والوراثه ثابتة وليس اختلاف  
 الدار يمنع من الارث عند السنة فمعه اصلها وهو مانع عندنا فيما بين  
 الكوارصون المسلمين لتبوء التوارث بين اهل البيت والعدوان اختلاف  
 المنفعة

المنفعة وهكذا وقد لك لان دار الاسلام دار احكام فلا يختلف  
 الدارين بين المسلمين باختلاف المنفعة ولكل لان حكم الاسلام  
 مجتمع واما دار محب فمحي دار قهر وعلية باختلاف المنفعة ولكل  
 يتباين الدارين بينهما وبجبايتها ينقطع التوارث وكذا اذا اخرج  
 اليها كما لم يمتقضى الشيخ ههنا لا يستلزم بان يخرج الموصي في التوقيف  
 وان كان مانعا عن الميراث على الاصح لذكره اياه منفصلا في اخر  
 الكتاب **باب معرفة الغرض** وسحقها الغرض العدة (السلام)  
 للعينة في باب الميراث المذكورة في كتاب الله تعالى ستة الاول النصف وقد  
 ذكره في ثلثة مواضع فقال وان كان الميت واحدة فله النصف  
 وقال تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم وقال تعالى وله نصف  
 ما ترك والباقي نصف النصف وهو الربع المذكور في موضعين حيث  
 قال تعالى ولكم الربع مما تركن وقال تعالى وللمرء الربع مما تركتم والباقي ثلث  
 نصف نصف النصف وهو الثمن في ذكره مرة واحدة وكل  
 فله الثلث والثلث الرابع الثلثان وقد ذكره في موضعين وقال  
 في حق البنت فان كان منسأ وثق اثنتين فلهن ثلث ما ترك في  
 حق الاخوة وان كانا اثنتين فلهما الثلثان وكما في نصف  
 الثلثين وهو الثلث الذي ذكره في موضعين ايضا فقال فلانة

10









مع الولد هو السدس لكن هم الولد ينسب الى الابن والبنات من كان مع  
 ابن فله فرضه اعني السدس والباقي لابن لقوله ثم كلوا مما ترك الوالدان  
 في ابنته فلا ولي رجل ذكر واولى الرجل من العصباء هو الابن كما يستوفى وان  
 كان معه بنت فله السدس وللبنات النصف بالوفى وباقى فلاب لان اول  
 رجل ذكر من العصباء عند عدم الابن والتعصيب المحض وذلك عند عدم الولد  
 وولد الابن وان سفل وذلك لقوله ثم فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلام الثلث  
 ان ينفق من ان الباقي للاب فيكون عصبته والجدة الصبيح هو الذي لا يرضى في نسبة  
 الى الميت ام كلاب عند عدمه في ثبوت تلك الاصول الثلث بل في جميع احكام  
 الميراث الا في اربع مسائل وستذكرها ان شاء الله تعالى الاولى ان ام الاب لا ترث  
 معه وترث مع الجدة والثانية ان الميت اذا ترك الابوين واحد الزوجين فلام  
 ثلثه باقى بعد نصيب احد الزوجين ولو كان مكان الاب جد فلام ثلثه  
 جميع المال الا عند ابي يوسف فان لها ثلث الباقي ايضا والثالثة ان بنت  
 الاعمال والعلاقات كلهم يسقطون مع الاب اجماعا ولا يسقطون مع الجدة  
 الا عند ابي حنيفة والرابعة ان ابا المعتقد مع ابنته يأخذ سدس الوالد والباقي  
 لابن عند ابي يوسف وليس الجدة لك بل الوالد كله لابن ولا فرق بينهما

عند سائر الاثمة اذ يافى ان شيئا من الولاء وان جعل المسئلة الثانية  
 واعترف في علمنا بل من يملك الام للثمة اصله في قراءة  
 الاب اصله في قراءة قوله ثم كلوا مما ترك الوالدان  
 ثمة الكلام ويسقط الجدة في قراءة قوله ثم كلوا مما ترك الوالدان  
 الابن والاولى من الرجال من العصباء هو الابن كما يستوفى وان  
 كان معه بنت فله السدس وللبنات النصف بالوفى وباقى فلاب لان اول

انفق العصبوة التي ترجح بزبادة القرب والجدة الصبيح هو الذي لا يرضى  
 في نسبة الى الميت ام كلاب الاب وان علوا لما اراد ان يذكر الاخ لا في  
 فصل الرجل وكانت الاخنت لام متساوية في الاحكام عجم الكلام كيبلا  
 يحتاج الى ذكرها في فصل النساء فقال واما الاولاد الام فاصول الثلث  
 السدس للواحد لقوله ثم وان كان رجلا بورثه كلاله او امرأة ولا يخفى اذ اوضحت فكل واحد منهما  
 او اوضحت من الام والثلث للامنتين فصاعدا لقوله ثم فان كانوا اكثر  
 من ذلك فهم يشركا في الثلث فكونهم واما منهم في القسمة والاحكام  
 سواء اما في القسمة فلان الاثني منهم يأخذ مثل يأخذ الذكر كما قال عليه  
 صلواتهم شركاء في الثلث واما في الاستحقاق فلان الواحد منهم مذكرا  
 كان او مؤنثا يستحق السدس واذا تعدوا واخذوا او انما او  
 مختططين استحقوا الثلث ولا يخفى عليك ان الاستحقاق يتم الواحد  
 والمتعدد بخلاف القسمة ويستقطون بالولد وولد الابن وان سفل  
 وبالأب والجدة بالاتفاق لانهم من قبيل الكلاله كما علم من الآية وقد استقطوا  
 في ارثها عدم الولد والوالد اجماعا لقوله ثم قل الله يفتيكيم في الكلاله ان  
 هلك ليس له ولد وله اخت وقوله عدم الكلاله فمن ليس له ولد ولا وال يمكن له  
 الابن داخل في الولد بقوله ثم يابني اهدم ومجده اخل في الوالد لقوله ثم اهدم  
 ابوكم من جهة فلا يرث الاولاد الام مع سواها ثم لفظ الكلاله في الاصل

السدس والام والاولاد  
 اجماعا ويدر عليه قراءة  
 التي في الاخ







من تركه فلا واعصية فيها الابن من ذلك والعروض مع الوعدة  
من الصليبية ويصرح منها من العصبية ان كان مع ابن الابن  
كسنة الصليبية مع الابن فان كان مع ذكر سفل منهن درجة فلهن  
وفسهن كبنة صليبية مع ابن الابن ولا يرتفع مع الصليبيين عند  
عامة الصحابة اذ لم يبق موهما شئ من حق البنت خلافا لابن عيسى  
حكمها عنده حكم الواحدة وهذه حالة ثالثة من الثلث الاخرى الا ان  
يكون بجزائهن او سفل منهن غلام يعصيهن ويكون البنا في بينهم لانه  
مثل حفظ الانبياء من هذه حالة ثالثة من الثلث الاولى فان بنت الابن  
اذا كان بجزائها غلام سواء كان اباها او ابن عهرها فانه يعصيه  
كما ان الابن الصليبي يعصى البنت الصليبية وذلك لان ذكر من اولاده  
الابن يعصى الانثى لان في درجة اهل الميث والصلية بالاتفاق  
في استحقاق جميع كمال فلذا يعصيه في استحقاق البنا في من التثنية مع الصليبيين  
واليه ذهب عامة الصحابة وعليه جمهور العلماء وقال ابن مسعود رضي  
لا يعصيه بل البنا في كل بابن الابن ولا شئ بينه اذ لو جعل البنا في ههنا  
بينهم للذكر مثل حظ الانثى لزم حق البنت على التثنية وقد قال النبي  
لا يزوج حق البنت على التثنية وايضا الانثى انما تصير عصبية بالذكور اذا  
كانت وصاحبة ففرض عند الافراد عن كالبنت والاخوة واما ان لم يكن كذلك  
فلا تصير عصبية كبنت الاخوة والاعام مع بينهم واجيب عن الاول بان استحقاق

الصليبية

الصليبيين بالنسبة واستحقاق بنت الابن بالتعصيب وما سببان  
مختلفان فلا يعم احد المحتين الى الآخر فلا زيادة على التثنية وعن التثنية  
بان بنت الابن صاحبة ففرض عند الافراد عن ابن الابن لكنها محجوبة  
بالصليبيين ههنا الا انما انما هذا النصف عند عدم الصليبيين بخلاف  
والعم اذا فرضنا لها عند افرادها من ابنتها فلا تصير ان عصبية به هذا  
كله اذا كان الغلام بجزائهن واما اذا كان سفل منهن فالحكم كذلك ايضا  
في ظاهر المذهب وقيل بعض المتأخرين لا يعصيهن بل البنا في الغلام فاصية  
لان الذكر انما يعصى في درجة الامه سواء على منه فان ابن الابن لا يعصى  
الصليبية وايضا لو عصب الذكر من هو اعلى منه لصار محمولا لان في ارب  
العصبية تقديم الاقرب على الابعد ذكرنا ان الاقرب او انثى الابن ان الا  
ما صار عصبية مع البنت قدمت على ابن الاضه واذا صار محمولا لم يعص  
ولما ان هذه الانثى لو كانت في درجة الذكر لصار به عصبية فاذا كانت اقرب  
كانت لذلك اول وكيف لا ومن في درجة الغلام ههنا من الابن يستحق شيئا  
والقول بان الاقرب من البنت محموم مع استحقاق الابعد منهن ببنية الحال  
ويستحق ان بنت الابن بالابن بخلاف بنت الصلب ببنية الاصل  
من التثنية الاخرى وبما تم الاصول الست لبنت الابن ولو ترك الميث ثلث  
بنت الابن يعصيهن سفل من بعض وترك ايضا ثلث بنت ابن ابي يعصيه

ابن







كان الثلث الباقي بين الغلام وبين السفلية السابعة اثنتان هذا ما  
 خرج به في الكتاب وان فرض الغلام مع العليا الزوج الاول كان جميع المال  
 بينهم وبين اخيه للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء للسفلية وبه يخرج ان بنات  
 وان فرض مع وسطى الاول فيأخذ العليا الاول النصف والباقي للغلام  
 مع من يجازيه وعلى الوسطى الاول وعلى الثلث للذكر مثل حظ الانثيين  
 وكذا الحال اذا فرض مع عليا الثلث واما نصي المسائل في جميع هذه الصور  
 فعلى ما تحيط به فيما بعد فلا حاجة الى ايرادها من هنا واعلم ان العليا  
 من بيت الابن في اي دور كانت منتهى اذن الثلثين بالفرضية ثم  
 اخذت المذكور بالان في قول عامة الصحابة فيصير المذكور الاثني  
 على تفصيل المذكور عند ابراهيم بن مسعود يكون الباقي من الثلثين المذكور  
 وضمهم بالعصبة كما مروا ان اذن العليا منهم النصف ثم اخذت  
 المذكور بالاثني فان كان عدد الذكور اكثر من عدد الانثى او مساويا له  
 كان الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين بالاتفاق وان كان عدد الانثى  
 اكثر فعند العامة المذكور عند ابراهيم بن مسعود للانثى في السدس فانه كان ينظر  
 الى ما هو اقرب بيت الابن من المقاسة وهو السدس فيعطيهن ما هو اقل  
 احقر اربعة اربعة على الثلثين في حق البنت واعلم ان ذكر البنت على  
 اختلاف الدرجات كما ذكر في الكتاب تسمية بنته لانها بنتها وحسنها تشيخه

الخواطر وتبيل

الخواطر وتبيل الاذان الى اجتماعها فثبتت بشيبي الساعر العفصية  
 واستدعاء الاصحاب الى اجتماعها واما للاخوة اب وام فاحتمل  
 ذكر النص منها اربعاً منها واخر النصف لذكرها مع سابعه احوال الاخوة  
 لاب واما للاختصار النصف للواحد لقوله في قوله اخذت فلها نصف  
 ما ترك والثلثان للانثيين فصاعداً لقوله في فان كانتا اثنتين فلها  
 الثلثان والمراد الاخوة لاب ولهم اب لاب لان الاخوة لام قد علم حالها  
 في اية الموارد كما مر واما المستحق الاثنان الثلثين كان المستحق ما هو قوما  
 له اظهر وقد يقال صرح في الاخوة بالانثيين وفي البنت بما هو قوما يعلم  
 من حال الانثيين حال البنتين ومن حال البنت حال الاخوة بطريق الاول لونية  
 لانه ومع الاب وام للذكر مثل حظ الانثيين يصير عصبة به لا تتوارثهم في الواية  
 الملية قال الله تعالى وان كانوا اخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ  
 الانثيين فلم يقدّر نصيب الاخوة في حالة الاختلاط كما لم يقدّر نصيب  
 الاخوة فدل ذلك على انهم قد صرح بعصبة معهم وقد جازى بعض  
 العلماء فيما اذا خلق الملية ابنة واثماً واختلاً اب وام فقال الباقى بعد نصيب  
 البنت للاخوة والاخت لست لالاخوة ثم فما ابقت الزايف فلا ولا رجل  
 فذكر ورثانهم اجمعوا في بنت وبنت ابن وابن ابن علي ان الباقي من  
 باقية ولد الابن للذكر مثل حظ الانثيين وجمعوا ايضاً في بنت وعم وعمة

عصبة و



على ان الباقى للعم وحده واختلفوا في الاخ والاخت مع البنت فنقول  
 الى قسما بابن الابن وبنت الابن او الى قسما بالعم والعمة الا انهم  
 كما اجمعوا على انه اذا لم يكن مع بنت الابن وابن الابن بنت كان  
 بينهما للذكر مثل حظ الانثيين كذا اجمعوا على انه اذا لم يكن مع الاخ والاخت  
 بنت كان المال بينهما كذا بخلاف العم والعمة فانه اذا لم يكن معهما بنت  
 كانا مال كل للعم وحده قلنا الى في الباقى بعد نصيب البنت كذا ذكره الطي  
 في شرح الامار واليه من الباقى ان النصف او الثلث مع البنت او  
 مع بنت الابن لقوله عم اجمعوا الاخوة مع البنت عصبية ذم  
 اكثر الصبيبة الى نصيب الاخوة مع البنت وهو قول جمهور العاخر وقال  
 ابن عباس لا نصيب لمن مع البنت وحكم فيما اذا اجمعت بنت و اخت  
 بان النصف للنصف للبنت ولا شيء للاخت فقبل له ان عمره كان يقول  
 للاخت ما بقى فنصيب فقال انتم اعلم ام الله يريد ان يقر ان امرؤ  
 ليس ولد له اخت فلا نصف ما ترك فقد جعل الولد حاضرا للاخت  
 ولفظ الولد بنتا والذكر والانتى كما في جيب الام من البنت الى السحب  
 الزوج من النصف الى الربع وجب الزوجة من الربع الى النصف فلما ميراث  
 للاخت مع الولد فذكر كان او انتى بخلاف الاخ فانه باخذ ما بقى من البنت  
 بالعصوبة ولا عصوبة للاخت بنفسها وانما نصيب عصبية بغيرها اذا كان ذلك الغير

عصبية

عصبية وليست للبنت عصبية فكيف نصيب الاخت مع عصبية  
 والجب ان المراد بالولد ميراثا هو الذكر بدليل قوله وهو ميراثا ان لم  
 يكن لها ولد اى الابن بالاتفاق لان الاخ يرث مع الابنة وقد يرد  
 ذلك بالسنة حبيب روى عن هذيل بن سرجيل ان رجلا سأل  
 ابي موسى الاشعري عن رجل خلف بنتا وبنت ابن واختا فقال للبنت  
 النصف والاخت ثلث ثم قال للسائل هل ذلك عن ابن مسعود  
 واخبرني عما يجيب فلما سأل قال رايك رسول الله صلعم قضى بركة  
 للبنت بالنصف وبنت الابن بالسدس فكلمة للتثنية ولا خلاف  
 بالباقي فلما اخبر السائل ابا موسى الاشعري بذلك قال لا تسأله  
 عن شيء فادهم هذا الخبر فيكم قد اعلم انه عدم جعل الاخت مع البنت  
 عصبية والاخوة لاب كالاخوة لاجل ام ولهم احوال سبع النصف  
 للواحدة والثلاثين للاثنتين فصاعدا عند عدم الاخوة لاب وام وذلك  
 النصوح لما ذكرناه من النصف في الاخوة لاب وام حتى يتمكن حق الاخوة  
 ولا يرثن مع الاخوة لاجل ام لانه قد كمل لهما حق الاخوة اعني  
 الثلثين فلم يبق للاخوة لاب شيء الا ان يكون معهن اخ لاب

عصبية وليست للبنت عصبية فكيف نصيب الاخت مع عصبية  
 والجب ان المراد بالولد ميراثا هو الذكر بدليل قوله وهو ميراثا ان لم  
 يكن لها ولد اى الابن بالاتفاق لان الاخ يرث مع الابنة وقد يرد  
 ذلك بالسنة حبيب روى عن هذيل بن سرجيل ان رجلا سأل  
 ابي موسى الاشعري عن رجل خلف بنتا وبنت ابن واختا فقال للبنت  
 النصف والاخت ثلث ثم قال للسائل هل ذلك عن ابن مسعود  
 واخبرني عما يجيب فلما سأل قال رايك رسول الله صلعم قضى بركة  
 للبنت بالنصف وبنت الابن بالسدس فكلمة للتثنية ولا خلاف  
 بالباقي فلما اخبر السائل ابا موسى الاشعري بذلك قال لا تسأله  
 عن شيء فادهم هذا الخبر فيكم قد اعلم انه عدم جعل الاخت مع البنت  
 عصبية والاخوة لاب كالاخوة لاجل ام ولهم احوال سبع النصف  
 للواحدة والثلاثين للاثنتين فصاعدا عند عدم الاخوة لاب وام وذلك  
 النصوح لما ذكرناه من النصف في الاخوة لاب وام حتى يتمكن حق الاخوة  
 ولا يرثن مع الاخوة لاجل ام لانه قد كمل لهما حق الاخوة اعني  
 الثلثين فلم يبق للاخوة لاب شيء الا ان يكون معهن اخ لاب

فيعصبن من وجه يكون الباقى بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وضرر ذلك  
 من الاولاد الصلبة والافواه ميراثا  
 من الاولاد الصلبة والافواه ميراثا  
 من الاولاد الصلبة والافواه ميراثا



والسادسة ان يمين عصبه مع البنت او مع بنت الابن  
 كما ذكرنا من قوله دم اجلوا الاخوة مع البنت عصبه وهو قول اكثر  
 الصحابة والعلماء خلافا لابن عباس كما مر وانما صرح بلفظ السادة  
 دون غيرهما لئلا يتوهم ان قوله الا ان يكون معهن اخ لاب منهن  
 الرابعة لكونها مستثناة منها فلا تكون حالة خامسة ولكن من ذلك  
 قدر في احوال بنت الابن ما لتقف هناك من شهادة المعنى فقط  
 وبني الاعيان ان الاخوة والاخوة لاب وام وبني العلة من الاخوة  
 والاخوة لاب كلهم يسقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالأب  
 بالاتفاق وبالجد عند أبي حنيفة وما ذكره من ان يسقطوا مشتمل على  
 الحالة الخامسة لا أخوة لاب وام وعلى السابعة لا أخوة لاب أما  
 سقوط الاخوة بالابن فيقولون نعم وهو يرثها ان لم يكن لها ولد  
 ابن كما مر وانما سقط الاخوة به فيقولون لا ليس له ولد وله اخف فليس  
 ما ترك والمراد الابن كما سبق واما سقوطهم بابن الابن فلهذا  
 تحت الابن وقيامه مقامه عند عامة الناس وانما سقط لهم بالاب فلانهم كالأمة  
 وتورثه كالأمة مشروط بغير الوكالة والوالد كما عرفت وانما سقط لهم  
 بالجد عند أبي حنيفة في باب مواعاة الجد انتفاء عنه وهذه المسئلة  
 من المسائل التي لا تنشاها في اول البيعة من كون الجد الصبي كالاب فان ابا يوسف ومحمد

أجعلوا

لم يحمله

والسابعة لا أخوة لاب وام وعلى السابعة لا أخوة لاب أما سقوط الاخوة بالابن فيقولون نعم وهو يرثها ان لم يكن لها ولد ابن كما مر وانما سقط الاخوة به فيقولون لا ليس له ولد وله اخف فليس ما ترك والمراد الابن كما سبق واما سقوطهم بابن الابن فلهذا تحت الابن وقيامه مقامه عند عامة الناس وانما سقط لهم بالاب فلانهم كالأمة وتورثه كالأمة مشروط بغير الوكالة والوالد كما عرفت وانما سقط لهم بالجد عند أبي حنيفة في باب مواعاة الجد انتفاء عنه وهذه المسئلة من المسائل التي لا تنشاها في اول البيعة من كون الجد الصبي كالاب فان ابا يوسف ومحمد

لم يحمله مستغفرا كالأب لهؤلاء الاخوة والاخوة ويسقطون  
 العلة ايضا بالأخ لاب وام فذلك كما عرفت من ان ميراث الاخوة  
 والاخوة لاب وام جار مجرى ميراث الاولاد الصبية وان ميراث  
 الاخوة والاخوة لاب كبيره اولاد الابن فذكرهم لذكرهم وانهم  
 كانوا منهم فكما تحب اولاد الابن بالابن كذلك تحب اولاد العلة بالأخ  
 لاب وام فان قلت ما ذكره هناك مشتملة على حالة ثالثة لا أخوة من جهة  
 الاب وهم سوطهم بالأخ المذكور فكيف قال احوالهن سبع فليس  
 هذا من تنتم السابعة من احوالهن كما قال وبني العلة كلهم يسقطون  
 بالابن وابن الابن وان سفل والاب وام الا انه كما ذكره بالاتفاق وبالجد عند أبي حنيفة  
 أولا بني الاعيان مع بني العلة لم يمكنه الا بذكره لاب وام سفل  
 كما لا يخفى فلهذا ذكر اربعة بسقوط بني العلة وصدهم به وبوجه في بعض  
 النسخ وبالأخت لاب وام اذا صار عصبه اي اذا كانت مع البنت  
 او مع بنت الابن كما علمت وانما سقطوا لانها لا كالأخ لاب وام  
 في كونها عصبه اقرب الى العصب كما سيأتي في باب العصبه واما الام  
 فاطوا اربك السبع التولد لقوله في ولا يورث لكل واحد منهما  
 السبع مما ترك ان كان له ولد ويسقط التولد منها والذكر والانتفاء  
 ولا قرينة تخصه باحد منهما او ولد الابن وان سفل وذكر اما ان يسقط التولد

بالاتفاق وبالجد عند أبي حنيفة

سقطوا بها

تخصه



يتناول ولد الابن ايضا واما لا يجاع على انه يقوم مقام ولد الصلب في  
 توريث الام او الاثنين من الاخوة والاخوة فصاعدا من اي جهة كان  
 اي سواء كان من جهة الابوين معا او من جهة الاب او من جهة الام بقوله  
 فان كان له اخوة فلام السدس ونظير الاخوة يتناول الكل لا يشترط ان  
 في الاخوة والى هذا ذهب اكثر الصيابة وجمهور الفقهاء وخلافه لا يثبت  
 فانه جعل الثلثة من الاخوة والاخوة حاصبة للام دون الاثنين فلا  
 ميراث للثلاث عنده بناء على ان الاخوة صيغة الجمع فلا يتناول الثلثة وروى  
 بان حكم الاثنين في الميراث حكم الجماعة الا يرى ان الاثنين كالسنة  
 والاثنين كالاخوة في الثلثين فلهذا في محكي ايضا معنى الجمع  
 المطلق مشترك بين الاثنين وما فوقهما وهذا المعنى ينسب للدلالة  
 على الجمع المطلق فذل الاخوة عليهم ثم الباقي من السدس الذي حجبوا  
 عنه الاب عند جمهور الصيابة وروى عن ابن عباس انه لا اخوة لانهم  
 انما حجبوا عنه لباقتدوه فان غير الوارث لا يجب كذا اذا كانت الاخوة  
 كفار او ارقاء وقد يستدل عليه بما رواه طاووس عن سلافة انه لم يعط  
 للاخوة السدس مع الابوين ولما انه قال فان لم يكن له ولد وورثه ابواه  
 فلام الثلثة فان له اخوة فلام السدس والمراد من صدر الكلام ان لام  
 الثلثة والباقى للاب ولذا الحال في اخوة فلهذا كان له اخوة وورث

تخطئ

ابوه فلام السدس والابيه الباقي ثم ان شرطه الى جيب ان يكون وارثا  
 حقا في من يجزى الاخوة المسلم وارت في حلق الام بخلاف الرقيق والكافر  
 فالأخوة يحجبونها وهم يحجبونهم بالاب الا يرى انهم لا يرتقون مع الآ  
 شيئا عند عدم الام لانهم كفالة فلام ميراث لهم مع الولد وليس الاخوة  
 مع وجود الام باقوى من حال حالهم عند عدمه وروى عن طاووس انه قال  
 لقيت ابن رجل من الاخوة الذين اعطاهم رسول الله السدس مع الابوين  
 وسأله عن ذلك فقال كان ذلك وصية وروى عن ابن عباس انه لا  
 وصية للوارث وانما ظاهره انه لا صحة له في الرواية عن ابن عباس ربح لانه  
 يوافق الصدق ومنه في جيب الجد للاخوة فكيف يقول باقونهم مع الاب  
 كذا في مشرد الام السر خفي وذهب الزيدية الى ان الاخوة لام لا يحجبونها  
 بخلاف غيرهم فان لم يكن ما لمع معقول سوانه اذا كان هناك اخوة له  
 وام لاب فقد كثر عيال الاب فيحتاج الى زيادة مالي لا اتفاق من المعنى  
 لا يوجد لهما او كان الاخوة لام او ليس نفقتهم على الاب وجمهور  
 على انه لا فرق بين الاخوة لان الام حقيقة في الاصناف الثلثة  
 وهذا حكم غير معقول المعنى ثبت بالنسبة الا يرى انهم يحجبون الام بعد  
 الاب ولا نفقة عليه بعد موته ويحجبونها كبا روي عليه نفقتهم والام تملك  
 الكل عند عدم سوانه للذكر كورين اي عند عدم الولد وولد الابن

فيما



وان سفل وعدم الاثني من الاخوة والاخوة فصاعدا علم ذلك  
بقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلام الثلث فان لم يكن له اخوة فلام  
السدس هذا لم يكن مع ابوين احد الزوجين واما اذا كان معهما احد  
فلما ثلث ما يقع بعد فرض احد الزوجين وذلك في مسكتين كانت ارام في  
صورته لان جعلهما مسكتين حقيقة يوجب زيادة المسائل المتشابهة  
في مجرد الاربع كما اشترنا اليه فيما سلف ويمكن ان يتجاوز جعلهما مسكتين  
في توريب الام مع الاب ومسئلة واحدة في توريبها مع الجد لكل من الجددين  
وجوز زوج وابوين او زوجة وابوين وهو من ذهب جمهور الصحابة والتقدم  
وكان ابن عباس يقول ان ثلث اصل التركة في عاين الصورتين  
مسئلة لانه في جعلها او لاسدس التركة مع الولد بقوله ولا يورث كل  
واحد منهم السدس مما ترك ان كان له ولد ثم ذكر ان له مع عدم الثلث بقوله  
فان لم يكن له ولد وورثه ابوه فلام الثلث فيفهم منه ان المراد ثلث التركة  
ايضا ويؤيده ان السهم المقررة كلها بالقياس الى اصلها بعد الوصية  
والدين وكان ابو بكر الاصم يقول بان لها مع الزوج ثلث ما يقع من فرضه  
ومع الزوجة ثلث الاصل لانه لو جعل جعلها مع الزوج ثلث ما يقع من فرضه  
لما نصيبها على نصيب الاب لان المسئلة من ستة من اربع التصف  
والثلث فلزوج ثلثه وللام اثنتان على ذلك التقدير فيبقى الثلث

ووجه

ووجه ذلك تفصيل الاثني على الذكر اذا جعل لها ثلث ما يقع من فرض  
الزوج كان لها واحدة لالاب اثنتان ولو جعل لها مع الزوجة ثلث الاصل  
لم يرد ذلك التفصيل لان المسئلة من اثني عشر لاجتماع الزوج والثلث  
فانما اخذت الام اربعة بقية خمسة لالاب فلا تفصيل لعلها ان معنى  
قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلام الثلث هو ان لها ثلث  
ما ورثه سواء كان جميع المال وبعضه وذلك لانه لو اريد ثلث الاصل  
لكن في البيان فان لم يكن له ولد فلام الثلث كما قلنا في حق البنت وان  
كانت واحدة فلها النصف بعد قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلام الثلث  
فلما ثلثا ما ترك فليعلم ان يكون قوله وورثه ابواه طالعيا في المائة  
فان قيل ختم على ان الوراثة لهما فخط ثلثا ليس في العبادات دلالة على  
حصص الارث لهما وان سلم فلا دلالة في الآية على صورة النزاع لا تقي  
ولا اثباتا فيرجع فيها الى ان الابوين في الاصول كابوين والبنت في الفروع  
لا في السبب وراثة الذكر والاثني واحد وكل منهما يتصل بالميت بلا واسطة  
فيجعل ما يقع من فرض احد الزوجين بينهما اثنتان كما في حق الابوين والبنت  
وكما في حق الابوين اذا انفردا بالارث فلا يرد نصيب الام على نصف نصيب  
كما يقتضيه القياس فلا مجال لما ذهب اليه الاصم الذي لم يسمع ما ذكرناه من معنى  
الآية واعلم ان الام اذا عطي ثلث الباقي مع الزوجة اجتمع في المسئلة

مع

اصلاح

ح



ربما حقيقه لا لفظ فان غفران ربع في الحقيقه ولو كان مكان

الاب جد فلان بنت جميع المال وهو مذهب ابن عباس وروى  
فكنا ايضا اهل الكوفة عن ابن مسعود في صورة الزوج الاخذ  
ابو يوسف راج فان لا ما مع الجد ايضا بنت الباقي كما مع الاب ورج  
الرواية الاخرى عن ابى بكر فغل هذا الرواية جعل الجد كالأب فيعصب  
الأم كما يعصب الأب والوجه على الرواية الاولى هو ان تكون ظاهر قوله في  
فلام الثلث فاق الاب واولاده بما لا يلزم تفصيل عليها مع  
تدوي بما في القرب واثباتا وتلك بقول اكثر الطحاوي واما في الجد  
فاجريه على ظاهره لعدم التدوي في القرب وقوة الاختلاف فيما  
الصحابه ولا استحالة في تفصيل الائمة على الذكر مع تفاوت الدرجة كما  
افاد قول امرأة واخا لاب وام واخا لاب فان للمرأة الربع وللأخت  
النصف وللأخ الباقي فقد فصلت هي ما لا يفتي بزياة قريبا على  
الذكر وايضا الام حقيقه الولاد كالأب فيعصبه والجد له حكم الولاد  
لا حقيقه فلا يعصبه اذ لا يعصب في الاختلاف في السب بل مع الاتقان  
فيه وهذه المسئلة من السائل الرابع الى استثنائها في اويل الباب في  
ابا حنيفة ومحمد لم يجعلوا الجد كالأب هي والجملة السدس لام كانت كلام  
الأم اولاد كالأب واحدة كانت اكثر اذ ان ما يثبت اي صحيح كلامه كور

بنته ل  
الجد  
الاب  
نصف اهل الزوجين

بما انما يفتي في النكاح والطلاق والطلاق

فان العا لربها من فوى الارحام كما سبانه متخافه في الدرجة لان القربى

بحسب البعدى كما سخط به علما واما اعطاء الله الحجة الواحدة السدس فلما  
رواه ابو سعيد الخدري ومغيرة بن شعبه وقيظ بن رزيب رضى عنه انه عم  
اعطاه السدس واما التشريك بينهما في ذلك لقول ابن ابي شيبة  
فلما روى عن ام الام جئت الى الصديق رضى عنه وقال اعطى ميراث ولد ابنته  
فقال ايضا اصبرى حتى استاور اصحابه فان لم يوجد لك في كتاب الله مع  
نصيب ولم يسمع فبك من رسول الله شيئا لم يسألهم فشهدوا الحجة باعطاء  
السدس فقالوا من احد فشهد به ايضا محمد بن سنان فاه عطاء مع ذلكم فاه

ام الاب اليه واطلب الميراث فقال ارس ان ذلك السدس ينسب ويهون  
انوزر منكما فيشتر كما فيه وفي رواية اخرى ان ام الاب جئت الى عمر رضى  
وقالت انا اولى بالميراث من ام الام اقول نعم لم يرثا ولد لها ولو مت  
ورثني ولدي فقال هو ذلك السدس فان اجتمعوا فهو بينكم وابتكما  
قلت به فهو لها حكم بالتشريك بينهما فقد اجتمعا على ان الجد له النصيب المتجاوز  
يسأل من في السدس بالنسبة وذهب ابن عباس الى ان الحجة ام الام تقوم  
مقام الام مع عدمها فخذ الثلث لقول ابن بكى للميراث ولد ولا اخوة والسدس

لما كان له احد مما كان ان الجد اب الاب يقوم مقام الاب عند عدم وابن الابن  
يقوم مقام الابن مع عدمه ثم ان الام لا يرثهما في فرضهما احد من الجد فله حكم الام  
لان الام لا يرث الا من لا يرثها الا من لا يرثها الا من لا يرثها الا من لا يرثها الا من لا يرثها

بما انما يفتي في النكاح والطلاق والطلاق



ويستحق ان يجزى كل من سواء كانت ابوية او امية بالام كالآلة  
 فلو جرد ادلائها بالام وانما السبب الذي هو الامومة وانما الابوية  
 فلا يخاف السبب عليه ويستقل الابوية دون الامية ايضا بالآلة  
 قول عثمان وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم رضى ونقل عن عمر بن الخطاب في قوله  
 الاشترى رضى ان ام الاب ترث مع الاب واضارة شريخ والحق  
 سير بن كادواه ابن مسعود من انه عم اعطى ام الاب السدس مع زوجة  
 الاب والى في ذلك ان ارث الجدة ليس باعتبار الاولاد لالا الادلاء  
 بالانثى لا يوجب استحقاق شئ من فرضتها كما مر انما بل يستحق فله الارث  
 باسم الجدة وبنتها في هذا الاسم ام الام وام الاب فكان الاب لا يجزى  
 الثانية ايضا وهو مردود بان مجرد الاسم لا يوجب الاستحقاق والورثة  
 بل لا بد فيه من اعتبار الادلاء ثم نقول سببها معنيان انما والسبب الادلاء  
 لكل واحد من هاتين في الجدة انما السبب في الامومة من الادلاء تعلق به  
 حكم الجدة بالاب انما يجزى بالابن بالنسبة لانما والسبب مع عدم الاولاد  
 كما ذكرنا في الامومة من حيث ثبت به الجدة الجدة التي تدعى بالاب يجزى  
 الادلاء ووجب بالام لانما والسبب الجدة التي من قبل الام ترث مع الاب لانعدام  
 الادلاء وانما والسبب جميعا وانما لان الام ترث مع الام مع كونها مدعى بها  
 فقد قيل لانه لم يوجد ههنا انما والسبب المتعارفة في النصف في غير هذه  
 بالامومة لغيره في الجدة رواته ابن مسعود فيكون ابو ذلك كذا في قوله  
 مستنفاة من القاعة العائرة هذا او اعلم انما ويراها

كام ام الاب وممكن ان ترث مع الجدة لانها ليست من قبله اي ليست قرابتها من قبل  
 الجدة بل من جهة فملاي السقط به بل ترث مع كلاله مع الاب هذا اذا كان بعد الجدة  
 بدرجته واحدة وانما اذا كان بدرجتين كالب اب الاب فانه ترث مع ام اب الاب  
 التي من زوج الجدة المذكور ام ام الاب التي هي الاب ام زوجة اب الاب على هذه الصورة  
 وانما بعدة بنته ورجل ترث مع بنت ابوية على هذه الصورة وممكن ان كلام كل ما  
 ارادوا ورثا بعد الجدة اذا وجدوا بحسبها عند الابوية التي يرثش مع ولجدة التوبة  
 من ام امه فكانت ام سواء كانت من قبل الام او من قبل الاب كجدة البعد من ام  
 كانت البعد فثبت كجدة ههنا في اقسام اربعة ومنها انه ذهب علي واصدق الروا  
 عن زيد بن ثابت ورواية اخرى عنه ان التوبة ان كانت من قبل الاب والبعد من قبل  
 الام فمساوية فيكون حجج التوبة في اقسام ثلثة فقط من تلك الاربعة وقد عمل  
 بهذه الرواية ما كذا السنف في الاصح من قوله والله ليل عليا ان الجدة انما استحق  
 بالامومة وهم في التوبة من جانب الام اظهر فانما تدعى بام والآخرى ام تدعى بابا  
 كاتب التوبة من جهة الام فلما رتجان بزباجة التوبة وظهور صفة الامومة بهيئة  
 فكانت اولي وانما كانت التوبة من جهة الاب والبعد من جهة الام فلا حد بينهما ظهور  
 الصفة ولا اخر زباجة التوبة فتستويان في استحقاق الارث ولما ان استحقاق  
 الجدة باعتبار الامومة وهما لا صلية ومعنى الاصلية في التوبة اقوى منه في البعد لكونه  
 كانا من جهة واحدة من جهتين فيكون مع مقدمة على البعد مطلق ولو كان ظهور الامومة  
 موقفا متقدما على ام الاب اتفقا وارتت كانت التوبة كام الاب عند عدم مع ام ام الام  
 موقفا متقدما لكانت الام مع تساويهما في الدرجة وهو







وقالوا في مصدر العصوبة والذكر يعصب الانثى اي يجعلها عصبية <sup>النسبية</sup>  
فقدما لانها اقوى من السبية كما مر ثلثة عصبية بنفس وعصبية بغيره وعصبية  
غيره وانما العصبية بنفس فكل ذكر اعتبر الزكورة لان الانثى لا يلقى عصبية بنفسها  
بل بغيرها او مع غيرها لانه فضل في نسبة الى المية <sup>الانثى</sup> فانما دخلت الانثى في  
نسبة اليه لم يكن عصبية كما ولا الام فانما في فروق الفروض وكاب الام وابن  
البيت فانما في ذوات الارحام فان قلت الاخ لا بام عصبية بنفس مع ان الام  
ما اخلت في نسبة اليه قلت قرابة الاب اصل في استحقاق العصبية فانما اذا انقضت  
كف في الاب العصبية بخلاف قرابة الام فانما لا تصلح بانوارها على لا ثباتها  
فهي ملوثة في استحقاق العصبية لكن جعلها بمنزلة وصف <sup>بالاب</sup> في قرابة الاب  
وام على الاخ لا بام وحكم اي العصبية بانفسهم اربعة اصناف الاول جزء المية ابن  
والثاني اصله والثالث جزء ابنيته والرابع جزءه فيقدم في هذه الاصناف  
والمرتبة في الما قرب فالاقرب اي يرجحون بقرب الدرجة اعني اولادهم  
بالميراث الذي يستحق بالعصبية جزء المية اي البنون ثم بنوهم وان سفلوا  
ثم اصله اي الاب ثم الجدا اب الاب وان سفلوا وانما قدم البنون على الاب لانهم فروغ  
المية والاصل والفرع باصله اظهر من اتصال الاصل بفرع الابير ان  
الفرع يتبع اصله ويصير مذكورا بذكره دون العكس فان البناء والاشجار يرد فلان  
في بيع الارض ولا يرد فلان في بيعها وظهور اتصالهم بدار على انهم اقرب الى المية  
في الدرجة حكما وان لم يكن حقيقة لان الاتصال في الجانيين بغير وسط وقدم بنو  
البنين وان سفلوا على الاب لان سبب استحقاقهم ايضا البنوة المتقدمة على الابوة

لانهم

لانهم فرج وكون الاب اقرب ومرتبة من الجدة فانما يورثه بنو ابني الابن وتزيد  
الجدة باب الاب يخرج عنه اب الام الذي هو الجد العاقد فيكون ذلك نصريا بما حكم ضمنا  
قوله فكل ذكر لا يرد فضل في نسبة الى المية انما لمزيد الاهتمام بامرهم هو اثباته امره وامر  
بغيره ومن علامته الاجداد او اقدمهم من كان اقرب ومرتبة ثم جزء ابنيته  
الاخوة ثم بنوهم وان سفلوا فخير الاخوة من الجد وان سفلوا فخير الاخوة من الجد وان سفلوا  
عليه في باب ما سمي الجد وانما اطلق الحكم هنا بلا تنبيه على الخلاف لانه المختار للفتوى وما فيه  
بينهم عنهم بقرب ومرتبة ثم جزء جد اي الاعمال ثم بنوهم وان سفلوا فخير الاعمال عن  
وما فيه بينهم عنهم بعد الدرجة فظهر ان اسباب العصبية بنفسها انواع اربعة البنوة  
بغير واسطة او بواسطة والابوة كذلك والافوة وفرعها والعمومة وفرعها والترتيب  
ما حفته ثم ان بعد الترتيب بقرب الدرجة يرجحون بقوة القرابة اعني به اي بالمذكور هو  
الترتيب بقوة القرابة ان في القرابتين من العصبية اول من في قرابة واحدة مع تساويهم  
في الدرجة ولم يذكر ان في القرابتين او ان في لقوله ثم ان اعيان بنو الام يتوارثون  
دون بنو العلاء اي بنو الاعيان او بالمرساة من بنو العلاء والمقصود من ذكر الام هي  
اظهار ما ترجح به بنو الاعيان على بنو العلاء كالاخ لا بام وانما مقدم على الاخ لا بام  
وهذا مثال للذكر في القرابتين او الاخ لا بام او اصناف عصبية مع البنت اي البنت  
الصلبية او غيرها فانها ايضا اول من الاخ لا بام خلافا لابن عباس فان الاخ لا بام نصيب  
مع البنت عنه كما مر وهذا مثال للأنثى من ذوى القرابتين وانما ذكرها ههنا وان لم يكن  
عصبية بنفسها مستكرها في الحكم بل هو عصبية بنفسه واذا لم تدر عصبية بل كانت فرض فلان  
فرضها والباقي للاخ لا بام وابن الاخ لا بام وام اول من ابن الاخ لا بام لانها متساويان في درجة



مع كون الاول اقربا بين وكذا الحكم في اعم الميت ثم في اعم ابيه ثم في اعم صده  
 ان يعتبر بين هذه الاصناف في اعم اقرب الدرجة اولاد قوة القرابة ثانيا في  
 الميت مقدم على عم ابيه المقدم على حم صده وذلك لثوب الدرجة في كل درجة واحدة من هذه  
 الاصناف يتقدم فوالقرا يتبع على قرابة واحدة مع التمسك في الدرجة في الميت واما  
 اول من عم لاب وكذا الحال في فروع هذه الاصناف فيعبر اول اقرب الدرجة وثانيا قوة  
 التوابع فابن عم الميت مقدم على ابن عم و ابن عم الميت لاب و ام مقدم على  
 ابن عم لاب و اما العصبية بغيره فارجح النسوة وهذه اللائحة فرض من النصف  
 الاول منهن البنت اول للواحدة النصف وللاثنتين فصاعدا الثلث من الثلثة بنت  
 الابن فان حالها كحال البنت عند عدم الثلثة الائمة لاهل لاب و ام فانها كذلك اذ لم  
 يوجد بنت الصلب وبنت الابن الرابعة الائمة لاهل لاب فان حكمها كذلك اذ لم يوجد  
 الثلثة المتقدمة فمولا الرابع يعبر عصبية باخوتهم كما ذكرنا في حالاتهم ويدل  
 على صيرورة الابن عصبية قوله بوجوبكم له في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وعلى  
 صيرورة الاخرين عصبية قوله وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين  
 لا فرض لاهل الامانة واخوة عصبية لا تعبر عصبية باخوتهم وذلك لان النص الوارث في صيرورة  
 الامانة بالذكور عصبية انما هو في موضوعين البنت بالبنين والاطوية بالاخوة كما عرفت  
 والاشية في كل منهما فواحد فرض في لا فرض له في الاخر لا يتناول النص وايضا الا  
 يعصب بغيرها من فرض حاله الاخوان العصبية كثيرا يلزم تفضيل الانثى على الذكر او  
 بينهما فاذا لم يكن الانثى بانوا او صاحب فرض فلا يلزم هذا المعنى من عدم تفضيل  
 كالم والعم اذا كان لاب و ام كان المال كله للعم ومن العم وكذا الحال في ابن عم البنت العم

ان

تلافت بيان

لاب وفي ابن الاخ مع بنت الاخ لاب و ام اولاب و اما العصبية مع غيره فكل انثى  
 تعبر عصبية مع انثى اخر كالاخوة لاب و ام اولاب مع البنت سواء كانت صليبة  
 او بنت ابن وسواء كانت واحدة او اكثر لما ذكرنا من قوله اجعلوا الاخوة مع البنت  
 عصبية والمراد من الجمع بينهما هو الجنس واحد كان او متعدد او الفرق بين هاتين العصبيتين  
 ان الغير في العصبية بغيره يكون عصبية بنفسه فيعتك بسبب العصبية الى الانثى وفي العصبية  
 مع غيره لا يكون عصبية بنفسه صلا بل يكون عصبية تلك العصبية مجامع لكل الغير اخر  
 العصبية مولى العاقلة ومولى العاقلة مقدم عندنا على فروع الارحام ولمد على فروع الفروع  
 وهو قول علي وزيد بن ثابت وقال ابن مسعود وهو مؤخر على فروع الارحام ايضا وسئل  
 بقوله في والوالارحام بعضهم او بعض في كتاب الله اي بعضهم اقرب الى بعض ممن ليس لهم  
 والميراث ينتهي على التوب ويقوله لم اعني عبد اهو مولا اكران شكر فهو خير له وان  
 كرك فهو شر له وخير لك وان مات ولم يترك وارثا كنت انت عصبية فقد اشترط في توريته  
 مولى العاقلة ان لا يبيع المقتق وارثا و ذوالارحام من قبيل الورثة والجواب اما في الآية  
 فهو ان سبب نزولها ما روي في عدم ما تقدم الحديث اخي بين المهاجرين والانصار وكانوا  
 يتوارثون بذلك فتسحق اليهم هذا الحكم بهذه الآية وبين ان الرهم مقدم على المواطة والوالة  
 ولا شرع لنا في تقدم فروع الارحام على مولى الموالاة وما في الحديث فهو انه عدم اراد بقوله لم يرد  
 وارثا انه لم يرد وارثا هو عصبية الابري انه قال في اخره كنت انت عصبية ولم يقل كنت انت وارثا  
 واذا كان مولى العاقلة عصبية هو اخر العصبية كما هو عليه الحديث كان مقدم على فروع  
 الارحام والمد تقدم العصبية على الارحام ثم المقتق يرد من مقتق مطلقا سواء كان اعتق لوجه الله  
 او لا بشرط ان لا يورث مال او بلا مال او بشرط ان لا يورث مال او بشرط ان لا يورث مال او بشرط ان لا يورث مال



للولاء لان اصله شرعية والقاصد لوصف الشيطان وقد ارتكب بالاعتراف  
 فيحرم هذه الصلة ومن صرح بفسخ الولاء فقد رويها فلا يستحق ولما انما السبب  
 لقوله عدم الولاء لمن اعتق وهذا السبب متحقق في جميع هذه الصور فثبت به  
 ثم نصبت ان عصبته مولى العاقبة على الترتيب الذي ذكرناه في العصبية قبله عصبته  
 النسبية متقدمة على عصبته السببية اعني معتق المعتق والمراد من العصبية النسبية  
 عصبته بنسبه فقط كما ستعرف والترتيب بين هؤلاء العصبية كما مر فيكون ابن  
 المعتق اول من عصبته ثم ابن ابنته وان سفل ثم ابوه ثم جده وان علا الاخر ما  
 فصل هناك لقوله عدم الولاء لغير النسب ومعنى ذلك بالحرية حيوة للانسان  
 اذ بها يشبه لصفة المالكية التي امتاز بها عن ساير ما عداه من الحيوان والجمادات  
 والرقبة تقي وهلاك فالمعتق سبب لاهياء المعتق كما ان الاب سبب لايحاء الولد  
 فكما ان الولد يصير بنسبه بالابية النسب والى اقرابه بتبعيته كذلك المعتق يصير بنسبه الى  
 معتقه بالولاء والى عصبته بالتبعية فكما ثبت الارث بالنسب كذلك ثبت بالولاء  
 ولا ينسب للانسان من ورثة المعتق فليس في عصبته المعتق الوارثين من المعتق  
 بالولاء من هو عصبته بغيره او مع كونه عصبته عليه انما هو ذلك لقوله عدم النسب  
 من الولاء الا ما اعتق او اعتق من اعتق او كاتبين او كاتب من كاتبين او كاتبين  
 او كاتبين او كاتبين او كاتبين او كاتبين او كاتبين او كاتبين او كاتبين او كاتبين  
 فثبت في ذلك فاما ما روي من ان كبار الصحابة كعمرو وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم  
 قالوا مثل ذلك فصار بمنزلة المشهور ومعناه ليس للنساء شيء من الولاء الاولاد ما عصبته  
 او اولاد ما اعتق من اعتق او اولاد ما كاتب من كاتبين او اولاد ما كاتبين  
 اختتمه

بنسبه

غيره

او اولاد ما كاتب من كاتبين او اولاد ما كاتبين او اولاد ما كاتبين او كاتبين  
 الاعتراف فانه بمنزلة ساير ما يملك بما لا عقل له كما في قوله تعالى او ما ملكك ايمانهم  
 وكلهم في عبارة عن صار خرا كما كانت حتى ان يعتبر عنه بلفظ العقلاء وقوله  
 او جزي كما ج الى ان يعد رعيه الا حتى يصير مؤلا بالمهدى لى ليس له من شيء من  
 الولاء الاولاد ما ذكر او ان جروا لا معتق من ولده الى ان ليس له من شيء من الولاء  
 الاولاد معتق من او معتق معتق من او الولاء الذي هو مجرور معتق من او مجرور  
 معتق معتق من فولاد معتق من ومكاتبين ظاهر تولد معتق معتق من فيما  
 اذا اعتق امرأة عبدا فاشترى فذلك العبد عبدا له واعتق ثم ما لمعتق  
 الثاني وليس له عصبته نسبية وقد ما قبل العبد الاول عصبته فغيره  
 لتلك المرأة بالعصوبة من جهة الولاء وكذلك الحكم في مكاتب مكاتبها وصورة  
 ولاد مدبره حتى ان مدبر امرأة عبدا ثم ارسلته ومكاتب مدبر الحرب وحكم القاضي  
 بحرية عبده المدبر ثم المثلث ورجعت الى امار الاسلام ثم ما المدبر ولم يخلق  
 عصبته نسبية فهاهنا المرأة عصبته وحكم مدبر هذا المدبر كذلك ان اذا حكم  
 القاضي بعنف مدبرها بسبب في قتلها فاشترى عبدا او غيره ثم ما وجعت  
 المرأة نسيبة الى امار الاسلام اما قبل موت مدبرها او بعده ثم ما المدبر الثاني ولم  
 يخلق عصبته نسبية فولاد له هذه المرأة وصورة جرم معتق من الولاء ان عبده  
 امرأة تزوج بافترقا جارية قد اعتقها فغيره فوليدها نسيبها ولد وهو صريحا لامه  
 في الحرمة والحرية وولادها لوليها فاما اذا اعتق ملكا المرأة عبدا فاشترى باعها  
 او ما ولد له لنفسه ثم الى مولاه حتى اذا ملكه المعتق ثم ما ولد له وخلق

الام في الرضا



وصف  
 معتقة ابيه فولاده لها وصورة جرم معتق معتق الولاء ان امرأة اعتقت  
 عبدًا اشترى العبد المعتق عبدًا ضروريًا معتقة غيره فولد بينهما ولد هو  
 حر وولادته لمولج له فالاعتق ذلك العبد المعتق عبده جرم باعتاقه وولادته  
 ولد معتقة الى نفسه ثم الى مولاه وقد يستدل على جرم الولاء بما روي من ان الذبيح  
 رأى قتيلاً اعجب ظفرهم وامرهم مولاة لرافع حديد وابوهم عبد لغيره واشترى  
 الذبيح اياهم واعتقهم ثم قال للفتية انتسبوا الى قنارهم رافع وقال لهم مولاي  
 فافضلوا عنكم ارضيكم بالولاء للذبيح فدل ذلك على ان الولد منسوب الى  
 مولاه امة يشبث ولادته من قبل ابيه فاذا ثبت ولادته من

قبله جرت الاب ولا الولد الى مولاه  
 وكيف لا والنسبة الى الام للضرورة  
 كولد الزنا وولد الملاءنة حتى اذا  
 كذب الملاءنة عن نفسه صار الولد منسوباً  
 اليه ولو ترك اي المعتق ابا المعتق وابنه  
 كان

انظر الى  
 الى

كان عند ابي يوسف سدي الولاء لابن وابنه لابن هذا قوله الاخير وهو احدى الروايتين عن ابن  
 مسعود وبه قال الشريفي والتميمي وعنه ابي حنيفة والوكلاء كل لابن وهو اختيار سعيد بن الحيت ومنه الشافعي  
 والقول الاول لابي يوسف جرم قوله الاخير ان الولاء لكل من المكاتب في حقيقة المكاتب ولو ترك المعتق مالا  
 وترك ابا وابنه كان لابيه سدي له وابنه لابنه فلهذا انكره لا يوجب انه وان كان اثر المكاتب لغيره ولله  
 حكم المكاتب كالتصايف الذي يجوز الاعتياض عنه بالمكاتب بخلاف الوفاة لا يجري فيه سلام الورثة بالورثة كما في  
 المكاتب بل هو سبيته بطريق العصبية فيقرب الاقرب فالابن اقرب العصبية ولو كان جرم فيه  
 سلام الورثة بالورثة كما لكان للنسب نصيب الولاء بالاشارة على ان قوله علم الولاء محتمل كونه النسب  
 لابيائه ولا يوجب ولا يثبت ويصل واضح على قوله الاول وهو منصوص بما لو ترك اي المعتق ابنه  
 فالولاء لكل لابن بالاعتق وذلك لان الابن في العصبية كالاب لان انفصال كل منهما بالمكاتب بلا  
 واسطة ولو كان الابن اقرب بغيره لكان الابن اقرب منه بلا شبهة فلا يراه حجة في الولاء بخلاف هذه  
 المسألة لاربعة المستثناة على قول الاخير لابي يوسف حيث لم يجعل فيه كمالاً قال شيخ الاسلام خواهر زاده  
 نعم ان لو ترك جده المعتق واخاه كان الولاء لكل لغيره لانه اقرب الى الميت في العصبية من الاخ على منزله وسندهما  
 الاول بينهما تعقيباً وذكر في كتاب الولاء في كتاب الصلح كونه على وابن مسعود وزيد بن ثابت وابنه  
 كعب بن زيد ثم قالوا الولاء للكبير فاستدل بعض الفقهاء بظاهره على ان الولاء للكبير بن المعتق سناً بموته فانه  
 قائم مقامه في الذب عن العشيرة كمن المذهب عندنا ان المراء بالكبر القرب اي بعدم فاستحقاق الولاء لغير  
 بني المعتق يوم موته حتى ان ما المعتق عن ابن وابنه ابن ابي كان الولاء لكل لانه اقرب ومنه على انهم  
 محرم من عتق بطله ويكون ولادته هذا البني تنتم لميت العصبية السببية وتنبه على ان العتق وان  
 لم يكن اختيارياً يجب للولاء وتفصيل الكلام في هذا المقام ان القرابة على ثمة انواع القرابة القريبة وهي  
 قرابة ذوي الرحم الجرم من الولاء اما بطريق الاصلية كالابوين والاجداد وان علواً واما بطريق القرابة  
 كالاولاد والاولاد والاولاد وان سلفوا فيمكن واحد من هؤلاء عتق عليه اتفاقاً او اعتقته او لم يتركه

الاول القرابة الى







وفي اصطلاح اهل هذا العلم منع شخص من ميراثه اما كله او بعضه بوجوه شتى في وجوب بيان  
 احدها يجب نقصان هو محجب سهم الكثر في سهم اقل وذلك في حجب النقصان تحت نفقة الورثة  
 للزوجين والام وبنت الابن والاخت لا في قدر بيان في احوال هؤلاء فان زوج محجب النصف في  
 الربع والزوج من الاربع في النصف بوجوه الولد او ولد الابن والام محجب من الثلث في السدس بالولد  
 او ولد الابن او الاثنين من الاخوة والاخوات وبنت الابن محجب مع بنت الصلب النصف في السدس  
 ثلثة للشئيين والاخت لا تجزى مع الاخت لاجل ام من النصف في السدس ايضا كما انكشف كل تفصيل  
 فيما سبق وتبينها يجب الحمان وهو ان محجب الميراث بالقرعة فيصير محرما بالكلية والورثة فيه  
 في حجب الحمان وبالقاس اليه فريقتان فريقتان لا يجزى بينهما كمال البنت وان كان البعض منهم  
 محجب حجب النقصان وهم ستة ثلثة من احوال الابن والا. والزوجة وثلثة من النساء البنت والام و  
 الزوجة فان قلت يجب هذا الفريق بالقتل والرقعة والرقعة فلا يصح انهم لا يجزى كمال البنت قلت  
 الكلام الورثة وهم على ذلك التقدير ليسوا بورثة وفريق يرتون كمال ويجزى حجب الحمان كمال  
 افي وهم غير هؤلاء الستة من الورثة سواء كانوا من العصبة او فروع الفروع وهذا في حجب الحمان  
 في الفريق الثاني مبنى على اصلين احدهما هو ان كل من يرث في اي بيتي الميت بشخص لا يرث مع وجود  
 ذلك الشخص كابن الابن فانه لا يرث مع الابن سوى اولاد الام فانهم يرتون معها مع انهم يرتون  
 في الميت بما وفلك لا بعدكم استحقاقها جميع التركة وتحتوي هذا الاصل ان الشخص الميراثي المستحق  
 جميع التركة لم يرث المحرور بوجوه سواء اختلفت سبب كماله الا. واجد الابن وابنه او لم يتجد  
 كماله الا. والاخوة والاخوات فان الميراث لا ا. جميع المال لم يبق للميراث شيئا أصلا وان لم يستحق  
 الميراث ليعتبر كماله في السبب كماله الام وام الام لان الميراث لا يأخذ نصيبه بذلك  
 السبب ليعتبر كماله من النصيب الذي استحق بذلك السبب وليس نصيبه في بقدر محرور ما وان لم يتجد  
 في السبب الام واولادها فان الميراث لا يأخذ نصيبه من السبب الميراثي يأخذ نصيبا في مستند الا  
 سبب فلا مان فان قلت ليست الام مستحق لجميع التركة او انفردت عن غير ما من اصحاب الفرائض و

العصبة

والعصبة قلت ليطال استحقاق جميعها من جهة واحدة كما في العصبة والاصل الثاني الاقرب فالاقرب كما هو  
 بالنسبة والمراو استحقاق جميعها من جهة واحدة كما في العصبة والاصل الثاني الاقرب فالاقرب كما هو  
 في العصبة قد مر في باب العصبة انهم يرتون بقرب الدرجة فالاقرب منهم محجب الا بعد حجب مان سوا  
 احده في السبب هذا جار في غيرهم ايضا لكن اذا كان هناك كما في السبب كماله مع الام وفي بنات الابن  
 مع الصليبيين من الاخوات لاب مع الاخوات لا وام وانما لم يكتف بالاصل الاول ليعلم ان اولاد  
 الابن وكرامان او انثى يرتون مع الابن الذي ليس به فانه لا يرث به ولا بالاصل الثاني ليعلم ان ام  
 الام لا ترث مع الا. هكذا قيل وفيه نظر لان اصل الثاني ان ابي يهرنا على ما يهره وهو ان الاقرب في الورثة  
 مطلقا يحجب الا بعد ثم من حجب الام بالا. وحجب ابني الا في لاب وام بالا في لام وان قيل بان يكون الا بعد  
 مدليا بالا قرب كان الاصل الثاني بعينه الاصل الاول فلا يمنع جعلها اصلين وكان الاصل الاول لازما  
 وهو ان اولاد الابن يرتون مع الابن الذي ليس بابهم فان قلت المراو ان الاقرب بحسب الدرجة من العصبة الا بعد ويدل على ذلك  
 قلت هذا الاصل انما هو للفريق الثاني الذين يرتون تارة ويكرمون افي فيندرج فيهم العصبة غير قطع كما ذكرنا في العصبة  
 هم فذكر العصبة على سبيل التمثيل وكون التخصيص كما اشترنا اليه والمحرور من الميراث بالكلية لا يحجب عندنا  
 غيره اصلا لاجل مان ولا يجب نقصان وهو قول عامة الصحابة روي ان امرأة مسلمة تركت زوجها  
 مسلما واخويه من امها مسلمين وابنا كافرا فقصي فباع على وزيد بن ثابت رضي الله عنهما بان للزوج  
 النصف من الاخوة والثلث وما بقى من العصبة وعلم ان مسو حجب المحرور حجب النقصان لاجل الحمان  
 في المسئلة المذكورة يكون عنده للزوج الربع وللأخوين الثلث والباقي للعصبة هذا ما يعقبيه  
 رواية هذا الكلام وقد روي عنه ايضا انه جعل في تلك الصورة للزوج الربع ولم يجعل للأخوين شيئا بل  
 حكم بان ما بقى للعصبة فحجب المحرور لغيره كحجب الحمان روايان كالحكم والفاعل والرفق هذه  
 امثلة للمحرور الذي لا يحجب عندنا اصلا وحجب عن ابن مسعود حجب النقصان وبلية على ذلك ان هذا الحجب  
 في النص اسم الولد والا في هذا الاسم يتناول المسلم والكافر والمحرور والقاتل والعبد وغيره فالتقدير  
 بكون الولد والا في زناؤه على النص الكسح فلا يشترط البقاء بغيره المنسح واما حجب الحمان فباعتبار تقدم

والعصبة قلت ليطال استحقاق جميعها من جهة واحدة كما في العصبة والاصل الثاني الاقرب فالاقرب كما هو  
 بالنسبة والمراو استحقاق جميعها من جهة واحدة كما في العصبة والاصل الثاني الاقرب فالاقرب كما هو  
 في العصبة قد مر في باب العصبة انهم يرتون بقرب الدرجة فالاقرب منهم محجب الا بعد حجب مان سوا  
 احده في السبب هذا جار في غيرهم ايضا لكن اذا كان هناك كما في السبب كماله مع الام وفي بنات الابن  
 مع الصليبيين من الاخوات لاب مع الاخوات لا وام وانما لم يكتف بالاصل الاول ليعلم ان اولاد  
 الابن وكرامان او انثى يرتون مع الابن الذي ليس به فانه لا يرث به ولا بالاصل الثاني ليعلم ان ام  
 الام لا ترث مع الا. هكذا قيل وفيه نظر لان اصل الثاني ان ابي يهرنا على ما يهره وهو ان الاقرب في الورثة  
 مطلقا يحجب الا بعد ثم من حجب الام بالا. وحجب ابني الا في لاب وام بالا في لام وان قيل بان يكون الا بعد  
 مدليا بالا قرب كان الاصل الثاني بعينه الاصل الاول فلا يمنع جعلها اصلين وكان الاصل الاول لازما  
 وهو ان اولاد الابن يرتون مع الابن الذي ليس بابهم فان قلت المراو ان الاقرب بحسب الدرجة من العصبة الا بعد ويدل على ذلك  
 قلت هذا الاصل انما هو للفريق الثاني الذين يرتون تارة ويكرمون افي فيندرج فيهم العصبة غير قطع كما ذكرنا في العصبة  
 هم فذكر العصبة على سبيل التمثيل وكون التخصيص كما اشترنا اليه والمحرور من الميراث بالكلية لا يحجب عندنا  
 غيره اصلا لاجل مان ولا يجب نقصان وهو قول عامة الصحابة روي ان امرأة مسلمة تركت زوجها  
 مسلما واخويه من امها مسلمين وابنا كافرا فقصي فباع على وزيد بن ثابت رضي الله عنهما بان للزوج  
 النصف من الاخوة والثلث وما بقى من العصبة وعلم ان مسو حجب المحرور حجب النقصان لاجل الحمان  
 في المسئلة المذكورة يكون عنده للزوج الربع وللأخوين الثلث والباقي للعصبة هذا ما يعقبيه  
 رواية هذا الكلام وقد روي عنه ايضا انه جعل في تلك الصورة للزوج الربع ولم يجعل للأخوين شيئا بل  
 حكم بان ما بقى للعصبة فحجب المحرور لغيره كحجب الحمان روايان كالحكم والفاعل والرفق هذه  
 امثلة للمحرور الذي لا يحجب عندنا اصلا وحجب عن ابن مسعود حجب النقصان وبلية على ذلك ان هذا الحجب  
 في النص اسم الولد والا في هذا الاسم يتناول المسلم والكافر والمحرور والقاتل والعبد وغيره فالتقدير  
 بكون الولد والا في زناؤه على النص الكسح فلا يشترط البقاء بغيره المنسح واما حجب الحمان فباعتبار تقدم

بن مسعود

اختلاف المار



الاقرب على الابوة وانما يتصور فكله وان كان الاقرب مستحقا بخلاف حجب النقصا فانه نقل من الاكثر الى الاقل  
 فلا فرق في هذا المعنى بين ان لا يكون له حاجب وارثا او غير وارث ولنا ان الام وان كان اعم لكن فذكره في  
 آية المواريث يدل على ان المارء الوارث فان لا يصلح للميراث اصلا كالكا في مثل جعل في حق استحقاق  
 الارث كما لميت فكذا يجعل في حق حجب ميراثه ايضا لقوة الاهلية بخلاف الاخوة مع الاختانهم بحجب  
 الام ولا يجعلون كما لو كانوا الابرارون مع الام لان اهلية الارث ثابتة لهم وانما لم يرثوا في هذه  
 الحالة لفقدان الشرط وهو عدم الام وايضا اقول ان حجب الكافر في ميراثه كما في الرواية المشهورة  
 عنه فكذا لا يحجب النقصا ولا فرق بينهما لان في كل من تقدم الاقرب على الابوة في الكل وفي النقصا  
 تقدم كما يجب ان يحجب البعض فاذا كان صفة الوارثية في حجبها هناك كانت ايضا  
 شرطا لغيرها بهذا وقراءة في كتاب خلاف العلل انهم قد جعلوا على ان من خلف اباهما  
 او كافر او جدها مسلما فان جده برث منه فقد جعل الام بمنزلة العدم فلم يحجب لجد اصلا والحق في حجب  
 بحجب غيره كالحجبين بالاتفاق بينهما وبين ابن سوريه كالاشقيين في الاخوة والاموات فصاعدا من ائمة  
 كما ان ابن ابي شيبة كانا اوتوا احداهما فانها لا يرثان مع الاما ولكن يحجب الام في الثلث اما السور وكذا في  
 حجب لكرمان فان ام الام يحجب به وحاجته لام ام الام ما عند ابن سوريه فان المحرم عنه حجب مع ليس  
 بوارث اصلا فكذا الحجب بل هو اوله لانه وارث من وجه ووجه ووجه ما عندنا فان المحرم انما جعلناه  
 بمنزلة المعدم لانه ليس بل الميراث من كل وجه بخلاف الحجب فانه اهل من وجه ووجه ووجه آه فيجعل كالميت  
 في حق استحقاق الارث في ميراث شيئا ويجعل حيا في حق حجب الوارث في حق حجب لولا حاجته في حجب  
 شرعا ان يبين اصولا في حجب الابهة في قسمه النور في حجبها ولما كانت النور في حجبها كسور كان خارجا  
 خارجا كسور وخرج كسور من اقل عدو يكون فكذا كسور واحد اصحها فخرج النصف اثنان وخرج  
 الثلث ثلثة وعلى هذا اعلم ان النور في السنة المذكورة في كتاب الله تعالى ثلثة منها نوع وثلاثة اربعة  
 نوع اربعة الاول النصف والربع والثلث والثمن والثمن في الثلث والثلث في النصف والثلث في النصف  
 بذلك ان الثمن اضعف حصل الربع وان الربع اضعف حصل النصف وكذلك السور اضعف

صار ثلثا واذا اضعف الثلث صار ثلثين والنصف اضعف اربعة اضعف صار ربعا وان  
 الربع اضعف صار ثلثا وكذا الحال في تنصيف الثلثين والثلث والحاصل ان اضعف كل واحد من  
 يدين النوعين امكن هناك عبارتان في النوع الاول تارة يقال النصف ونصف النصف والربع  
 ونصف النصف في الثمن وتارة يقال الثمن ونصف الثمن والربع ونصف النصف في النوع  
 الثاني يقال تارة الثلث ونصف الثلث ونصف النصف ويقال تارة اربعة اضعف اضعف اضعف  
 والسبب انهم جعلوا النور في الستة نوعين انهم طلبوا ما هو الاقل من تلك الفروض مقدار اضعفها  
 الثمن الذي يخرج من الثانية ووجدوا الربع والنصف خارجين منها بلا كسر فعملوا بهذه الثلثة نوعا  
 واحدا ثم طلبوا اقل فرض بعد الثمن فوجدوا السور الذي يخرج من الستة ووجدوا الثلث والثلثين خارجين  
 منها بلا كسر فعملوا بهذه الثلثة الا في نوعا اربعة وقد يقال انما سمي النوع الاول بالاول لانه نفسا لا في  
 الموجودات من النكاح لغير الزوجين لان نصيبهما لا يوجد الا فيه فاذا اجاز المسائل في هذه النور  
 احاد احاد كان يكفي ان يقال احاد مرة واحدة لان معناه مكرر لكنه نظر الاجاب للفظ مكرره  
 ونظيره ما ورد في حديث صلح الجليل مشي مشي فخرج كل فرض من غير سائر الفروض سمي في الاعداد  
 الا النصف هو اثنيان والاشقيان سمي له اربعة والثلث ثمانية والثلث ثلثة والسور  
 من ستة فان يخرج كل كسر هذه السور سمي في الاعداد اربعة اضعف اربعة اضعف وكذا  
 الباقى وقد في التمثيل الربع والثلث في الثلث لانها من النوع الاول كالنصف لم يذكر الثلثين لانه  
 في حكم الثلث وتكريره وترك السور لظهور حاله مما ذكره فان كان في الثلثة النصف فقط كما في حق  
 خلف بنتا واخا لآب وام من اثنيان وان كان في الربع وحده كما في حجب الزوج مع الابن  
 كانت من اربعة وان كان في الثمن كما في ميراث الزوج والابن كانت من ثمانية وان كان في الثلث  
 وحده كما في اترك اما واخا لآب وام او كان في الثلثان فقط كما في اترك بنتا وعام من  
 ثلثة وان كان في السور فقط كما في اترك ابنا وابنة من ستة واذا اجاز المسئلة في هذه  
 الفروض مشي او ثلثات وبها من نوع واحد كل عدو يكون خرجا في اي كسر من فكل النوع

واما ما سمي في الاعداد بالاول  
 لانه نفسا لا في

30



فذلك العدد ايضا يكون نصف ذلك <sup>مخرج</sup> ونصف ضعفه كالسنة في مخرج السدس الذي هو جزء من  
النوع الثاني ومخرج لنصفه الذي هو الثلث ومخرج لضعف نصفه الذي هو الثلثان وكلما نيتنا  
مخرج للثمن ولفضعه اربع والضعف ضعفه اربع النصف والسبب في ذلك ان مخرج ضعف كل جزء  
واصل مخرج فذلك جزء اي مخرج فكل الضعف موجود في مخرج جزء وعاقلة في مخرج للضعف  
صحيحة مخرج جزء فيستفي مخرج جزء من مخرج ضعف مثلا مخرج الثلث والثلثين ثلثة وهي واحدة  
في مخرج السدس الذي هو الستة وكذلك الكل واحد من مخرج اربع والنصف واحد في مخرج الثمن  
فاذا اجتمع في المسئلة السدس والثلث كما افتركا اما واخترين لام كانت من ستة وكذا اذا  
اجتمع في السدس الثلثان كما افتركا اما واخترين لاوام واجمع في الثلثة كما افتركا اما و  
اخترين لام واخترين لاوام واما اذا اجمع في الثلث والثلثان كما افتركا اخترين لام واخترين  
لاوام فمخرج ثلثة <sup>واذا</sup> اجمع في المسئلة الثمن مع النصف كما افتركا زوجة وبنتا كانت من  
ثمانية واذا اجمع في اربع والنصف كما افتركا زوجة وبنتا كانت من اربعة وكما فرغ من  
بيان حال الاختلاط ثلثة وثلاثين فروض نوع واحد شرع في بيان حال الاختلاط بين فروض  
احد النوعين بالآلة فقال واذا اختلط النصف من النوع الاول بكل النوع الثاني الى الثلثين  
والثلث والسدس كما افتركا زوجة واما واخترين لااب وام واخترين لام او ببعضه  
كما اذا اختلط النصف بالثلث فقط كما في مخرج زوجة واخترين لام واخترين بالثلثين  
فقط كما في مخرج زوجة واخترين لاوام واخترين بالسدس وحده كما اذا اختلط  
وبنتا واخترين بالثلث والثلثين كما افتركا زوجة واخترين لااب وام واخترين لام  
واخترين بالثلثين <sup>والسدس</sup> معا كما افتركا زوجة واخترين لااب وام واما اذا اختلط  
بالثلث والسدس معا كما في مخرج زوجة واخترين لام واما فمواي اختلاط النصف في  
جميع هذه الصور ستة يعني ان مخرج الفروض في هذه الاختلاطات كلها هو الستة وذلك لان مخرج  
النصف اثنان ومخرج الثلث والثلثين ثلثة فكلها واخلا في الستة في مخرج النصف

اختلاط

اختلاط فروض النوع الثاني على جميع الوجوه المذكورة وايضا بين مخرج النصف والثلث مباينة فاذا  
ضرب احدهما في الآلة حصل ستة في مخرج لها واذا اختلط اربع من النوع الاول بكل النوع الثاني بالثلثين و  
والثلث والسدس كما افتركا اختلف زوجة واما واخترين لاوام واخترين لام او ببعضه كما اذا اختلط  
بالثلثين فقط كزوج وبنتين او بالثلث فقط كزوج وام او بالسدس فقط كزوج وواحدة او لا  
الام واخترين بالثلثين او بالسدس معا كزوج وام واخترين لاوام او بالثلثين والثلث كزوج و  
اخترين لاوام واخترين لام او بالثلث والسدس كزوج وام واخترين لام <sup>في</sup> اثني عشر ان مخرج  
مسائل هذه الاختلاطات الثمانية والثمانية والاربعة وذلك لان مخرج اقل جزء من النوع الثاني  
هو الستة وقد دخل فيها مخرج الثلث والثلثين فاكفينا بها مخرج الكل ثم اخذنا مخرج اربع وهو الاربعة  
فوجدنا بينها وبين الستة موافقة بالنصف فضر بنا نصف احدهما في كل الاخرى فصار اثني عشر وفي  
مخرج الثلث والثلثين ثلثة وهي مباينة للاربعة فضر بنا الكل في الكل فحصل اثنى عشر ومخرج  
هذه الفروض المختلطة ومنه مخرج مسائل المذكورة واذا اختلط الثمن من النوع الاول بكل النوع  
الثاني الى بالثلثين والثلث والسدس وهذا الاختلاط انما يتصور على رأي ابن لان محرم  
يجب عنده جيب النقص كما افتركا ابنا كافرا وزوجة واما واخترين لاوام واخترين لام فان الابن  
المحرم يجب عنده زوجة من اربع الثمن واما على رأينا فهو غير متصور لان الثمن اذا كان للمرأة وجب  
ان يكون صاحب الثلثين بنتين وصاحب السدس اما او حرة واما بنوع صاحب الثلث لان صاحب

اما الام او اولاد الام والام هي ما قد جئت من الثلث الى السدس واولادها قد جئوا من جميع الثلث فكلوا اختلاط الثمن بالثلثين  
والسدس <sup>فقط</sup> والاربعة الثمن ببعضه الى بعض النوع الثاني كما اذا اختلط بالثلثين والسدس كزوج و  
بنتين وام او بالثلث والسدس على رائة كزوج وام واخترين لام وابن محرم او بالثلثين  
والثلث على رائة ايضا كزوج وابن كافرا واخترين لاوام واخترين لام او اختلط بالثلثين  
فقط كزوج وبنتين او بالسدس فقط كزوج وام وابن او بالثلث فقط كزوج وابن رقيق  
واخترين لام على رأي بعض فمخرج اربعة وعشرين يريد ان مخرج فابيض هذه الاختلاطات كلها











يقع في مراتب العدد دخل فيه الواحد ايضا فاجتبه ههنا ان يقال ولكن بعد ما عرفت ان ثلث غير  
الواحد وانتفى تزيف التداخل المذكور بلا شبهة الا ان يتغير معاير قسما واحدا من العددين المختلفين  
للاحد وذلك لان الواحد بعد جمع الاعداد وليس الاصطلاح بينه وبين شئ منها تداخل بل يتبين و  
ليس بين العددين الذين يعد بها الواحد فقط توافق وانما ان المص لم يجعل الواحد عددا فلما  
اشكال عامر به قطعا كالتامة مع العشرين فان الثمانية لا تعد العشرين لكن بعد اربعة فاما تعد الثمانية  
بمرتبة والعشرين بمرتبة فاما متوافقان بالرابع وذلك لان العدد العاقل لهما يخرج لجزء الوفاق  
بينهما على عددهما الاربع وهي يخرج للربع كما متوافقان به فان قلت يخرج النصف اثنى الاثنان  
بعد هما ايضا فلا يتطابقان المتوافقان بالنصف قلت المعتبر في هذه الصناعة مع تعدد العاقل هو اكثر  
عدو يعد بها ليكونه في الوفاق اقل فيسهل الحساب الا يرى ان ربع الشئ اقل من النصف فان حساب  
ولامنا في ان يكون بين عدوين توافق من وجوه متعددة كالاثني عشر والثمانية عشر فانهما متوافقان  
بالنصف والثلث والستس الا ان العبرة في سهولة الحساب بتوافقهما في العدد الذي هو من احداهما  
اشان ومن الالف ثلثة وبتبين العددين ان لا يعد العددين المختلفين معا عدوا ثالثا احصا كالسبعة  
مع العشرة فان لا يعد معا شئ سوى الواحد الذي هو ليس بعدد عند ولا اضاف في معرفة التماثل  
والتداخل بين العددين بل في معرفة التوافق والتباين بينهما فذلك قال وطريق معرفة التوافق  
والجائز بين العددين المختلفين ان ينقص من الاكثر بعد الاول من الجانبين مرارا حتى تنفقا  
في درجة واحدة فان انفقا في واحد فلا وفق بينهما وان انفقا في عددهما متوافقان في الجزء الذي  
غرضه ذلك العدد مثلا اذا اقيمت من العشرة سبعة بقية ثلثة واذا اقيمت ثلثة في السبعة بقيتين  
بقية واحدة واذا اقيمت واحدة من الثلثة بقيتين بقية ايضا واحد فقد توافق العشرة والسبعة  
بالعاقب الاول من الجانبين واما في الواحد فان الباقي من كل من الطرفين بعض درجات العاقل فاما  
من الجانبين فمتباينان ولا يعد معا سوى الواحد وان بقي منه عدد اقل من الاول فان عدده الباقي الاول  
انما من الجانبين فهو اقل من الاكثر بعد معاير معنى ان ليس هناك عدديتها وهو اكثر منه وان بقي من  
العدد من الجانبين فمتباينان ولا يعد معا سوى الواحد وان بقي منه واحد فاما متوافقان بالثلاثة او نقص اشان الاول الاقل  
من الاكثر فان بقي الاكثر فيهما متماثلان وان بقي منه واحد فاما متباينان فحسب ان يقال

على القسمة من  
العدد الباقي من  
العدد الباقي من  
العدد الباقي من  
العدد الباقي من

مثبتة

كثلاثين

الاول واحد فيبين العددين ايضا بتبين وان بقي من الاقل عدو وهو اقل من الباقي الاول فان عدده الباقي  
الاول فالثاني هو اكثر عدو بعد العددين المذكورين بالجمع المذكور وليس يمكن ان يبقى واحد من الجانبين  
عدو ذلك بل لابد ان ينتهي الى عدو بعد ما يليه فيعد جميع ما قبله فيكون هو اكثر عدو ويعد في ذلك  
العدوين بذلك المقياس فيتوافقان في الكسور هو يخرج واما الى الواحد فيبينان وكل هذه الاحكام  
مثبتة بما ذكر في كتاب اصول الحساب وما ذكره المص راجع الى ما ذكرناه في الاثنان في جانب الواحد  
فلا بد ان ينتهي اليه فيجب الالف فيتوافقان في الواحد وان انتهى في احد الجانبين الى عدو بعد ما قبله  
فلا بد ان يبقى مثله في الجانب الالف فيتوافقان في ذلك العدد فيكونان متوافقين في الكسور الذي  
هو يخرج في الاثنان يتوافقان في ذلك العدد بالنصف كما في العشرة والاربعة وفي العشرة  
يتوافقان بالثلث كما في التسعة والاثني عشر وفي الاربعة يتوافقان بالرابع كالثمانية والاثني  
عشر فيكون الالف عشرة اي يكون التوافق في الاعداد التي هي العشرة وما هو منها بواحد من الكسور  
المشورة وهي النصف الى العشرة وتسمى مع ما يتكرر منها بالاضافة او التكرير بالكسور المنطقية  
وفيها واما العشرة يتوافقان في جزء الوفاق من الكسور الاقيم اليه لا يمكن التبعيض الا بالاضافة الى  
مخرجها اعني في احد عشر يتوافقان بخروج احد عشر كاثني عشر وعشرين مع ثلثة وثلثين فان  
الذي يعد بها احد عشر فقط وهو يخرج من احد عشر في ثلثة عشر يتوافقان بخروج ثلثة عشر  
كسنة وعشرين وتسعة وثلثين فان العاقل لهما ثلثة عشر وفي خمسة عشر يتوافقان بخروج  
من ثلثة عشر مع ثلثة واربعين فان ثلثة عشر يعد بها معا فيهما متوافقان بخروج منها و  
يمكن ان يعبر عن هذا الاخير بانها متوافقان بثلث الخس الذي يخرج من ثلثة عشر كما يتعد بها اثني  
عشر كاربعة وعشرين وستة وثلثين بانها يتوافقان بالنصف السبع وبالجمله يمكن في ما وراء بقية اربعة عشر  
العشرة بارسن ان يفهم في التوافق بالالف للمضافة الى المخرج لا كجزء من احد وهو يخرج من ثلثة عشر واثني عشر واربعين  
وفي ثلثة عشر ويمكن في بعضا ان يعبر بالكسور المنطقية المركبة والقسمة على فكي خط الشخ فانهما يتوافقان في  
المنطق بالاقيم حيث ذكر احد عشر وثلثة عشر معا فاما غير هذا الذي ذكرناه في سائر الاعداد وتوافقها بالمنطق

ببعض الكسور وفيها  
ببعض الكسور وفيها  
ببعض الكسور وفيها  
ببعض الكسور وفيها







ما يتناول عين تلك الأعداد ووفقها ايضا فانه اذا كان بين رؤس طائفة وسهامهم متساوية فهو  
عدو رؤسهم بالوافق او لا ثم يقسم المائة بينه وبين ساير الأعداد كما سطر على حكم فيما في هذه الصورة  
ان يضرب احد الأعداد المائة في اصل المسئلة فيحصل ما يقسم به المسئلة على جميع الرؤس مثل ثلث ثلث وقت  
جدد او ثلثه الحام المسئلة ثلثه للثلاث الست الثلثان وهو اربعة ولا يستقيم عليهم كونه بين الاربعة  
وعدو رؤسهم بالوافق بالانصف فاخذنا نصف عدو رؤسهم وهو ثلثه وللجدد الثلث السدس  
وهو واحد لا يستقيم عليهم ولا موافقة بين الواحد وعدو رؤسهم فاخذنا جميع عدو رؤسهم وهو  
ايضا ثلثه وللحام الثلثه الباقى وهو واحد ايضا وبينه وبين رؤسهم مائة فاخذنا جميع عدو رؤسهم  
ثم نسبنا هذه الأعداد الماخوفة بعضها الى بعض فوجدنا مائة مائة فاضربنا اربعة وهو ثلثه في اصل  
المسئلة اعني الستة فصار ثمانية عشر فثلاثة يستقيم المسئلة ان كان للثلاث اربعة فاضربنا اربعة وهو ثلثه في اصل  
الذي هو ثلثه فصار ثمانية عشر فكل واحد من اثنتان وللجدد واحد ضربناه ايضا في ثلثه فكان  
ثلثه فكل واحد واحد وللحام واحد ايضا ضربناه في الثلثة واعطينا كل واحد منهم واحد ولو  
رضينا في الصورة المذكورة ثمانية واحد بدل الحام الثلثة كان الاكسار على طائفتين فقط وكان  
وفق عدو رؤس البنى مائة عدو رؤس الجدد اقل من مائة ثلثه فيضرب الثلثة في اصل المسئلة فيصير  
ثمانية عشر ويقسم السهام على الكل كما في الأصل الثاني من الاربعة ان يكون بعض الأعداد او بعض الرؤس  
رؤس الوتره المتكسرة عليهم من طائفتين او اكثر من اختلاف البعض فالحكم فيما في هذه الصورة  
ان يضرب ما هو اكثر تلك الأعداد في اصل المسئلة كاربعة زوجة وثلث جدد وانته عشر على اصل  
المسئلة اثنا عشر للجدد الثلث السدس وهو اثنتان فلا يستقيم عليهم وبين رؤسهم وسهامهم  
مباينة فاخذنا مجموع عدو رؤسهم وهو ثلثه وللزوج الأربعة والرابع وهو ثلثه فلا يستقامه وبين  
عدو رؤسهم وسهامهم مباينة فاخذنا عدو الرؤس تمامه وللحام الباقي وهو سبعة فلا يستقيم  
اثني عشر بل بينهما بين فاخذنا عدو الرؤس باسرها ثم طلبنا النسبة بين اعداد الرؤس الماخوفة  
فوجدنا الثلثة والاربعة متساويين في الاثنى عشر الذي هو اكثر اعداد الرؤس فاضربناه في اصل المسئلة

وهو ايضا اثني عشر فصار مائة واربعة واربعين فنتق منها المسئلة او كان للجدد من اصل المسئلة  
اثنتان فاضربنا مائة المضروب الذي هو اثني عشر فصار اربعة وعشرين فكل واحد واحد من ثمانية و  
للزوجات من اصلها ثلثه ضربناه في المضروب المذكور صار ستة وثلثين فكل واحد واحد من ثمانية  
وللحام سبعة ضربناه في اثني عشر اربعة فحصل اربعة وثمانون فكل واحد واحد منهم سبعة ولو فرضنا  
في هذه الصورة زوجة واحدة بدل الزوج الأربعة كانت الاكسار على طائفتين فقط انما للجدد  
الثلث وللحام الاثنى عشر وكان عدو رؤس الجدد مائة اختلاف عدو رؤس الحام فيضرب اكثر من بين  
العدو من المتساويين اعني اثني عشر في اصل المسئلة فيحصل ما يستقيم على الكل على قياس ما عرفت  
والاصل الثالث من الاربعة ان يوافق بعض الأعداد او بعض رؤس من اكثر عليهم من  
من طائفتين او اكثر بعضا فالحكم فيما في هذه الصورة ان يضرب وفق احد الأعداد او احد رؤسهم  
رؤسهم في جميع العدو الثاني ثم يضرب جميع ما بلغ في وفق العدو الثالث ان يوافق ذلك المبلغ  
الثالث والآلاف المبلغ اي وان لم يوافق المبلغ الثالث في يضرب المبلغ في جميع العدو الثالث  
ثم يضرب المبلغ الثاني في العدو الرابع كذا كذا وفقه ان وافقه المبلغ الثاني او في جميعه ان لم  
يوافق ثم يضرب المبلغ الثالث في اصل المسئلة كاربعة زوجة وثمان عشرة بنا وثلث عشرة  
جدة وستة الحام اصل المسئلة اربعة وعشرون للزوج الأربعة الثم هو ثلثه فلا يستقيم عليهم  
وبين عدو رؤسهم وسهامهم مباينة فحفظنا جميع عدو رؤسهم وللبنات الثمانية عشرة  
الثلثان وهو ستة عشر فلا يستقيم عليهم وبين عدو رؤسهم وسهامهم موافقة بالانصف  
فاخذنا نصف عدو رؤسهم وهو سبعة وحفظناه وللجدد اثنى عشر السدس وهو اربعة  
فلا يستقيم عليهم وبين عدو رؤسهم وسهامهم مباينة فحفظنا جميع عدو رؤسهم وللحام  
الستة الباقى وهو واحد لا يستقيم عليهم وبينه وبين عدو رؤسهم مباينة فحفظنا عدو  
رؤسهم فحصل لنا من اعداد الرؤس المحفوظة اربعة وستة وستة وثمان عشرة ثم طلبنا بينها  
التوافق فوجدنا الاربعة موافقة الستة بالانصف فوجدنا احد برهما الى نصفها وفضلناه في



موافقة  
 الآف في صار المبلغ اثني عشر وهو موافق للتسعة بالثلث ففرضنا ثلث احدى في جميع الآف في صار المبلغ  
 ستة وثلثين وبين هذا المبلغ الثاني وبين ثلثة عشر موافقة بالثلث ايضاً ففرضنا ثلث ثلثة عشر  
 وهو خمسة في ستة وثلثين فحصل مائة وثمانون ثم فرضنا هذا المبلغ الثالث في اصل المسئلة  
 اربع اربعة وعشرين صار حاصل اربعة آلاف وثلثمائة وعشرين فمنها نخرج المسئلة افا كان  
 للزوج ثمانية اصل المسئلة ثلثة ضرباً مائة وهو مائة وثمانون فحصل مائة واربعون  
 فكل من الزوجين الاربع مائة وخمسة وثلثون وكان للبنات الثلثة عشرة ستة عشر وقد فرضنا في ذلك  
 المضروب فصار الثمان وثمانمائة وثمانين فكل واحد منهن مائة وستون وكان للجدات  
 ثلثة عشر اربعة وقد فرضنا في المضروب المذكور فصار سبع مائة وعشرين فكل منهن ثمانية  
 واربعون وكان للاعالم الستة واحد فرضنا في المضروب فكان مائة وثمانين فكل واحد منهم  
 ثلثون واذا جمعت جميع انصبا الورثة بلغ اربعة آلاف وثلثمائة وعشرين والاصل  
 الرابع من الاربع ان يكون الاعداد الى اعداد رؤس من انكسر عليهم سهامهم من الطائفتين او اكثر  
 متباينة لا يوافق بعضها بعضاً فاحكم فيما ان يضرب احد الاعداد في جميع الباقي ثم يفرضنا بلغ  
 في جميع الثالث ثم ما بلغ في جميع الرابع ثم يضرب ما اجمع في اصل المسئلة كما مر اثبات وست  
 جدات وعشر بنات وسبعة اعالم اصل المسئلة اربعة وعشرون للزوجتين الثلث وهو ثلثة  
 لا يستقيم عليهم وبين رؤسهن وسهامهن مباينة فاخذنا عدد رؤسهن وهو اثنان والجدات  
 الست الستين وهو اربعة فلا يستقيم عليهم وبين عدد رؤسهن وسهامهن موافقة  
 بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهن وهو ثلثة والبنات العشر الثلثان وهو ستة عشر فلا  
 يستقيم عليهم وبين رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهن  
 وهو خمسة والاعالم السبعة الباقية وهو واحد لا يستقيم عليهم وبينه وبين عدد رؤسهم مباينة  
 فاخذنا عدد رؤسهم وهو سبعة فصار معاً من الاعداد اثنا عشرة للرؤس اثنان وثلثة  
 وخمسة ومن الاعداد اثني عشر للبنات اثني عشر فصار ثمانية عشر في رؤسهن ثمانية عشر في بناتهن

مائتا وعشرة ثم فرضنا هذا المبلغ في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون فصار المجموع في الآف  
 واربعين ومنها تستقيم المسئلة على جميع الطوائف افا كان للزوجتين من اصل المسئلة ثلثة فرضنا مائة  
 المضروب الذي مائتان وعشرة فحصل مائة وثلثون وكل واحد منهما ثلثة مائة وعشرة وكان  
 للجدات الست اربعة قد فرضنا في ذلك المضروب المذكور فصار ثمان مائة واربعين فكل واحد  
 منهن مائة واربعون وكان للبنات العشرة ستة عشر فرضنا في المضروب المذكور فبلغ ثلثة آلاف  
 وثلث مائة وستين فكل واحد منهن ثلثة مائة وثلثون وكان للاعالم السبعة واحد فرضنا  
 في ذلك المضروب فكان مائتين وعشرة فكل واحد منهم ثلثون ومجموع هذه الانصبا خمسة آلاف  
 واربعون وذكر بعضهم انه قد علم بالاستقراء ان انكسر السهام لا يقع على اكثر من اربع طوائف  
 فان قيل قد اعتبر في الاصول التي بين الرؤس والزوجات والبنات والجدات والتواقي والبنات حتى  
 صار باعتبارها اربعة فلم لم يعتبر في الاصول التي بين الرؤس والسهام التداخل كما اعتبر في الاصول  
 حتى يكون اربعة ايضاً قلنا لم يعتبر التداخل بينه ما بل ردت الى موافقة ان لم ينقسم السهام على الرؤس  
 او الى اثنتان ان انقسمت عليها روي الاختصار مثال الاول زوج وابنان وبنات اصل  
 المسئلة هي اربعة للزوج واحد منها والثلثة الباقية بين الابنات والبنات المذكور مثل خط  
 الانثيين فالابنان بمنزلة اربع بنات والثلثة لا تستقيم على الستة لكنهما متوافقتان  
 الذي خرج اقل بين العددين الاول في هذه العددين المتداخلين في عدد الرؤس الستة  
 الموافقة وهو اثنان ويضرب في اصل المسئلة فيضرب ثمانية وتخرج المسئلة كان للزوج واحد  
 قد فرضناه في المضروب الذي هو اثنان فكان اثنتان فاعطينا اياه وابناء ستة نستقيم  
 على الورثة الباقية ومثال الثاني ابوان وبنات اصل المسئلة ستة والجدات اثنان  
 لا يوافق بينهما وبين اربعة للبنات وهي اربعة لا تستقيم عليهما كما في صورة التداخل فكان السهام  
 والرؤس مائة في الحقيقة فذلك صار الاصول المحتاج اليها سبعة لاثنتان فان قلت ان كان  
 بيان بعض اعداد الرؤس قابلين بين بعض الآف تداخل وتوافق او تباعد فماذا يعمل هناك قلت





ان اتفق ذلك على كل بعض ما علم اصله فيكون من التماثلين بواحد منهما ويؤخذ في احد المتماثلين  
 ويضرب في الآلة ثم ينسب المبلغ الى احد المتماثلين ويعمل ما يقتضيه هذه النسبة فاذا اروت  
 ان تعرف نصيب كل فريق كالتماثل والزوج والاعلام وغيرهم من التصحيح الذي استقام على الكل فاجرب  
 ما كان لكل فريق من اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة ان في المضروب الذي ضربته في اصلها في  
 حصل من هذا الضرب كان نصيب ذلك الفريق وقد تكرر عليك هذا العمل في الامثلة السابقة للاصول الستة  
 التي فيها ضربت فلا حاجة الى ايراد مثال يهينها فاذا اراوان توفي كل واحد من احاد فوك الفرقين من تصحيح  
 فاقسم ما كان لكل فريق من اصل المسئلة على عدده رؤوسهم ثم اضرب الخارج من هذا القسمة في المضروب  
 الذي ضربته في اصل المسئلة لاجل التصحيح فالحاصل ضرب الخارج في المضروب نصيب كل واحد من احاد ذلك  
 الفرقين مثلاً المسئلة المذكورة لتبين اعداء رؤوس الورثة كان للزوجتين من اصل المسئلة ثلثة  
 فاذا قسمتها عليهما كان الخارج واحد ونصف فاذا ضربته في المضروب الذي هو مائتان وعشرة  
 يحصل ثلثمائة وخمسة عشر في نصيب كل واحدة من الزوجتين وكان للثلاث من اصلها ستة عشر فاذا قسمتها  
 على العشرة التي هي عددهن فيخرج واحد وثلثة اخماس واحد فاذا ضربت الخارج في ذلك المضروب  
 تحصل ثلثمائة وستة وثلثون في نصيب كل بنت وكان للجدات الست من اصلها اربعة فاذا قسمتها  
 على الستة التي عددهن كان الخارج ثلثة واحد فاذا ضربته في المضروب المذكور حصل مائة واربعون  
 في نصيب كل جدة وكان للاعلام من اصلها واحد فاذا قسمته على السبعة التي هي عددهم كان الخارج  
 سبع واحد فاذا ضربته في المضروب الذي هو مائتان وعشرة حصل ثلثون في نصيب كل عم  
 ولعمرة نصيب كل واحد من احاد الفرقين في التصحيح وهو ان تقسم المضروب الى العود  
 الذي ضربته في اصل المسئلة للتصحيح على الفرقين شئت من فرق الورثة ثم اضرب الخارج من هذه القسمة  
 في نصيب الفرق الذي قسمت عليهم المضروب فالحاصل هذا الضرب نصيب كل واحد من احاد الفرقين  
 في المسئلة المذكورة لتبين اقسام المضروب وهو مائتان وعشرة على المراتين في مائة وستة  
 فاذا ضربت هذا الخارج في نصيب من اصل المسئلة وهو ثلثة حصل ثلثمائة وخمسة عشر في كل واحد من  
واذا

واذا قسمت الضياء على الثلثة العشرة في احدى عشرة واثني عشر في نصيبين من اصل المسئلة وهو ستة عشر  
 حصل ثلثمائة وستة في كل بنت فاذا قسمت الضياء على الستة في خمسة وثلثون فاذا ضربته في نصيب  
 وهو اربعة حصل مائة واربعون في نصيب كل جدة فاذا قسمت المضروب اربعاً على الاعلام السبعة في ثلثون  
 فاذا ضربت هذا الخارج في نصيب من اصلها وهو واحد كان في كل ثلثين في كل قسم واحد وكل واحد من الزوجين  
 طريق القسمة الاولى قسمة النصيب اصل المسئلة على الفرقين الثاني قسمة المضروب في اصلها في كل واحد من  
 وهو طريق النسبة وهو الاوضح او لا يجنب في القسمة وضرب كما في الاولين وهو ان تنسب ما كان لكل فريق من اصل  
 المعداد رؤوسهم من اعداء رؤوسهم ثم يعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من احاد الفرقين  
 في المسئلة لتبين اقسام المضروب في كل واحد من الزوجتين وفي ثلثة اليها كانت النسبة مثلاً ونصفاً واذا اعطيت  
 كل واحدة منهما المضروب بمثل تلك النسبة اخرج مثلاً ونصفاً كان ثلثمائة وخمسة عشر واذا قسمت سلام البنات  
 وهي ستة عشر لعدد رؤوسهن وهو عشرة كانت النسبة مثلاً وثلثة اخماس مثل واذا اعطيت كل بنت مثل  
 المضروب ومثل ثلثة اخماس كان لاثنتي عشرة وستة وثلثون واذا انسبت سلام لجدات وهي اربعة المعداد رؤوسهن  
 وهو ستة كانت النسبة ثلثي واحد واذا اعطيت كل جدة ثلثي المضروب كان لاثنتي عشرة واذا انسبت  
 سلام للاعلام وهو واحد المعداد رؤوسهم وهو ستة كانت النسبة ثلثي واحد واذا اعطيت كل واحد منهم سبعة  
 المضروب حصل لثلثون فحصل في قسمة التركة بين الورثة والتماء التركة فقلت من التركة مائة الف وركي  
 كان طلبت بمائة المطلون ثم انما فرغ من تصحيح المسائل وتعيين النصيب لكل فريق من الورثة وكل واحد من  
 الفرقين شرع في ان يبين قسمة التركة بين الورثة والتماء وتعيين الانصاف من التركة وتوزيعه ان  
 كان بين التركة والتصحيح على ثلثة فالامر ظاهر ان لم يكن بينهما ثلثة فاضرب سلام كل وارث من تصحيح المسئلة  
 في جميع التركة ثم اقسام المبلغ على التصحيح او كان بين التصحيح والتركة مائة فاضرب من هذه القسمة نصيب  
 ذلك الوارث كما سجد مثلاً او اختلفت زوجا واما واخوين لا وام كانت المسئلة من ستة وتقول الثانية  
 تملكون منها ثلثة وللأم واحد وكل واحدة من الاختين كان فاذا فرضنا ان جميع التركة ثلثة وعشرة  
 وبنار كان بينهما وبين التصحيح الذي هو ثمانية مائة فاذا فرضنا ان تفرقة نصيب كل واحد من هذه التركة



فأضرب نصيب الزوج من النصيب وهو ثلثه في كل التركة تحصل عنه وسبعون ثم أقسم هذا المبلغ على التصحيح  
ثمانية خرج تسعة وثمانون ثلثه اثنان وبنار منه نصيب الزوج من تلك التركة وأضرب أيضا نصيب الأم من  
التصحيح وهو واحد في جميع التركة فيكون حاصل ثلثه وعشرين فاذا قسمنا على الثمانية فيخرج ثلثه وبنار  
ثمة وبنار نصيب الأم من التركة وأضرب نصيبها في التصحيح وهو اثنان في كل التركة يحصل ثمانية وبنار  
هذا حاصل على الثمانية فيخرج تسعة وثمانون ربع وبنار نصيبها في كل التركة وان كان باين التصحيح  
موافقة فأضرب سهام كل وارث من التصحيح وفق التركة ثم أقسم المبلغ كما حصل من هذا الضرب وفق التصحيح  
فأضرب نصيب كل الوارث في الوجهين أي في الوجه الاول كما أشترأ إليه الوجه الثاني فان قلت ما هو المبلغ  
من الوجه الاول ولم يغير منه وقيد الثاني بالموافقة قلت اما اطلاق الاول فلكونه شاملا بما عدا سورة المائدة  
سواء كان باين التصحيح وكل التركة مبنية كما مر المثال في المسئلة المذكورة او موافقة كما اذا كانت التركة  
في تلك المسئلة غيبان وبنار او كان بينهما مداخل كما اذا كانت التركة في تلك المسئلة اربعة وعشرين  
وبنار فاذا أضرب ما باين الصورة في نصيب كل واحد من التصحيح في جميع التركة وقسم المبلغ على التصحيح  
على صورة المباني فيخرج منها أيضا نصيب كل الوارث من تلك التركة المفروضة واما تعيين الثاني بالموافقة  
فلاقتضاها بالتوافق مقيسا الى التباين لكن يشار فيه التداخل لا شترأ التداخلين في كثير من اقل  
التداخلين فهما في حكم المتوافقين كما أشترأ إليه فيما سلف فيجوز في التداخل الوجهان كما رتب في التوافق  
واعلم انه اذا لم يكن في التركة كسر فالقاعدة ما قررنا واما اذا كان فيها كسر فيجوز في بسط التركة ليقهر  
من جنس واحد فطبق البسط ان يغرب التصحيح في التركة فيخرج الكسر وتر يد على حاصل ذلك الكسر  
يعرب العدد الذي صحى منه المسئلة فيخرج كسر التركة ايضا ثم يعمل كما حصل من بامر القرب وقسمه  
فيكون خارج نصيب الوارث الواحد فان فرضنا المسئلة المذكورة ان التركة ثلثه وعشرون وبنار  
وثلث وبنار فربنا ثلثه والعشرين فيخرج اثنان فيخرج ثلثه فيحصل ثلثه وسبعون وتر يد على الثلث  
فيصير ثلثه وسبعين ثم ضربنا الثمانية التي هي التصحيح ثلثه ايضا فحصل اربعة وعشرون وفيها  
ضربنا نصيب كل وارث من الثمانية في السنة والسبعين فحصلنا خارج المبلغ الى اربعة وعشرين

كلها

كان الخارج نصيب كل الوارث كان التركة كانت ستة وسبعين عددا صحيحا وكان اصل المسئلة  
من اربعة وعشرين هذا الذي فكرنا به الوجهين انما هو صورة نصيب كل فرد في الوارث اما معرفة نصيب كل فرد  
منهم فأضرب ما كان لكل فرد من اصل المسئلة في وفق التركة ثم أقسم المبلغ كما حصل من هذا الضرب على وفق  
تصحيح المسئلة ان كان بين التركة وتصحيح المسئلة موافقة وان كان بينهما مباينة فأضرب ما كان لكل فرد من كل  
التركة ثم أقسم حاصل جميع تصحيحات المسئلة فأضرب نصيب كل الفرد في الوجهين أي الموافقة والمباينة  
مثال الموافقة زوج واربع اخوات لآب وام واخنان لام فأصل المسئلة ستة نقول ان النسبة فاذا فرضنا  
التركة ثلثين كان باين التركة والتصحيح توافق بالثلث فاذا ضربنا نصيب الزوج من اصل المسئلة وهو ثلثه  
في وفق التركة وهو عشرة حصل ثلثون فاذا قسمنا هذا على ثلث المسئلة وهو ثلثه ايضا فيخرج  
وهي نصيب الزوج واذا ضربنا نصيب اخوات لآب وام من اصل المسئلة وهو اربعة في ثلث التركة  
حصار اربعين فاذا قسمنا على ثلث المسئلة كان الخارج وهو ثلثه وعشر وثلث نصيب لآب  
الاخوات فاذا ضربنا نصيب الاخوات لآب وام وبنار اثنان في ثلث التركة حصل ثلثون فاذا قسمنا  
على ثلث المسئلة كان الخارج وهو ستة وثلثان نصيب باين الاخوات وانت خير ففصلنا  
سابقا ان كان صورة الموافقة ان تضرب نصيب كل فرد في كل التركة ويقسم على حاصل  
على جميع التصحيحات فيخرج نصيبهم ايضا وبان المداخل في حكم الموافقة مثال المباني ان تعرف  
التركة في المسئلة المذكورة اثنان وثلثان فيكون بينهما وبان التصحيح وهو ثلثه مباينة  
فاذا ضربنا نصيب الزوج وهو ثلثه في كل التركة حصل ستة وتسعون فاذا قسمنا هذا  
المبلغ على جميع المسئلة وهي تسعة كان الخارج وهو عشرة وثلثان نصيب الزوج  
من تلك التركة واذا ضربنا نصيب الاخوات لآب وام وهو اربعة في كل التركة حصل  
مائة وثمانية وعشرون فاذا قسمنا هذا على تسعة كان الخارج وهو اربعة عشر  
وتسعون نصيب لآب من الابوين في التركة المذكورة واذا ضربنا نصيب الاخوات  
لآب في جميع التركة بلغ اربعة وستين فاذا قسمنا هذا المبلغ على تسعة كان الخارج



وهو السبعة وتسع فيصيرها من التركة المفروضة ومن الباقى ان الوضع الطبيعي يقتضى تقسيم  
 موزعة كل فرقة على موزعة نصيب كل واحد منهم كما روي فيكون بينهما في الفصل السابق وما  
 في هذا الديون فدين كل غريم بمنزلة سهام كل دار في العمل ويجوز الديون بمنزلة التبعيض  
 ان الباقي من التركة بعد التجهيز والتكفين ان في الديون فلا كمال لان كل غريم يأخذ  
 وبنه كلاً وان لم يغب بالامع قدوة الغرماء لطريق في موزعة نصيب كل غريم من تلك التركة القام  
 ان يجعل مجموع الديون بمنزلة مجموع التبعيض ويعمل بها ما من تعيين نصيب كل دار فان مات  
 شخص من تركته تسعة ومانير وكان عليه لواحد عشرة ومانير ولا في خمسة ومانير وجعلنا  
 الدينين كان مجموع خمسة عشر ومانير بمنزلة التبعيض ودين التسعة وخمسة عشر موزعة  
 بالثلث فافاضنا دين من ثلث عشرة ومانير على التبعيض في ثلث التسعة يحصل ثلثون فافاضنا  
 قسمنا هذا المبلغ على وفق التبعيض وهو ثلث كان الخارج وهو ستة نصيب من كان عشرة  
 وافاضنا دين من ثلث عشرة ومانير عليه في وفق التركة اعيان ثلثة حصل ثلث عشرة فافاضنا  
 قسمنا هذا المبلغ على ثلث التبعيض كان الخارج وهو ثلثة نصيب من كان له ثلثة ولو فرضنا  
 ان التركة في الصورة المذكورة ثلثة عشر كان بين التبعيض والتركه مبانة في ضرب دين صاحب  
 العشرة في كل التركة فيحصل مائة وثلثون فافاضنا هذا المبلغ على كل التبعيض وهو ثلثة عشر كان  
 الخارج وهو ثمانية وثلثان نصيب من كان له عشرة فيضرب ايضا دين صاحب كل في جميع  
 التركة فيبلغ ثلثة وستين فافاضنا هذا المبلغ على ثلثة عشر في اربعة وثلث وهو نصيب  
 من كان له ثلثة ولو فرضنا في تلك الصورة ان التركة خمسة ومانير كان بين التركة و  
 التبعيض موافقة بالحق مع كونها عند اهلين كما ثبتت عليه فاضرب دين صاحب العشرة  
 في ثلث التركة وهو واحد اقسام حاصل وهو عشرة على خمس التبعيض فيكون ثلثة فافاضنا  
 ثلثة وثلث نصيب من كان عشرة واضرب ايضا دين صاحب الثلثة في وفق التركة واقسم  
 على حاصل وفق التبعيض فيكون ثلثة فافاضنا هذا المبلغ على ثلثان نصيب من كان له ثلثة

كان احاط على بان الطريق لكان في المباني يتناول الواقعة والمخالطة ايضا

وهو تقاضى الزوج والمراة بهما ان يتصالحا الورثة على اداء بعضهم الميراث بشئ معلوم  
 من التركة وهو جائز عند الترافع ونقل محمد بن كنانة الصالح بن عباس في قوله عمر بن دينار ان  
 عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته فاحضر الكلبية في مرض موته ثم ماتت وهي في العدة فورثها عثمان بن ملحان  
 فسوق اذ فاضا كل واحد ربع ثمنها على ثلثة وثمانين الفاقيل ومانير وقيل وراهم من صاحب الورثة  
 على ثلثة معلوم من التركة فافاضنا سهامه في التبعيض اي صحيح المسئلة مع وجود المصالح بين الورثة ثم اطر  
 سهامه في التبعيض اقسام باقي التركة اي ما بقي منها بعد اخذ المصالح على سهام الباقي اي على سهام  
 باقي الورثة من التبعيض فيزوج وام وعم فالمسئلة مع وجود الزوج من ستة ومانير ستقيم على الورثة  
 الزوج منها ثلثة اسهم وللام سمان ولعم الباقي وهو سهم واحد فصالح الزوج على نصيبه في التبعيض على ما  
 وانه للزوج من الميراث وفيه من الدين فيقسم باقي التركة وهو ما عدا الميراث في الام والعم انما بقدر ما هما  
 التبعيض فيكون سهمان في الام وسهم واحد للعم في كل حال كذلك في سهامهما في التبعيض فان قلت يوزع  
 الزوج بعد المصالح واخذ الميراث وخرج من الباقي بمنزلة المعلوم والى فائدة في جعله واخلطه في  
 المسئلة مع انه لا يأخذ شيئا ورا ما اخذه قلت فائدة اما لو جعلناه كان لم يميز وجعلنا التركة  
 ما ورا الميراث لا نعلم فرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث باقى افرع يقسم الباقي بينهما انما فلا يكون للام  
 سهم ولعم ثلثا وهو فلا الاجماع او جعلنا ثلث المال واذا اقلنا الى وجه في المسئلة كان للام ثلثا والعم ثلثة  
 ولعم سهم واحد فيقسم الباقي بينهما على هذه الطريقة فيكون مستوفية حقهما في الميراث ولو فرض انه صالح العم على  
 من التركة وخرج من الباقي في المسئلة الستة فافاضنا على نصيب العم منها ثلث وثلثة للزوج وثلثان  
 للام فيجعل الباقي اقساما بين الزوج والام فلزوج ثلثة اقسام وللام خمس اقسام وان صاحبت الام على  
 فخرجت كانت المسئلة ايضا في الستة فافاضنا على سهامها للام ثلث اربعة فيجعل الباقي من التركة  
 اربعا على ثلثة منها للزوج وواحد للعم  
 فيقسم سهامهم في الفروض ويزواو اصل المسئلة ويزواو السهام وينقص اصل المسئلة وبعبارة

في المسئلة



افي في العول بفضل السهام على المخرج وفي الرو بفضل المخرج على السهام فنقول ما فضل من المخرج  
 عن فرض فودي الفروض المستحق له من العصبه يرقو فذلك الفاضل على فودي الفروض يكون  
 هو سهم اي على حسب النسب بين ساهم الاموال الزوجين فانه لا يرقو عليها اصلا كما مر في اول  
 الكتاب وهو ان الرقوة على الزوج المذكور قول عامة الصحابة اي جهودهم كعتي ومن تابعهم وبه اخذ  
 اصحابنا وقال زيد بن ثابت لا يرقو الفاضل على فودي الفروض بل هو بيت المال وبه اخذ  
 والفرز من وما كان في الشافعي لكن المحققين من اصحاب الشافعي قالوا لو اندرس بيت المال  
 يرقو الفاضل على فودي الفروض بنسبة فرايضهم والامكان للبيت المال ويرد على ابن عباس  
 لا يرقو على ثلثة الزوجين وكذا قال عثمان يرقو على الزوجين ايضا اجماع من ابي الروبان  
 انه يرقو في بيت صحابي الزايف بالنسب فلا يجوز ان يرقو عليه لانه قد مر في الشرع وقال الله  
 ومن بعض الله ورسوله ويقدره ووه الآيه بان الفاضل على فوديهم مال مستحق له فيكون  
 لبيت المال كما افالم يترك وارتا اصلا اعتبار البعض بكل ولنا قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم  
 اولى ببعض في كتاب الله اي بعضهم اولى ببعض لسبب الامم فلهذه الآيه ولت على افعالهم  
 جميع الميراثية الامم وآية الموارث اوجبت استحقاق في معلوم في المال لكل واحد منهم  
 العمل بالآيتين بان يجعل لكل واحد فرضه تلك الآيه ثم يجعل ما بقي مستحقا لهم للرم بهذه الآيه  
 ولهذا لا يرقو على الزوجين لان الامم في حقها وايضا لما دخل النبي عن علي بن ابي وقاص  
 يوروه قال سعد اما انه لا يرثه الا ابنته في اقاوصي بجميع المال لو رثت لان قال عمر الثالث  
 والثالث كثر فقد ظهر ان سعدا اعتقد ان البيت ترث جميع المال ولم ينكره ومنه في  
 الوصية بما في الثلث مع انه لا يورثه الا ابنته واحدة فدل ذلك على صحة القول بالرقوة واولو  
 لم تستحق الزيادة على النصف بوقوعه الوصية بالنصف في حديث عمر وابن شبيب  
 عن ابيه عن جده انه لم يرث الملائنة اي جميع المال من ولد ما ولا يكون ذلك الا بطريق  
 الرو في حديث وانتهى بن الاشعث انه لم قال حرز المرأة بميراث لغيرها وعقبتها والابن

والابن الذي لو غنت به وايضا صحى الفروض قد تشاركوا المسلمين في الاسلام وترجوا بالقرابة  
 وبجود القرابة في حق اصحاب الفروض وان لم تكن على العصبية كمن ثبت بها الترجيح بمنزلة قرابة  
 الامم في حق الامم لا وام فان قرابة الامم وان لم توجب بانفراؤها بالعصبية الا انه يحصل بها الترجيح  
 وبهذا الوجه الجواب عن قوله ما فضل عن الفروض مال لا حتى لا يوضع في بيت المال لمصالح المسلمين  
 عامة ولما كان هذا الترجيح بالسبب استحقاق العصبية كان مبنيا على الغريضة فيرد عليهم  
 على قدر افضليتهم وكما يسقط اعتبار الاقرب والاقوى في اصل الغريضة يسقط ايضا في  
 استحقاق الامم من مسائل الكتاب اي باب الرو عند من قال به اقسام اربعة وذلك لان الموجود في  
 المسئلة اما نصف واحد من يرقو عليه ما فضل واما اكثر من نصف واحد على التقديرين اما ان  
 يكون في المسئلة من لا يرقو عليه ولا يكون فاحتمل الاقسام في اربعة اقسام ان يكون في المسئلة خمس  
 واحد من يرقو عليه ما فضل عن الفروض عند عدم من لا يرقو عليه على هذا التقدير فاجعل مسئلة في  
 رؤسهم اي رؤس فلك الجنس او احد لان جميع المال لهم بالفرض والرقوة معا ورؤسهم متساوية  
 فلا منية لرؤس على ما في ذلك كما افاترك الميت بنتين او اخيتين او جدتين فاجعل مسئلة في اثنين  
 واعط كل واحد منهما نصف البقرة لتساويهما في الاستحقاق ورجوع جميع المال اليهما على  
 التسوية فلك في القصة على عدد الرؤس كما في العصبية اعني افاترك بنين او اخوين او جدتين  
 مثلا وايضا ما يرقو على فوديهم فليس على عدد رؤسهم فيقسم الكل كذلك ابتداء قطعا لتطويل المسئلة  
 في القصة والقسم الثاني او اجمع في المسئلة جنسا او ثلثة اجناس من يرقو عليه عند عدم من لا  
 يرقو عليه في الاثر انما على ان الاجتماع الواقع بين يرقو عليه انما يكون جنسين او ثلثة اجناس  
 لا يزيد فلهذا لم يقل جنسا او اكثر على تقدير الاجتماع فاجعل المسئلة من ساهمهم اي مجموع  
 سهام هؤلاء المجتمعين المأخوذة من مخرج المسئلة اعني اجعل مسئلة في اثنين او كان في مسئلة  
 سدسان كجدة واخت لأم لان المسئلة في ستة ولها منها اثنان بالغريضة فاجعل الاثنين



اصل المسئلة واقسم التركة على بنين فلكل واحدة منهما نصف المال او ثلثه اي اجعل المسئلة  
 ثلثة اذ كان فيها ثلث وسوس كولد الام مع الام او المسئلة على هذا التقدير ايضا ستة ومجموع  
 السهام المأخوذة للورثة المذكورة ثلثة فاجعلها اصل المسئلة واقسم التركة اثلاثا بقدر تلك  
 السهام فلكولد الام ثلثا في المال والام ثلثة او ثلثا اربعة اي اجعل المسئلة من اربعة او اكان  
 نصف وسوس كينت و بنت ابن او بنت وابن لان المسئلة ايضا ستة ومجموع السهام المأخوذة  
 منها اربعة ثلث لل بنت و واحدة لبنت الابن والام فاجعل المسئلة من اربعة واقسم التركة ارباعا  
 ارباعا للبنت ربع منها للام او بنت الابن او بنت ابنته اي اجعلها من ثلثة اذ كان فيها ثلثان  
 و ثلث كبنات وام او كان فيها نصف سدس كينت و بنت ابن وام او كان فيها نصف ثلث  
 كالاخت لاب وام واخيهين للام وكاقت كذا وام وام فاجعل المسئلة في هذه الصور ايضا ستة وسهام  
 التي اخذت منها ثلثة في الصورة الاولى للبنين سهام اربعة وللأم سهم واحد فيجعل التركة خمس  
 اربعة منها للبنين و واحد للام وفي الصورة الثانية قد اجتمع اجناس ثلثة وسهامهم المأخوذة  
 من الستة ثلثة ايضا ثلثة منها للبنت و واحد للبنت الابن و واحد للام فيقسم التركة على بنين اربعة  
 سهام من ثلث ثلثة اثنا ساء و لبنت الابن خمس وللأم خمس وفي الثالثة يكون السهام المأخوذة  
 من الستة ثلثة ايضا فلاخت من الابوين ثلثة اسهم وللأختين للام ساهما وكذا الام مع الاخت من الابوين  
 ساهما فيجعل المسئلة اصل المسئلة ويقسم التركة اثنا ساهما كل فلكل بقدر المساهمة فيجعل المسئلة ثلثة  
 واحدة لا يرى انك اذا اعطيت كل واحد من الورثة ما استحقه من السهام ثم قسمت الباقية بينهم  
 سهم بقدر تلك السهام صادرة من بنين ثم ان القسم على الوجوه المذكورة ان استقامت على  
 الورثة فذلك وان لم يستقم كما اذا خلف ثلثا و ثلث بنات ابن فلبنت ثلثة اسهام يستقيم عليها  
 و لبنت الابن سهم واحد فلا يستقيم عليهن كان تصحيح المسئلة على قياس ما عرفت فاضرب الثلثة  
 على عدو رؤس من المسئلة في اصل المسئلة وهي الاربعة فيضرب ثلثة عشر للبنت منها ثلثة و ثلثا  
 الابن ثلثة منقسمة على بنين والقسم الثالث من الاقسام الاربعة ان يكون مع الاول اي مع جنس الواحد

من غير و عليه من لا ير و عليه يعني ان يكون المسئلة جنس واحد من غير و عليه كان معه من لا ير و له كزوج والام  
 اعط كل فرض من لا ير و عليه من اقل خارج واقسم الباقية من فلكل الخرج على عدو رؤس من غير و عليه فلكل  
 جنس الواحد كما كنت تقسم جميع المال على عدو رؤسهم في الاثني والعشرين لايرو عليه فان استقام الباقية  
 على عدو رؤس من غير و عليه في اي من جنس هذه الاستقامة ونفت هي اولا حاجة الى الضرب كزوج و ثلث  
 بنات اقل خارج فرض من لا ير و عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحد منها بقي ثلثة وهي ستة فيقسم على عدو  
 رؤس البنات وهو نظير ما مر في باب التصحيح انه ان كان سهم كل فريق منقسمة على كل قسم فلا حاجة الى الضرب  
 وان لم تستقم فلكل الباقية على عدو رؤس من غير و عليه فاضرب على قياس ما مر في باب التصحيح في رؤسهم اي رؤس  
 من غير و عليه في خرج فرض من لا ير و عليه وان في رؤسهم فلكل الباقية فيحصل تصحيح المسئلة زوج  
 وست بنات فان اقل خارج فرض من لا ير و عليه اربعة فان اعطيت الزوج واحد منها بقي ثلثة فلا يستقيم  
 على عدو رؤس البنات الست لكن بينهما موافقة بالثلث اولا لغيره بالمدخل كما عرفت فاضرب  
 ونفي عدو رؤس من هو اثنان في الابنة تبلغ ثمانية فليزوج منها اثنان و للبنات ستة والا ان  
 لم يوافق عدو رؤسهم الباقية فاضرب كل عدو رؤسهم في خرج فرض من لا ير و عليه فليبلغ فيحصل من ضرب  
 ونفي رؤس فلكل الخرج على تقدير التوافق او من ضرب كل عدو رؤسهم على تقدير البنات فيخرج  
 المسئلة وقد سبق مثال الموافقة في فلكل الخرج واما مثال الجمانية فقول كزوج وخمس بنات بهذه  
 الصورة كالصورتين السابقتين اصلها من اثني عشر لاجتماع الزوج والبنين لكن ترو مشكها الى  
 الاربعة التي هي اقل خارج فرض من لا ير و عليه فاذا اعطينا الزوج منها واحد منها بقي ثلثة فلا يستقيم على  
 البنات لثلاث بنات و بين عدو رؤس من جنس مائة فخرنا كل عدو رؤس من في خرج فرض من لا ير و عليه  
 اي الاربعة فيحصل عشر و منها تصح المسئلة كان للزوج واحد ضربناه في المضروب الذي هو ثلثة فاعطينا  
 اياها وكان للبنات ثلثة ضربنا في ثلثة فيحصل ثلثا فلكل واحدة من ثلثة والقسم الرابع من تلك الاقسام  
 ان يكون مع الثاني اي مع اجماع جنس من غير و عليه لايرو عليه واما التفتين باجماع بنين



بناء على ان الاستاذ اول علمه لا يوجد مسئلة فيها اربع طواف و هي روية فاقسم ما بقى من خرج فرض  
من لا يروى عليه مسئلة من يروى عليه فان استقام اليك من ذلك المخرج على هذه المسئلة في الحاجة  
الى ضرب لان الباقى من يروى عليهم بقدر ما هم في علم مسئلة فاصاب سبعا واحدا فهو صاحب  
فك السهم احتسابا من يروى عليهم فافاد استقام اليك على مسئلة لم يخرج بها الى علم فك لم يخرج  
يستقيم على مسئلة ولا يستقيم على سبعا من كل رجل عدو رؤسهم فيجاب بهنك الى ضرب كما ستعرف من هذا الذي  
وكونه في الباقى في القسم الرابع سبعة على مسئلة من يروى عليه فافاد صورة واحدة و ذلك لان الباقى من خرج  
فرض من لا يروى عليه واحد بان يكون مخرج فرض اثنين كما اعطى الزوج النصف مع عدم الولد في شقة في الاول  
انما يستقيم على مسئلة من يروى عليه اذ كان سبعا في الزوجين فافاد فيكون المسئلة في القسم الثالث واثنتان  
بان يكون مخرج فرض في ذلك الزوج اربعة او اعطى الزوج مع وجود البنت او الزوجة مع عدمها فان كان اربعة  
الزوج فان البنت مفوتة فالمسئلة في القسم الثالث ايضاً وان كان مع فرض في مخرج فيكون مسئلة من يروى عليه  
اربعا او اثنا عشر ولا استقامة للثلاثة على شئ من الاربعة وحيث كان صاحب الزوج يتصور هناك الاتفاق  
كما ذكره واما سبعة كما اذا كان المخرج ثمانية فيعطي المرأة ثلثا وبقية سبعة ولا استقامة هنا ايضا لان مسئلة  
من يروى عليه لا يجاوز ثلث كما ترى ولا يمكن ان يستقيم السبعة على عدد اقل منها فليكن ان يستقيم الباقى من  
مخرج فرض من لا يروى عليه على مسئلة من يروى عليه في هذا القسم لانه صورة واحدة وهي ان يكون للزوجات  
اي لهن الجنس واحد اكان اوكثر الزوج ويكون البنات اهل الروايات زوجة واربعة جدات وكن  
لام فان اقل مخرج فرض من لا يروى عليه اربعة فافاد اخذت المرأة واحدة منها بقى ثلثة وهي هنا مستقيمة  
على مسئلة من يروى عليها ايضاً ثلثة لان حق الاخوات لام الثلث وحق الجدات السدس فلذلك سبعا ووجدت  
سهم واحد في هذه الصورة استقام اليك على مسئلة من يروى عليه نصيب الاربعة واحد فلا يستقيم عليهم بل  
بينهما مائة في حفظ عدو رؤسهم باسره وكذا نصيب الاخوات الست اشان فلا يستقيم ان عليان  
لكن بين عدو رؤسهم موافق بالنصف فافاد عدو رؤس الاخوات في نصفها وهو ثلثة  
ثم طلبنا التوافق بين اعداء الرؤس فلا يجده ففرضنا في رؤس الاخوات وهو ثلثة في كل عدو رؤس في

وهو الاربعة فحصل اثنتي عشرة ضربا فافاد الاربعة التي خرج فرض من لا يروى عليه نصيب ثمانية واربعة منها  
يصلح مسئلة كان للزوج واحد ضربا في المخرج الذي هو اثني عشر فلم يتغير ما عطينا من الزوجة وكان للجدات  
ايضاً واحد ضربا في ذلك المخرج فكان اثني عشر فكل واحد منهن ثلثة وكان لافوت لام اشان فرضا  
بها فيه بلغ اربعة وعشرين فكل واحد منهن اربعة وان لم يستقم ما بقى من مخرج فرض من لا يروى عليه  
على مسئلة من يروى عليه فافاد جميع مسئلة من يروى عليه مخرج فرض من لا يروى عليه فافاد في اصل هذا الضرب  
مخرج فرض الزوجين اي فريق من يروى عليه ومن لا يروى عليه وان لم يكن على نصيب المسئلة بالنسبة الى احد  
سحاكار اربع زوجات وتسع بنات وست جدات اصل هذه المسئلة على ما سلف من اربعة وعشرين  
لاختلاف الثمن بالثلاثين والستين لكن روية فافاد اقل مخرج فرض من لا يروى عليه وهو ثمانية  
واذا وفقت ثمانية الزوجات بقى سبعة فلا يستقيم على ثلثة التي هي مسئلة من يروى عليها لان الزوجين  
ثمان وسدس بل سبعا مائة فيضرب جميع مسئلة من يروى عليه ثلثة في مخرج فرض من لا يروى عليه وهو  
الثمانية فيبلغ اربعين فافاد المبلغ مخرج فرض الزوجين وادارت ان تعرف حصته كل فريق منها  
من هذا المبلغ الذي هو مخرج فرضها فطريقه ما اشترنا اليه بقوله ثم اضرب سبعا من لا يروى عليه في اقل  
مخرج فرضه في مسئلة من يروى عليه فيكون حاصل نصيب من لا يروى عليه المبلغ المذكور وذلك لان  
ضرب مسئلة من يروى عليه في اقل مخرج فرض من لا يروى عليه فيكون حاصل ضرب سبعا من هذا الاقل في  
المخرج الذي هو تلك المسئلة حقيقة المبلغ الذي حصل من ضرب هذا المخرج في المخرج  
الاقل على قسما حقيقة فيما مضى واضرب سبعا من كل فريق من يروى عليه في مسئلة من يروى عليه في مخرج  
فرض من لا يروى عليه فيكون حاصل نصيب ذلك الفريق من يروى عليه وذلك لان حق كل فريق من يروى  
عليه انا هو في الباقى من مخرج فرض من لا يروى عليه بقدر ما هم في المسئلة المذكورة للزوجات في ذلك المخرج  
واحد فافاد ثمانية في ثلثة التي هي مسئلة من يروى عليها فافاد في اصل ثلثة هي حق الزوجات الاربعة والبنات  
من مسئلة من يروى عليها اربعة فافاد ضربا في مخرج فرض من لا يروى عليه وهو سبعة بلغ ثمانية  
وعشرين فيكون بين الاربعة والجدات من مسئلة من يروى عليها واحد فافاد ضربا في السبعة



كان سبعة فني للجد فقد استقام بهذا العمل فرض من لا يورث عليه وفرض كل فريق من يورث عليه ان لم يتم  
على احد وكل فريق فذلك قال ان اكثر السهام انما فخره من مخزف فرض الزينيين على البعض او الجميع صح  
المسئلة بالاصول السبعة المذكورة في باب التخييل في الصورة التي نحن فيها كان من الاربعين نصيب  
الزوج الاربع خمسة فبين رؤسهم وسهامهم مائة فخذنا جميع عدد رؤسهم وكان سهام النسا  
التسع مائة وعشرين وبين الرؤس والسهام مائة فخذنا عدد الرؤس كالم وكان سهام زوجات  
الست مائة وسبعة وبنينا ايضا مائة فخذنا عدد رؤسهم بالسهام ثم طلبنا بين اعداء الرؤس  
والرؤس الموافقة فوجدنا ان رؤس الزوجات رؤس الرؤس بالموافقة بالنصف ففرضنا بالنصف الاربع  
في الستة فبلغ اثني عشر وهي موافقة لرؤس النسا التسعة بالثلث ففرضنا ثلث التسعة في اثني عشر فحصل  
ستة وثلثون ففرضنا هذا الحاصل في الاربعين فبلغ الف واربع مائة واربعين ففرضنا تسعة على  
احاد الزق كان نصيب الزوجات من الاربعين خمسة وفرضنا مائة المضروب بستة وثلثون فبلغ مائة  
ونماتين فكل واحد من الزوجات خمسة واليون وكان نصيب النسا ثمانية وعشرين وفرضنا مائة  
فكل المضروب فصار الف وثمانية فكل واحد منهن مائة واثني عشر وكان نصيب زوجات من السبعة  
وقد فرضنا مائة المضروب المذكور فصار مائتان واثنين وخمسين فكل واحد من زوجات  
اثنتان واربعون فان قلت قد اعتبر في القسم الثالث المائتين والمائة بين الباقين من اقل  
مخارج فرض من لا يورث عليه وبين عدد رؤس من يورث عليه فلو افترضنا القسم الرابع على المائتين  
والمائة بين الباقين وبين المسئلة من يورث عليه قلت لان الباقين من مخزف فرض من لا يورث اما واحد او  
ثلاثة او سبعة فكل سبق تقديره من ان المخارج اما اثنتان واما اربعة واما ثمانية ومسئلة من يورث  
عليه اما اثنتان او ثلاثة او اربعة او خمسة كما سلف تصويره ولا موافقة اصلا بين هذه  
الاعداد وبين تلك خلافا القسم الثالث اذ يمكن فيه ان يكون عدد رؤس من يورث عليه عدد  
موافقا عليه للبقية من مخزف فرض من لا يورث كما في المثال الذي سبق فذكره  
المقاسمة مائة من القسم والامانة بين والاخوة والاخوات على من يورث من السبعة

فتلقب بهذا الباب بالقسمة على قول صاحبها ومن وافقها قال ابو بكر الصديق ومن يابو  
من الصبية كابن عيسى وابن الزبير وابن عمر وخذيقه بن اليمان وابو سعيد الخدري واتي  
بن كعب ومعاوية بن جبل وابو موسى الاشجى وعائشة وغيرهم بنو الاعيان وبنو الصحابة اخوة  
والاخوات لا يرثون مع الجدة لا يرثون مع الاب بل الجدة يستبد بجميع المال كما لا يرث الاولاد  
حنيفة زوج وابن شريح وعطاء وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن المسيب وبه  
يفقه عندنا حنيفة زوج وقال علي وابن مسعود وزيد بن ثابت يرثون مع الجدة وهو قولهم  
قول مالك والشافعية واما بنو الاخياف فيسقطون مع الجدة كما في موطا علم ان الجدة لا يرث الاب  
في جميع الايام وفي انه اذا تزوج الصغير او الصغيرة لم يكن لها خيال رافعا بلفا وفي انه لا ولاية  
للاخ في النكاح مع قيام الجدة لها رواية كالا وفي انه لا يقتل الجدة لوالدها ان خلية  
كل واحد من بني نين حرم على الآفة وفي عدم قبول الشهادة وفي صحة استيلاء الجدة مع عدم الاب  
وفي انه لا يجوز دفع الزكوة وفي انه يتصرف في المال والغسل كالا وفي انه اذا كان  
للصغير جرد وام كانت النفقة على الجدة الموكلة وفي عدم وجوب صدقة الفطرة للصغير على الجدة  
وفي ان الصغير لا يصير مسلما باسلام الجدة وفي انه اذا قربنا قلة وابنه لا يثبت النسب بحرم  
اقراره وفي انه لا يجوز لانا قلة امواليه كل فلكي في الاية فلتعارض هذه الاحكام بخلاف  
العلم من الصبية والتابعين وغيرهم في مسئلة الجدة مع الاخوة وتوقف بعضهم فيها كما توقف ابو  
حنيفة زوج في مسئلة الدهر وقت الختان والاطفال المشركين وامتنع جماعة عن الفتوى في  
وقال محمد بن مسلم يقضي فيه بالاصطلاح وقال محمد بن فضيل البجلي يورث ابيه السدس الذي  
اجتمعت عليه الصبية ويهمل على البقية ثم ان ابا جرد اخذ قول ابو بكر الصديق لانه ثبت على  
قوله ولم يختلف عنه الرواية وقد روي عن عبيدة بن سمان انه قال حفظت عن عمر رضي الله عنه في الجدة سبعين  
قضية يخالف بعضها بعضها وفي رواية ان عمر رضي الله عنه خطب الناس فقال هل راي احدكم النجس  
فلم يجبه فقال رجل رايته عم حكم للجدة بالسدس فقال من كان من الورثة قال لا اوري



فقال لا اوريث ثم قال آف فقال رأيت قفيل للجد بالثلاث فقال مع من كان من الورثة فقال لا اوريث  
فقال لا اوريث وعلى هذه الوتيرة شهد ثالث بالنصف ورابع بالجميع ثم انه جمع الصحابة في بيت  
ليستقوا في الجد على قول واحد فسقطت حصة من السقف فقروا انه غيورين فقال آف الم ان يجمعوا  
في الجد على قول واحد على ما اختاره ابو حنيفة رحمه الله عليه ما نقل عن ابن عباس انه قال لا يتق  
الله زيد بن جهمس بن الابن ابنا ولا يجعل اب الابا ومعه ان الاصل والورث من الجد  
يكون على صفة واحدة فافادته لجد قام ابن الابن مقام الابن في جيب الاخوة فكذا اقامت  
ابن الابن ينبغي ان يقوم بآب مقام الاب في جيبهم ايضا واعلم ان عليا وابن مسعود وزيد  
بن ثابت بعد اتفاقهم على توريث الاخوة مع جدهم اختلفوا في كيفية القسمة فذهبوا الى انه  
يقاسم الاخوة ما لم ينقص حظ من السدس فافادته انتقص بوطي السدس لان الاب لا ينقص حظ  
من السدس فافادته كان مع اخوانه اثم او ثلثة او اربعة فالقسمة خير له وافادته كانوا  
حظ فالقسمة والسدس سواء وان كانوا ثلثة كان السدس خير له وايضا بنوا العلاء  
لا يعدون في القسمة عنده فافادته كان لجد مع ابي لاب وام وابي لاب كان المال نصفين بين  
وبين الاخوة من الابوين وايضا لجد عنده لا يعصب على اخوات المنفوت اصل بل يكون لآل  
عن صاحبة فرض فافادته كان مع اخوت لاب وام واخت لاب فلالا ونصف المال وللثانية  
سدس وللجدة الباقى وذهب ابن مسعود الى ان لجد يقاسمهم ما لم ينقص حظ من الثلث وابق  
في زيد او ابني بن العلاء لا يتبدلهم في القسمة مع بنو الاعيان وافق فيه عليا وان الاخوات  
المنفوت فافادته فروض مع لجد كما عليه وقد عفى صاحب الكتاب قول زيد بالذكر لان ابا  
يوسف ومحمد اختارا قوله في القسمة دون قول عليا وابن مسعود ومنهم من يفتي انه كان ابوهم  
في جانب وصاحبه في جانب كان هو خير فاختار رأي القولين شاءت بقضيل قول  
زيد تنصيب علي جليته قولها فلذلك قال وعنه زيد بن ثابت للجد مع بنو الاعيان  
والعلاء افضل الامرين الى القسمة ومن ثلث جميع احوالهم يخط بهم رؤسهم وتقسيم القسمة

ان يجعل لجد في القسمة كاهد الاخوة فيقسم المال بينه وبين الاخوات للذكر مثل حظ الانثيين  
ويجعل نصيبه مع الاخوة كنصيب واحد منهم وذلك لانه مشتبه بالاب من جهة ويشبه الاخوة من جهة  
التي فوفوا عليه حقه من الشبهتين فجعلناه كآب في جيب الاخوة لآل وكالا في قسمة البكر فافادته  
المقاسمة خير له فافادته جزأ اعطيناه ثلث المال لانه مع الاولاد يرث السدس من الاخوة ايضا  
فذلك وايضا اقسام المال بين الابوين فلالا الثلث والثلثان وبها في الدرجة الاولى وكذا في  
ولجدة في الدرجة الثانية وكان لجد السدس كان لجد نصفه اعني الثلث فافادته كان مع اخوانه  
متساويان واذا كان مع ثلثة فالثلث خير له لان نصيبه بالمقاسمة ربع واذا كان مع اخواته  
كآب وام وثلثة فالقسمة اولى وان كانت مع اربع اخوات فلي والثلث سواء وان رآه  
الاخوة الاربع كان الثلث خير له وبنو العلاء يدخلون في القسمة مع بنو الاعيان اضرارا لجد فافادته  
اخذ لجد نصيبه فبنو العلاء يخرجون من البيوت فليان يورثون والباقي من المال لجد نصيب لجد  
الا لجد يتقاسمون فيما بينهم لذكر مثل حظ الانثيين وذلك لان بنو العلاء يورثون مع لجد فافادته  
عدم بنو الاعيان ولا يورثون معهم فلا بد من اعتبار ارشهم في حق لجد واعتبار سقوطهم في حق  
بنو الاعيان فيعدون في القسمة تقريبا بنصيب لجد ولا يأخذون شيئا نظيره ان يخلف اماً  
وافادته واثم وافادته فلالا السدس اعتبار لجد من الآل في جيبها كونه وارثا معها في لجد  
مع انه محجوب بهما بالاخوة من الابوين فافادته كان لجد مع ابي لاب وام واخت لاب فلالا ثلث  
المساواة وللجد الثلث والاخوة من الابوين الباقى ونحو الاخوة لاب فليان وان دخل في كسب  
ولو فرضنا بدل الاخوة لاب اخا لآب كانت المقاسمة خير لجد ويكون المسئلة من كسب لجد  
منها سهمان والباقي وهو ثلثة للاخوة من الابوين ولا شيء للاخت من الآل بنو العلاء  
يخرجون من البيوت بغير شيء الا اذا كانت من بنو الاعيان اخت واحدة فانها او اخذت  
فرضها ان مقدار فرضها اعني نصف الكل بعد نصيب لجد فان بقي شيء بعد مقدار فرضها فليان العلاء والا  
فان لم يبق شيء بعد فرضها فليانهم وافادته مقدار لجد والاخوات كآب وام وكآب



يعبرن عصبته مع كبد عنز زيد فلا يبقى لهم فرض عنده الا في المسئلة الاكبرية كي تستقف لكن خطأ الاخت  
 لاب وام اف كانت واحدة لايزاد على نصف المال ولا ينقص عنه مع وجود بنو العلاء فيأخذ مقدار  
 فرضا كاملا الا يرى انه لو كان مكان كبد صاحب فرض سوي البنات وبنات الابن لافترضا  
 الفرض فرضه وكان للاخت من الابوين نصف المال فان بقي شيء كان لبنو العلاء فكذا يكون لها نصف  
 المال مع كبد فان بقي شيء كان لهم كبد واخذت كل واحد من البنات المسئلة خير لهما لان  
 كافي فكان في المسئلة اخذت كل واحد من البنات المسئلة فبقى ثلثه اسهم فلا تفت من الابوين نصف الكل وهو  
 اثنان ونصف فلكست المسئلة فخرنا باء مخرج النصف صارت عشرة فلياربعة والاهنت  
 كل واحد من ثلثي سهم واحد لا يستقيم على الاختين فخرنا بعدو بهما في العشرة صار حاصل ثلثين  
 فخرنا المسئلة فلياربعة والاهنت من الابوين عشرة والاختين كل اثنان والاهنت  
 اشر بقوله فبقى للاختين كل عشرة مال وصحح عشرين وكذا تصح المسئلة ان تقول للجد  
 ستم وكل اخت سهم واحد ثم ان الاخت من الابوين تستر من الاختين كل ما يتم به الا  
 نصف المال وهو نصف فبقى للاختين كل نصف سهم وكل واحد منهما ربع فوقع الكسر  
 بالربع فخرنا مخرجه في اصل المسئلة وهو ثلث صارت عشرين هذا حال ما يبقى لبنو العلاء شيء  
 واما مثال ما لا يبقى لهم شيء بعد اخذت الاخت كل واحد فرضا فقد ذكره بقوله ولو كانت  
 في هذه المسئلة اوقت واحدة لاب مكان الاختين لاب لم يبق لها شيء وذلك لان الجد باخذ ثلث  
 سهمين بالمائة نصف مال وهو ضيق من ثلثه فبقى نصف اربعة فرض للاخت لاب وام فليربع  
 للاخت لاب ستم وكذا حال اذا كانت مع بنو الاعيان اثنان فصاعدا فان كان الثلث في  
 غير اربعة المسئلة او متساويا لهما اخذت كل اثنان وكان الثلثان نصيب للاختين  
 من الابوين وان كان المسئلة خيرا اخذ ما زاد على الثلث فبقى من المال ما هو اقل من  
 الثلثين لثلث الاخوة فلهذا على التقدير الاول مقدار فرضين وعلى الثاني ما هو اقل  
 منه فليبق لبنو العلاء ثلثه وعلى التقديرين فاذا اخذت سهمين بالجد والاختين من بين

الاعيان او العلاء او منها المضافة كما مر في سهم فليبق لها افضل الامور الثلثة فرض في السهم  
 اي يدفع المدة في السهم سهم يعطى لهما هو افضل الامور الثلثة التي هي المقاسة المذكورة سابقا  
 وثلث ما يبقو وسدس جميع المال وذلك لافضل اما المقاسة كزوج ووجد واج فان المسئلة  
 من اثنين لوجود النصف واحد منها للزوج وآخر للجد والاخ مناصفة ولا يستقيم عليهما  
 فخرنا بعدو بهما في اصل المسئلة حصل اربعة فلياربعة اثنان وكل واحد من الجد والاخ  
 واحد فقد حصل له بالمقاسة ربع جميع المال وهو افضل من سهم وكذا من ثلث ما يبقو  
 بهما لانه سدس كل مال ايضا واما ثلث ما يبقو بعد فرض السهم كجد وصدة واخوين  
 واخت فالمسئلة هي ثمانية ستة للجد السدس فبقى ثلثه والاختين كل اثنان فلياربعة  
 مخرج الثلث في الستة مائة ثمانية عشر فلياربعة ثلثه فبقى ثلثه عشر ثلثا وهو  
 ثلثه للجد والباقي ثمانية عشر فلياربعة فلكل واحد من الاخوين اربعة والاخت اثنان  
 واما كان ثلث ما يبقو بهما افضل من المقاسة لان المسئلة على تقدير ما يبقو ستة  
 ايضا للجد واحد منها فبقى ثلثه فاذا جعلنا للجد كما كان مع الاخوين والاخت كسهم  
 اخوات والاستقامة للثمة على السبعة بل هي ثمانية فخرنا بعدو الرؤوس وهو  
 السبعة في اصل المسئلة وهو الستة فحصل اثنان واربعون فلياربعة ثمانية  
 وبقى خمسة وثلاثون ولكل واحد من الجد والاخوين عشرة والاخت ثلثه ولا فائدة في ان الثلثة  
 من ثمانية عشر افضل من العشرة من اثنين واربعين وكذلك ثلث ما يبقو في هذه الصدارة افضل  
 من سدس جميع المال لان المسئلة على هذا التقدير ايضا ثمانية فلكل واحد من الجد والاخوين واحد  
 ربع اربعة بين الاخوات والاخوين اربعة ثلثه او ثلثه بالاستقيم الاربعة عليها بل بينهما ثمانية  
 فاذا فرضنا الثلثة التي هي عدد الرؤوس في الستة ربع ثلثين فلكل واحد من الجد والاخوة ثلثه وثلث  
 اربعة ولكل واحد من الاخوين ثمانية ولا شبهة في ان الثلثة من ثمانية عشر افضل من  
 ثلثة من ثلثين واما سدس جميع المال كجد وصدة وثلثه واخوين فاصل المسئلة ثمانية



لا يخرج النقص والسدس فليكن نقصها وهو ثلثه والبرسها وهو واحد فيسبب سببها فان سببها  
 يكون الاخيرين كان له ثلث السبعين اعني ثلث سببها وان اعطيه ثلث ما سبق  
 كان له ايضا ثلثه واحد اذا اعطيه سدس جميع المال كان له سببها تام فان سببها  
 قوله وهو يبقى للاخيرين سببها لا يستقيم عليها فانها من عود وكرها في السنة بلغ  
 اشبع عشر ومنها تسعة السدس واذا كان ثلثه البنية في البر وليس البنية ثلث صريح  
 من ثلث في اهل المسئلة كقولنا في المسئلة المذكورة لافضلية ثلث ما سبق على الناقصة  
 سبعة وسدس كل المال حيث فرضنا الثلثة في الستة فصار ثمانية ودمها المسئلة  
 فان لم يزل زوجا وجدا وبنتا واما واحدا لاب وام اولاب فالدس غير للزوج ونقص  
 المسئلة الى ثلثة عشر ولا شيء للاف في هذه المسئلة من اشبع عشر لا جميع النقص والزوج  
 والسدس كما سبق وتقول اما ثلثة عشر لان البنت تافق النقص من اشبع عشر وهو  
 الستة والزوج باق في الربع وهو ثلثة والبرس هو اثنان فيبين الام واحد  
 ولا بد لها من اثنين لان حقها السدس في اده على اشبع عشر واحد اخر في ثلثة عشر  
 ولا شيء للاف لانها بغير عصبه مع البنت وكذا مع الجد واذا عالت المسئلة لم يبق  
 العصبه شيء واما اخذ البرس فبالترضية لا بالعصبية وانما كان سدس جميع المال  
 فمالم لا باق في اثنين من ثلثة عشر وعلى تقدير المسئلة او اخذ الزوج الربع من اشبع  
 عشر والبنت النقص والام اثنين يسبب لجد والاخت وهو في حق الجد كما لا يخفى فيكون مع  
 الاخت ثلث احوال ولاستواء لواء على الثلثة فيصير الثلثة في اشبع عشر  
 فيحصل ستة وثلثون فليكن ثمانية عشر والزوج تسعة والام سبعة فيبين ثلثة فله اثنان  
 ولاخت واحد وكذا الحال على تقدير اقله ثلث ما سبق لان الباقي وهو الواحد لا يوجد له  
 ثلث صريح فيصير مخرجه في اهل المسئلة يبلغ ايضا ستة وثلثان ومن المعلوم  
 ان اثنين من ثلثة عشر في مخرجا من ستة وثلثان فان قلت هذه المسئلة من المأثر

التي كان السدس فيها غير المخرج من القاسية وثلث ما سبق فلما ذكرت ثلثها ولم تقصر على المثال  
 الذي من قلت في ذكرنا فائدة اخرى ان الالف لا ب وام اولاب وان لم يكن مجزئ بالجد كذا في سنة  
 في بعض المكمل لخص كما في هذه المسئلة التي نحن فيها فان كذا السدس غير الذي اقتضى ان يجعل الجد فيها  
 من اشبع عشر الى ثلثة عشر فم شبع للاف التي هي مائة عصبه مع البنت والجد كما في سنة وسبب انك  
 مزيد توضيح لهذا الكلام واعلم ان زيد بن ثابت لا يجعل الالف لا ب وام اولاب صاحبته فرض من الجد  
 بجد لها عصبه الا في المسئلة الالارية فانه بجد لها فيها صاحبته فرض من الجد وهي زوج وام وهو وقت  
 لا ب وام اولاب فله زوج النقص والام الثلث والبرس السدس ولاخت النصف ثم يتم الجد نصيبه الى  
 نصيب الالف فيقسمان مجموع النصيبين المذكورين مثل خط الاثنين وتلك لان القاسية غير  
 المخرج السدس وثلث الباقي وهذه المسئلة اهلها من ستة لافض على النقص والثلث والسدس وتقول  
 في السنة او الزوج من الستة ثلثة والام اثنان والبرس السدس فلم يبق للاف شيء فزعموا على علة  
 نقصها نصيب ستة فله واحد ولاخت ثلثة ومجموع النصيبين اربعة فنقسمها على الجد والاخت  
 المذكورين خط الاثنين ولاستقامة للقسمة لان الجد بمنزلة اثنين ولا يستقيم اربعة على ثلثة فغير  
 الثلثة التي هي عود الرؤس في المسئلة وتقولها اعني الستة فيحصل سبعة وعشرون واليه الإشارة  
 بقوله ونقص من سبعة وعشرين فله زوج منها سبعة والام ستة والبرس ثلثة ولاخت تسعة ثم  
 يتم نصيب الجد الى نصيب الالف فيصير ثلثة فيبين سببها كما مر فله ثمانية ولاخت اربعة فيحصل  
 الالف منها ابتداء صاحبته فرض كذا في سنة الميراث بالمرء وحدها معصية بالاخت ليدل  
 زيد نصيبها على نصيب الجد الذي هو كالالاخ فان قلت فلم يجعل الالف في المسئلة المتقدمة  
 صاحبته فرض كذا نصيب مخرجه قلت هناك مانع من جعلها صاحبته فرض وهو وجود البنت  
 فلا تها في الاكثية او لا مانع فيها من جعلها كذلك وقبل ذلك فرض الشيخ من اية او المسئلة  
 المتقدمة التي على ان زيد اذا لم يجد في تلك المسئلة برامان فان الالف بنا على ان السدس  
 في الجد اربعة مما تها ولم يجعلها صاحبته فرض فيها لاجل البنت وان في الاكثية فافروقة زيد في عودها



لانه لا يمكن جعلها صفة وتكون فيها على فرضها ان يفسر بالثمن فيفسر بالخلط  
 والقسم على الوجه الذي عرفت سببت هذه المسئلة الكرية لانها واحدة امرأة من زوجاتها ماتت  
 وتلفت اولئك الورثة المذكورة واشبهت على زينة منهن فيها فبها اليها وقيل ان شئنا من هذه القبيلة  
 كما كان يحسن من زينة في الزنا فيفسر ال عبد الملك بن مردان عن هذه المسئلة فخطا في  
 جوابها فثبت الى قبيلة وقيل انها كدبرت على اصحاب الرايض او كدراهم على الالف فيفسر  
 واهل الرايض يسمونها الرايض فبها بينهم ولو كان السكان الالف في او احسان فلا حول  
 فلان سبب جميع المال في الميراث المسئلة من ستة يكون السبب الباقي هو فرض الزوج  
 والام للزوج او لا يتقص عنه من السبب اجماعا ولا شئ في الالف كما يمكن شئ في الالف  
 في المسئلة المقيدة التي امكنها واعطينا بها الميراث في السبب ولا الكرية ايضا لا الالف عصب  
 لا يمكن ان يحد من عصب فرض فافطر الى قرمانه بخلاف الالف في الكرية كما سبق في قوله وان  
 انه او كان مكانها اختان فلا حول ايضا فلا تراه ان الام من الثلث الى السبب والمسئلة  
 من ستة فزوج ثلثه والام واحدة وللميراث ايضا واحد فينزل لاختين واحد لا يستقيم عليها فبها عدم  
 رؤسهم في اصل المسئلة بغير ثلث عشر فبها في المسئلة بخلاف الكرية اذ لم يبق فيها لاخت شئ  
 فوجب ان يقال على الوجه الذي تقرر سابقا ولا الكرية لان اصول زينة هي ستة  
 ومنه من غلة من السبب بعض النفل والنفل والميراث بها هي ان يتقل نصيب بعض  
 الورثة بموت قبل القسم الى من يرث منه واليه الكثرة بقوله ولو صار بعض الانصاف براتا  
 قبل القسم فتقول ان كان ورثة الميت الثامن عدل ورثة الميت الاول ولم يبق في القسم  
 فبها في قسم المال في خمسة واحدة ولا فائدة في تكرارها كما اذا تكررت بنين وبنات من امرأة ثم ماتت  
 واحدة من البنات والاولاد لها سون تلك الاخوة والاخوات لاب وام فانه يقسم مجموع التركة  
 بين الباقر المذكور مثل خط الاثنين خمسة واحدة كما كانت تقسم بين الجميع كذلك مكان  
 الميت الثاني لم يكن في البين وان كان في بقية القسم بين الباقرين كما اذا تكررت ابنة امرأة

ولا الكرية اما ان كان  
 اخي فلا حول

وتلفت بنت من امرأة اخرى ثم مات امر البنت وتلفت بهذا المعنى الا في كتابه والاثنين من  
 الا بومان او كان ورثة الميت الثامن عدل ورثة الميت الاول كما في الصورة التي ذكرها بقوله كزوج ميت  
 وام ماتت الزوج قبل القسم من امرأة وابوين ثم ماتت البنت قبلها ابصم عن ابين وتلفت و  
 جده ام المرأة التي ماتت بهذا الجدة عن زوج واخوين فتقول الاصل فيه ان يبا ذكر من جده و  
 بعض الانصاف ميراثا قبل القسم والميراث ما بين دول هذين النوعين الا من خطا ان يصح كسب  
 الميت الاول بالثمن اعد ان ينفذ ويصطلي سهام كل واحد من هذا التصريح ثم يصح مسئلة الميت الثاني  
 بنك القواعد ايضا وينظر بين ما يده من التصريح الاول وبين التصريح الثاني المسئلة احوال  
 من المسئلة والواحدة والمباينة فان استقام بسبب المماثلة ما يده من التصريح الاول على التصريح  
 الثاني فلا حاجة الى الفرض على قياس ما مر في باب التصريح من ان السهام كل فريقان  
 كانت من متغير عليهم بلا كسر فلا حاجة الى الفرض فان التصريح الاول بهما بطل  
 اصل المسئلة هناك والتفريق الذي يميزه رؤس المقوم عليهم منه وما في يد الميت  
 الذي يميزه سهامهم من اصل المسئلة شئ في صورة الاستقامة نعم المسئلة بان  
 التصريح الاول كما اذا مات الزوج في المال المذكور عن امرأة وابوين على ما ذكر  
 في الكتاب ودون ذلك المسئلة الاولى روية لانه اصلها ان يخطب جماعة  
 الربع والنصف والسرل فاذا اخذ الزوج ثلثا ثلثه والربع والام  
 في واحدة ربه على البنت والام بقدر سهمها في الارض المسئلة الى  
 اقل خارج من لايه وعلمت اربعة واذا اخذ الزوج منها واحد في  
 ثلثه فلا تقسم على الاربع التي هي ثلث الثلث والام بين منة ماعدا فيضرب  
 سهم السهام التي هي ثلث الثلث في ذلك لانه في خمسة عشر فله زوج  
 منها اربعة وثلث قسم وكلام ثلثه ثم تلك الاربع التي هي ثلث الثلث  
 على ورثة المذكورين فله زوجة واحد منها والام ثلث ما في زوج واحد ولا يسم

ابصم



اثنان فاستقام ما كان غير الزوج من النصفين على النصفين <sup>الثاني</sup> وصحت المسئلة من النصفين  
الاول وان لم يستقم ما في يد من النصفين الاول على النصفين <sup>الثاني</sup> فان كان بينهما موافقة فاحسب  
وفق النصفين الثاني في جميع النصفين الاول على قيسه ما في يد من النصفين الثاني فان كان بينهما موافقة فاحسب  
عليهم كان بين سهمهم ودرهم موافقة فاحسب وفق عدو الرؤس في اصل المسئلة فكل سهم سابق  
وفق النصفين الثاني الذي هو بمنزلة الرؤس هناك في النصفين الاول التام منها ما حصل اصل المسئلة  
فحصل به ما يصح منه المسئلة كما اذا ماتت البنت ابنة ذلك المثال وخلصت كما ذكرنا في بيانها وبناد جرة  
فان ما يورث من النصفين الاول تسعة وربع مسئلة واسته وبنهما موافقة بالثلث فيقر بثلث المسئلة  
واثنان في ستة عشر فليكن هو اثنان وثلثون يخرج المسئلة فيكون سهمه من ستة عشر اربعة وثلث  
الميت الاول بقر سهمه ثمك في دفع مسئلة البنت وهو اثنان فيكون ما حصل نصيبه ومن كان سهمه  
من ستة عشر وثلث الميت الثاني بقر سهمه في دفع ما كان في يد المسئلة فيحصل نصيبه في  
كان لام الميت الاول ثلثة من ستة عشر بقرها في اثنان ببلغ ستة فهي لها وكان للزوج منها اربعة  
فقرها في الاثنان يحصل ثمانية في دفع ثلثة على ورثة فلورثة منها سهمان ولا يورث اربعة ولا  
سهمان في ثلثة ما بين ابنة وان ضربها بنصيب كل من ورثة من ستة عشر في ذلك الوافي لم يخلو  
الحال وكان لكل واحد من ابنتي سهمان من مسئلة وبنهما موافقة فاذا ضربنا في الثلثة صار ستة  
فهي له وكان لبقية من مسئلة سهم واحد فاذا ضربنا في الثلثة كان ثلثة فهي لها وكان لبقية  
من مسئلة ابنة واحد بقر في ثلثة فهي لها وقد كان لها باعتبار كونها ام للميت ما  
الاسته من اثنان وثلثين فمن ير الجدة من ستة عشر وان كان بينهما ان كان بينهما موافقة  
يد من النصفين الاول وبن النصفين الثاني فاحسب كل النصفين الثاني من النصفين الاول  
على قيسه ما ذكره باب النصفين على تقدير الجانية باني رؤس الطائفة ويلى سهمهم كما  
اذا ماتت في ذلك المثال الجدة التي هي ام المرأة المتوفاة اولادها خلعت زواجا واخوين  
فان في يد ثمانية عشر اثنان وثلثون فاحسب مسئلة اربعة وبين الستة والاربعة مائة

فأقرب

فأقرب <sup>الثاني</sup> اعني الاثنان والثلثين ببلغ مائة وثمانية وعشرين فهي ٢٥  
خرج المسئلة من كان نصيب الاثنان والثلثين بقر نصيبه في الاربعة التي  
لي سهم بالثلث ومن كان له نصيب من الاربعة بقر نصيبه منها في جميع ما كان في  
يد بقر وفي التسعة فتعول ان كان لامرأة من مات ثانيا وهو زوج الميت الاول سهمان  
من الاثنان والثلثين فاذا ضربنا بها في الاربعة ببلغ ثمانية فهي لها وكان لابنة منها اربعة  
بقرها في الاربعة ببلغ ستة عشر فهي له وكان لامه مائة فاذا ضربنا بها في الاربعة صار ثمانية  
فهي لها وكان لكل واحد من ابني من مات ثانيا وبقيت الميت الاول ثلثة من العدد المذكور نصيبها  
في الاربعة ببلغ اربعة وعشرين فهي لكل واحد منها وكان لبقية ثلثة من ذلك العدد فاذا ضرب  
في الاربعة ببلغ اربعة اثنان عشر فهي لها وكان للزوج من مات رابعا وبقيت الحق المذكور من الاربعة  
التي بين مسئلة سهمان فاذا ضربنا بها في التسعة التي كانت في يديها نصيب ثمانية عشر فهي  
وكان لكل واحد من ابنتي من مسئلة سهم واحد نصيبه في الستة في كل واحدة منها  
فاحسب على اصل من كل واحد من النصيبين على تقدير كونها موافقة والبيان في مخرج المسئلة وما  
اندرج فيها واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة من ذلك المبلغ على  
قياس ما ذكر في معرفة انصاء الورثة من النصفين سهام ورثة الميت الاول من  
نصف مسئلة بقر في المضروب اعني في النصفين على تقدير الجانية او في  
وفق على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل وارث منهم في هذا  
المضروب نصيبه من المبلغ المذكور كما قرنا بالكل فيما فضلناه في مثال الموافقة  
والبيان والسبب فيه ان النصفين الثاني ووفق بها من المصروف في اصل المسئلة



ثم وسهام ورثة الميت التي من نصيبه يفرقة في كل ما بقي في يده على تقدير البينة او في  
 وقت على تقدير الواقعة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل واحد منهم فيما ذكر نصيبه من ذلك  
 البطلان كمنهت عليه فيما فصل سابقا وذلك لان حق ورثة الميت التي انما هو في يده فصار  
 سهام كل واحد منهم مفروقة فيه وان مات مالت من الورثة قبل الغيبة او مات راجع او علس  
 منهم قبلها فاجل البطلان الذي هو من السئلة الاولى والثانية من تمام نصيب السئلة الاولى  
 واجل السئلة الثانية المتعلقة بالميت الثالث من تمام السئلة الثانية في العمل كان الميت  
 الاول والثاني امتيا واحدا في غير الميت الثالث ميتا ثانيا ثم العمل في الرابعة والخامسة وذلك  
 في غير النهاية فانه لما صار نصيب الميت الاول والثاني نصيبا واحدا وصاروا كلهم  
 ميتا واحدا في غير الميت الرابع ميتا ثانيا وكذا الحال اذا صار نصيب اربعة من الموتى نصيبا واحدا  
 كانوا بمنزلة ميت واحد وصار الى خمس ميتا ثانيا وهكذا الى ما لا يتناهى ثم ان المصالحا ذكر  
 في اصل باب النكاح المستند في الواقعة والباينة وفي السئلة المتعلقة بغير ورثة ثلثة  
 واخرى من ورثتهم الترتيب وحمل موت الادل منهم مثالا المستند وموت التي مثالا للواقعة  
 وموت الثالث مثالا للباينة فان قلت قد اعتبر بين الاول والثالث بين نصيب  
 الميت الثاني نصيبه فكيف اورد مثالا للواقعة بين نصيب الميت الثالث وبين  
 نصيبه ومثال البينة بين نصيب الميت الرابع وبين نصيبه قلت قد عرفت  
 انه لما صار نصيب الميت الاول والثاني نصيبا واحدا وصار بمنزلة ميت واحد وصار  
 ميت الثالث ثانيا وعلى هذا القياس حال الرابع والى سبب ما يورد بها فلا حاجة  
 الى ان يورد لكل من تلك الاحوال مثالا على وجه يجوز فيه الميت الثاني نصيبه حقيقة وكيفية

استن برعاية الترتيب في موت تلك الورثة غير او مثال انما لثالث والاربع فان قيل في النكاح  
 في غير بنات ميت الورثة من الميت التي من ورثة الاخرى كما ذكره في كتابه في موت الوكيل في النكاح  
 الاول اذا مات الزوج في المثال المذكور عن امرأة وابوين على ما ذكره في هذه المرأة عن ورثة كالاولا  
 والاولا في موت او غير ما فكيف يجوز الحال هنا فكيف لا جاز في ما ذكره في الكتاب اذ لا فرق في الميراث بين الميتة  
 والميتة في مرتبة واحدة من الوارث ونسبها في مراتب متفرقة في ذكره الشيخ وانما بقصد لا يقال  
 كيف يصح منه ان يرث الوارث قبل ان يذكر الاصل في النكاح لانا نقول ذلك مثال لغيره بعض الا  
 نصبا وبرا ما هو في الحقيقة فلهذا قد تم منه لا اصل الذي تسجل به الاصل المتعلق به في  
 المثال بغير ترتيب ذوي الارحام وذا الرحم هو في اللغة بمعنى ذي القرابة مطلقا وفي الشريعة  
 هو كل قريب ليس بنسب سمي اي ذي فرض متعلق بكتبه او سنة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم الامه ولا عصية كحال عند الانوار ثم الظاهر ان يقال ذوالرحم هو كذا يستمر  
 الواو يوصيها ان الوطن على الجملة ان يري هذا بذوي الارحام وذا الرحم فلا حاجة  
 الى ما قيل من انه مخصص لما خرج من قوله الى جاري وهو فيها الفرض المستند الى ان الميت كان له الام  
 علا الدين اسم غندي في ورثتين واستند في واقعة تصيف هذا كذا شرعا كما وكان القاص  
 قد جعل فيها الورثة ثلثة افام فبدأ بعصا الفرائض ثم عطف عليه بالعصية ثم عطف  
 ذي الرحم فقال وذا الرحم وهو كل قريب لم يرض له سهم مقدم ثم يقبض فضا  
 الكفا كما وصل الى هذا الموضع قد رتبك الواو في الشرع مع تصدير الكلام بولا يرد  
 عليك ان هذا تفكيك بادر بتفكيكه وجوه واو بين كما في عبارة تلك الفرائض من ان

بالتأني







بنساول جميع اقا مها كما ذكرنا وفي الاخوة سكا منها قوله لام لان بنى الاخوة لاب وام اولاد  
 من العصب ولذلك لم يمكن ان يختصر في العبارة بان يقول واولاد الاخوة كما قال اولادهم  
 اولاد الاخوات والصنف الرابع ينتمى الى جدى الميت وبها ابو الاب وابو الام وحديثه وبها  
 ام الاب وام الام وبهم العتق الاطلاق فان من اخوات الاب الميت فان كن اخوات له من الابوين  
 او من الاب في ميتة الجد الميت قبل ابيه وان كن اخوات له من امه فمن ميتة الجد  
 من قبل ابيه والاعمام لام فانهم اخوة لابيهم امه فهم ايضا متمسكون بالجد الميت من قبل  
 ابيه واعتبر في الاعمام كونهم لام لان العلم من الابوين او من الاب عصبه والاعمال والاعمال  
 فانهم اخوة واخوات لام الميت فان كانوا من ابيها وامها او من ابيها فهم متمسكون بالجد  
 الميت من قبل امه وان كانوا من امها متمسكين بالجد من قبل امه هؤلاء الاصناف  
 الاربعة وكل من يدعى الى الميت بهم من فوى الارحام والمراحم يدعى بهم ما يتناول من  
 اشترى اليهم بقولنا وان علوا وان سفلا في الاصناف الثلاثة ويتناول واولاد الصنف الرابع  
 ولكن لا يتناول من يطول من الاعمام المذكورة والكتا والاعمال والحالات كعمومة ابوى الميت  
 وخولها وعمومة ابوى الميت وخولتها مع انهم من فوى الارحام فأورق من التبعية تبين على  
 ان فوى الارحام ليس بمنجبرين فيما ذكره من الاصناف الاربعة ومن يدعى بهم وان ندرج هؤلاء  
 بنوع ما قبل في المذكورين كان ايراد كلمة التبعية بناء على انه اراد ان كل واحد من هؤلاء  
 ومن يدعى بهم من فوى الارحام واختلفت الرواية عن ابي حنيفة في تقديم بعض هذه الاصناف  
 على بعض روى ابو سليمان محمد بن الحسن بن حنيفة ان قرابة الاصناف الى الميت اقدمهم في وراثته عنه

هو الصنف الثالث وهم السقطون من الجوارح والاحوات وان علوا ثم الصنف الاول وان سفلا ثم الثالث  
 وان تفرقوا ثم الرابع وان علوا وبالجملة السقطون وان يجرى ذلك سيرة بن ايان عن محمد بن ابي حنيفة وروى  
 ابو يوسف والحن بن زياد عن ابي حنيفة وابن سنان عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة ان ابي حنيفة  
 واقربهم الى الميت في الميراث الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث كترتيب العصب اذ يقدم منهم  
 الابناء ثم الاب ثم الجد ثم الاخوة ثم الاعمال وهو الاخوة للسقطين ويكرى عن ابي عبد الله النخعي  
 انه كان يوفى بين الروايتين ويقول ما رواه محمد بن ابي حنيفة قوله الاول وما رواه ابو يوسف عنه  
 قوله الاخير وجه الرواية الاول ان الجد اب الام اقول سببا في اولوية البنت لان الانثى التي في ذرية ابنة  
 ام الام صفة فرضه والانثى التي في ذرية ابن البنت وبه بنت البنت فانها ليست بصاحبة فرض  
 وانثى الجد اب يساوي ولربنت في الميراث الاتصال بالميت بواسطة واحدة ثم لجد رتبة  
 وسبب كل من قالوا لا يقتضي هو بالميت بخلاف ولربنت فانه يقتضي به فيكون متناهي والوجه الروائي  
 الاخوة للسقطين ان ذول الارحام يرثون على سبيل التقريب من وجه اذ يقدم منهم الاب والاب  
 فوجب ان يفرقوا في التوريث بالعصب من كل وجه وقد قدم في العصب ما كل وجه بنوا البنا  
 الميت على الجد اب وسائر العصب وان كان هذا لا يقتضي به والابن يقتضي به فاذ في ذوى الارحام  
 يقدم اولاد البنت على الجد الام وعندهما ال عند ابي يوسف ومحمد الصنف الثالث وهم اولاد الاخوات  
 وبنت الاخوة وبنا الاخوة لام قدم على الجد اب الام وان كان قياس من بهما في الجد اب  
 ومما سمي الاخوة والاخوات مادام القربة فيراثة من ثلث جميع المال يقتضي ان لا يقدم الصنف الثالث  
 على الجد اب الام وما ابو حنيفة قد يخرج في ذوى الارحام على قياس من بهما في العصب حيث



قدم بهذا الكتاب الامام الذي سوفي درجة اجاب الابن على اول اداب الميت فلا يرثون معه كما ان  
 تقديم قوله الاجراء لاد الميت في ذوى الارحام على اجاب الام جاز على من يذهب في العصبية حيث  
 من هذا ما ك ابن الابن من هذا على اجاب الاب وذكروا بعض الشارحين انه وقع في بعض النسخ  
 في بيان من يذهب من هذه العبارة لان من يذهب ما كل واحد منهم او في ذوى الارحام وورثه وورثه او في  
 ذوى الارحام او لم يمت من يذهب من يذهب على طاعت بعض الطلبة القاصرين لانه كلام السبعين في هذا  
 لم يوجد في النسخ القديمة ولما وقع من ترتيب الاصناف الاربعة شرح ان يبين كيفية ترتيب  
 كل واحد منهم فقال الذي هو اول اولاد البنات واولاد بنات الابن اولادهم  
 بالمدى اقربهم الى الميت كنبت البنت فانها اولاد بنات بنت الابن لان الاولاد تدعى في  
 الميت بوسطه واحدة وثانية بوسطين وهذا قول اهل التوبة وهم ابو حنيفة و  
 صاحباه وزفر وعيسى ابان قالوا استحق في ذوى الارحام باعتبار معنى العصبية وهذا  
 قدم في الاصناف الاربعة من هو اقرب ويستحق الواحد منهم جميع المال وفي العصبية الحقيقية  
 يلزم زيادة القرب تارة في قوله الدرجة و اخرى بقوة النسب كما في تقديم البنات على الابوة  
 فكذلك فيما فيه معنى العصبية يثبت التقديم لقب الدرجة كما يثبت بقوة السبب في العصبية  
 المذكورة فيكون المال كله لنبات البنت واما اهل الترتيل وهم الذين يتركون المذكر  
 منزلة المذكر في الاستحقاق كعلمه والشافعي ومسروق وابو حنيفة والقاسم بن  
 سلا وحسن بن زياد فيجعلون المال بينهما كما ترك بنتا وبنت ابن فيكون للمال  
 سمسما اما ارباعا على قبليس قول علي بن ابي طالب ارباعه لبنت البنت واربعة

بنت

لبنت بنت الابن لانه يرى اربعة بنات الابن مع بنت العصبية واما انساب علماء فاسموا  
 ابن مسروق في استلزامه لبنت البنت وسدس لبنت بنت الابن لا يرى البنت على بنت  
 الابن مع العصبية ويستدلون على الترتيل بان الاستحقاق لا يمكن اثباته بالترتيب  
 ولا انصافهم من الكفاية ولا في النسبة او الاجماع فلا طريق سوى اقامة المذكر مقام  
 المذكر به لثبت له الاستحقاق الذي كان ثابتا للمذكر فغيب كل اهل ينقل الى فرعه ويؤثقه  
 ان كان منهم ولد الصاحب فرض او العصبية كان اول من ليس له شرك وليس ذلك الا باعتبار  
 المذكر به ويبدو على قولهم انه يلزم منه ام فاضل وهو لو كان البنت بلوغ المذكر به فبما او  
 كافرا ويؤم الشخص ولو كان البنت لغيره فغيره فوجب ان يلقى الاستحقاق باختيار و  
 صف فيه وهو التوبة ولما كان فيه معنى العصبية قدم الاقرب وذهب نوح بن ذريح وقيس  
 بن بشر وزياد بن عليم الى ان المال بينهما انصافا لان الاستحقاق قرا انما هو باعتبار الوصف العام  
 الذي هو الرحم والاقرب والابعد من هو اقرب وهو لا يسمون اهل الرحم وان لم يستودوا  
 في الرحم بان يدعون كلهم الى الميت لدرجتهم البهائية ورجاء قول الوارث ان ولد ذوى  
 الارحام كنبت بنت الابن فانها اولاد ابن بنت البنت وذلك لان الاولاد لبنت الابن  
 وهم صاعدة فرض واثباته لبنت البنت واثبات رحم والسبب في هذه الاولوية  
 ان اولاد الوارث اقرب حكم والترتيب يكون بالقرب للفقهاء ان وجهه والافضل  
 وان استولوا رجائهم في القرب ولم يكن فيهم من هو ذلك الاشياء اولاد الوارث  
 كنبت ابن البنت وابن بنت البنت او كان كلهم يولدون بوارث  
 كابن البنت وبنت البنت فغفقت الى يوسف في قوله الاخيرة والحسن بن زياد  
 يعتبر ابدان الفروع المستساوية الدرجات المذكورة ويقسم المال عليهم باعتبار  
 حال فمكورتهم وانوتهم سواء اتفقت صفة المول في الذكورة والانوثة كما  
 في المثال الذي ذكرناه لاولادهم كلهم بوارث او اختلفت كما في المثال المذكور







سنة المسئلة مسجلة على اثني عشر سبعا من ذوق الارحام لثمة منها اما ثلثة ذكره في  
 في درجته واحدة في البطن السادس وليس ذلك الواسع في هذا اليوسف ومن فافقة تصح في خمسة عشر  
 لان كل ابن بمنزلة بنتين فيصير كل واحد منهما بعدد عشر من تصح المسئلة على راية فكل واحدة  
 من البنات السبع سبعا واحدة وكل واحدة في البنات الثلثة سبعا واحدة وما عدا ذلك فانما تصح سنة المسئلة  
 في سبعا واحدة لانها اذا قسمنا المال على البطن الاول المستعمل على سبع بنات وثلاث بنات على قياس ما  
 ذكرناه في الذوق على ترتيب اليوسف اصاب البنات ستة سبعا والبنت واحدة سبعا  
 فاذا جعلنا الذوق الثلثة طائفة وجعلنا ما اصابهم اربعة السبعا ونظرنا الى ما هو سبعا في البطن  
 الاول لم يجد في البطن الثاني فضلا فابعد في البطن الثالث بالان البنات الثلثة ابنا وبنتين في  
 عليهم المذكور مثل خط الانثيين فاصاب الابن ثلثة ثم دفنا نصيب الابن الا فرغوه لان البطون  
 المتوسطة بينهم ما متفقت في الاثثة وجعلنا البنات طائفة واحدة ونظرنا الى ما هو سبعا في الثالث  
 فلم يجد في البطن الرابع فضلا فابعد في البطن الخامس بالان البنات اثنتي عشرة سبعا فاصاب  
 الانثيين فاصاب الابن اثنا عشر سبعا والبنت واحدة سبعا فافقة تصح في خمسة عشر  
 السبعا وكذلك اذا جعلنا البنات السبع طائفة وجعلنا ما اصابهم اربعة السبعا ونظرنا  
 الى ما هو سبعا في البطن الاول لم يجد فضلا فاف في البطن الثاني في البطن الاول الثالث حيث وجدنا  
 فيه بالان سبعا بنات وثلثة بنات فاذا انزلنا كل ابن بمنزلة البنات كان له اربعة عشر  
 سبعا فلا يستقيم عليهم السبعا الا كانت نصيب البنات ثلثة سبعا وبين عدد ربحين  
 اعني الاثني عشر طائفة بالثلث ففرضنا ونف عدم ربحين اربعة في اصل المسئلة

وهو خمسة عشر فصار سبعا ومنها تصح المسئلة اذا كان لها اربعة البنات في البطن الاول  
 ستة في اصل المسئلة ففرضنا في المصروف الذي هو اربعة فبلغ اربعة وعشرين  
 ونقسم على ما في البطن الثالث في ذوق البع الثلثة فيصير الابن اثني عشر سبعا  
 ابنة اثني عشر ثم يدفع نصيب الابن الى افرغوه في البطن السادس لعدم  
 الماصلا فاف ويقسم نصيب البنات على الابن والابن السبعا البنت الذين بالانثيين  
 في البطن في من المذكور مثل خط الانثيين فاصاب الابن ثمانية وكانت  
 اربعة في دفع نصيب كل منهما الى افرغوه في السادس وكان لها ثلثة البنات  
 في البطن الاول ستة في اصل المسئلة فنقسمها في ذوق المصروف اربعة  
 الاربعة يحصل ستة وثلثون اذا نظرنا الى ما هو سبعا في البطن الاول  
 وجدنا فضلا فاف في البطن الثالث اذا كان فيه باذ البنات السبع سبعا  
 بنات وثلثة بنين ففرضنا نصيبهم اربعة السبعا وثلثة البنات المذكور  
 مثل خط الانثيين فاصاب البنات ثمانية عشر والبنات ثمانية  
 ثم جعلنا الذوق طائفة والامات طائفة ونظرنا الى ما هو سبعا في الثالث  
 وجدنا في الرابع باذ البنات السبع سبعا وبنتين ففرضنا نصيبهم  
 ما اصاب البنات الثلثة المذكور مثل خط الانثيين فاصاب الابن سبعا  
 البنات سبعا ثم دفنا نصيب الابن الى افرغوه لعدم الماصلا فاف  
 باذ البنات في الخامس فضلا فابعد في السادس اذا كان فيه باذ البنات ابنا  
 وبنت ففرضنا نصيب البنات اربعة السبعا والابن سبعا فافقة تصح في خمسة عشر  
 سبعا الانثيين فاصاب الابن سبعا سبعا والابن سبعا وكذلك  
 وجدنا في الرابع باذ طائفة البنات الست ثلث بنات وثلثة بنات  
 ففرضنا نصيبهم اربعة السبعا فاف في البطن الثاني في البطن الاول الثاني



الثلاثة منهن اثنتي عشرة بنتا ستة ثم جعلناهما طائفتين وبما نظرنا في ما سبق  
 من الرابع وجدنا في البطن ابي شمس كما ياداد البنين الثلاثة ابنا وبنين قسمين نصيبهم  
 الفري بنوا ثلث عشرة كذا مثل صفا الانبياء ما صلب الابن ستة والبنين ستة  
 فذوق نصيب الابن الى فرغ من اكل اكل فذوق فيه باذا البنين اثنان وست  
 قسمين نصيبهما عليهما ما صلب الابن اربعة والبنت اثنان وقد وجدنا  
 في ابي شمس اربعة باذا البنات الثلث الا في البطن الرابع ابنا وبنين  
 قسمين نصيبهم ابي السنة عليهم ما صلب الابن ثلثة والبنين ثلثة فذوقنا  
 نصيب ابن ابي فرخ في السادس ووجدنا فيه باذا البنين ابنا وبنين قسمين  
 الثلثة بنين قسمين بنينهما ما صلب الابن اثنان والبنت واحدة واذا  
 جعلنا هذه الانصبا كلها كانت ستين كما ذكرنا في ابي الفروع في البطن  
 وكذلك في ابي الفروع في الدور والارثونة في الاصل حاله القيمة  
 عليه ويأخذ العدد في الفروع يعني اننا اذا قسمنا المال فنقسم فيه حصة الدور والارثونة  
 التي فيه ويعتبر في اربعة عدد الفروع كما اذا كانت الميت ابن بنت بنت بنت  
 وبنت ابن بنت بنت وبنتي بنت ابن بنت بنت بنت بنت

وعند ابي يوسف المال بين الفروع اسباعا باعتبار ابدانهم لان البنين  
 سبعة كارب وبنين ثلث بنات اعرافا في كسب بنات فلكل من البنات الثلث  
 سهم واحد وكل لكل من البنين سهمان وعند ابي حنيفة في ابي الفروع  
 في ابي الفروع خلاف ابي في البطن ابي اسباعا باعتبار عدد الفروع في الاصل  
 يعني اننا نقسم المال على البطن ابي وفيه ابن وبنان ويعتبر عدد الفروع في الابن  
 وهو

وهو اثنان في الاصل في كل كاربين ويعتبر عدد الفروع البنت التي في ذوقها فذوقنا فيها فيجعل  
 وعلى هذه يكون عدد الفروع في البطن ابي اسباعا لان الابن الفاعل مقام الابن كاربين  
 وهناك بنت كربين وبنت اعرافا فيهم واحدة فابحس سبع مائة فيكون الابن في هذا البطن  
 اربعة اسباعا المال والبنت التي في ذوقها مائة وسبعون منها والبنت الاخرى سبعون واهل  
 ثم اننا يجعل الدور طائفة والامات طائفة فطائفة اربعة اسباعا ابي اسباعا المال لبنت بنت  
 ابن البنت اربعة نصيب جددها وهو ذلك للابن الذي ينزل في البطن ابي اسباعا مستقلة البنين  
 وعند ابي اسباعا اسباعا وهو نصيب البنين الثنتين تنزلت احدى منهن في البنين في ذلك  
 البطن بقسم على ولديهما ابي في البطن الثالث اسباعا وذلك لان البنت التي في الثالث اذا اخرج  
 فيها عدد فذوقها صارت كبنين فبني وبي الابن الذي في الثالث فبسط كل واحد منهما  
 نصيب ثلثة اسباعا وهو سبع ونصيب سبع وربع يكون نصيبه ان نصيب المعلوم الذي  
 هو ثلثة اسباعا لبنت ابن بنت البنت نصيب ابيها وهو الابن الذي كان في الثالث  
 والنصيب الاخر لا يذهب بنت بنت البنت نصيب ابيها وهو البنت التي في الابن الذي  
 في البطن الثالث وتقع هذه المسئلة في ثمانية وعشرين وذلك لان اهل المسئلة  
 في التقسيم على اعراف الخلاف الذي هو البطن الفاعل في نسبه كما عرفت فاذا نظرنا في  
 البطن الثالث وجدنا فيه باذا البنين البنين الثنتين في الفروع ابنا وبنين فاذنا في البنت  
 عدد فذوقها صارت كبنين ووجب ان يقسم عليهما ابي علم الابن والبنت نصيب البنين  
 المعلوم للثنتين في الفاعل انصافا لكن لا نصيبا صحيحا الثلثة اسباعا ففرضنا في ربع المصنف  
 في اصل المسئلة فصار اربعة عشر فاعطينا منها بنين بنتي بنت ابن البنت ثمانية  
 وهي نصيب جددها واعطينا بنت ابن بنت البنت ثلثة نصيب ابيها واعطينا منها ابنة بنت  
 بنت البنت ثلثة نصيب ابيها لكن الثلثة لا ينقسم عليهم ففرضنا عدد مائة

البطن ح











فخط ولد ذى الرحم ان هو في البطن الثاني وما بعده فلا يابى ان في الدرجة بخلاف ولد العجبة  
 فانه قد يكون في درجة ولد ذى الرحم كبت ابن الاخ مع ابن بنت ابن الاخت ولو كان ابن بنت  
 ابن الاخت وابن بنت الاخت لام كان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين عند ابي يوسف  
 باعتبار الابدان فان الاصل في الموارث تفصيل الذكر على الانثى فانما ترك هذا الاصل في  
 والاخوات لام بالنصف على خلاف القياس اعني قوله كذا فيم شركا في الثلث وما كان مخصوصا  
 عن القياس لا يخرج به ما ليس في معناه من جميع الوجوه وليس ادلاء هؤلاء في معناه من  
 كل وجه اذ لا يرون بالوضعية شيئا في فهم ذلك الاصل وايضا تورث ذوى الارحام بمقتضى  
 العصبية تفصيل فيه الذكر على الانثى كذا في حقيقة العصبية وعندكم المال بينهما انصافا  
 باعتبار الاصول وهو ظاهر الآية والوجه فيه ان استحقاقهما للميراث بآية الام وباعتبار هذه  
 الآية لا تفصيل للذكر على الانثى اصلا بل ربما تفصيل الانثى عليه الابن ان ام الام  
 صاحبة فرض بخلاف اب الام فان لم تفصيل الانثى ههنا فلا اقل من التاوى باعتبار  
 بالادلة وان استواء في الوث وبس فيهم ولد عجة كبت بنت الاخ وابن بنت الاخ  
 او كان كلهم اولاد العجبة كبت كبت بنت الاخ لاب وام او لك او كان بعضهم اولاد  
 العجبات وبعضهم اولاد اصحاب الوارثين كبت بنت الاخ لاب وام وبنت الاخ لام فابو  
 سفيان يقر الاقوى في الآية فخذ من كان احله اخا لاب وام اول من كان احله اخا لاب  
 فقط او لام فقط كبت بنت الاخ لاب وام اول عنده من بنت بنت الاخ لاب وما كان  
 ن احله اخا لاب اول من كان احله اخا لام كما سيرد عليك تفصيله عند محمد بن يوسف المال  
 على الاخوة والاخوات مع اعتبار عدد الوذوع واليهات في الاصول وهو الظاهر من قول  
 ابن حنبل رحمه الله عليه في احصاء كل قريب من تلك الاصول يبين في ذمهم كذا في الفتن  
 الاول على ما تقرر هناك ثم انه اورد مثالا لا دلالة له في قول الاماميين فيه فقال كما اذا ترك  
 الميت ثلث بنات اخوة متزوجين اب بغيرهم لاب وام وبغيرهم لاب فقط وبعضهم لام فقط

هكذا ترك

وكذا ترك ثلث بنين وثلث بنات اخوات متزوجات بهذه الصورة عند ابي يوسف بن محمد  
 كل المال بين الزوجين بنى الاعيان ثم بين الزوجين  
 العلات ثم بين زوج بنى الاعيان للذكر مثل حظ  
 الانثيين ارباعا باعتبار الابدان ان يجرى ابدان الزوج وصفا تهم بين ان يجرى عنده  
 فزوج بنى الاعيان على غيرهم لانهم اقوى في الوثية فيجعل المال ارباعا فيعطى ابن الاخت  
 لاب وام ربعين وبنت الاخ لاب وام ربعا وبنت الاخت لاب وام ربعا اخر فان لم  
 يوجد زوج بنى الاعيان يجرى المال على زوج بنى العلات باعتبار ابدانهم لان قرابة الاب  
 اقوى من قرابة الام فيجعل المال بينهم ايضا ارباعا على ان الابن الابن الاخت لاب واسبع ثلث  
 الاخ لاب وربع وبنت الاخت لاب فان لم يوجد زوج بنى العلات يجرى المال على زوج بنى الاعيان  
 ارباعا ايضا باعتبار الابدان فمقتضى المسئلة ان يجرى في اربعة وعند محمد بن يوسف ثلث المال بين الزوجين  
 بين الاخوات على السوية اطلاقا لاستواء اصولهم في القسمة فاذا عثر على الزوج في الاخت  
 لام صارت كانهما اخوان لام فمقتضى ثلث المال وياخذ الاخ لام ثلثة ثم ينقل بغيرهما لا وزعها  
 والباقي وهو ثلث المال بين زوج بنى الاعيان انصافا باعتبار زوج الزوج في الاصول فيقسم هذا الى  
 عتبار الاخت لاب وام كما في بنى الاقارب في اى احوالها في النصف في بنى النصف في النصف الباقى  
 وهو الثلث لبنت الاخ بغير ابيها والنصف الاخر في ذلك الباقي بين ولدى الاخت لاب  
 وام للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان اى ابدان الزوج لعدم الاصل في الاصول ههنا  
 لم يبين ولا شيء في بنى العلات لانهم محمولون بين الاعيان كما سبق ومقتضى هذه المسئلة  
 عند محمد بن يوسف لان اصل المسئلة في ثلثة واحدة من بنى الاعيان الثلثة ولا يستقيم  
 عليهم واثنان بنى الاعيان واحد من بنى الاخ لاب وام واحد لابن الاخت منها مع  
 بنت الاخت منها واما ثلث بنات لان الاباء كسبين ولا يستقيم الواحد على الثلث كذا  
 بين رؤوس بنى الاعيان ورؤوس بنى الاعيان مماثلت ففريقا احدهما الثلثين في اصل المسئلة



وهو ثلثة ايضا فصار ثلثة فقص منها الثلثة كان ليل الايمان من اصل الثلثة وادقربناه  
في الثلثة فكان ثلثة فكل واحد منهم واحد منهم وكان ليل الايمان من اصلها اثنتان قربنا بها  
في الثلث فقص منها ثلثة الى بيت الالف واثنان الى بيت الالف وواحد الى بيت  
الالف ولما قرب الى البيت ثلثة نبات بنى اقدوسين بهذه العبارة المال كله يسجد

ابن الاخ لاب دام فليكون مقدمة على بنت ابن الاخ لام ولها  
ايضا قوة الزوجة من جانب الاب والام فكون مقدمة على ابن الاخ لاب وقد راوا بعض  
رحين ههنا مسألة الاعتبار بجرهاست وعدد الوؤعة في الاصول فقال ولو ترك ابن بنت الاخ  
لاب وبنت ابن اخن لاب وهي ايضا بنت بنت اخن لاب دام وترك ايضا بنت ابن اخن  
لام هذه الصورة

لاب وام لقوة الزوجة وعند محمد بن مسلم الحمل على الاصول التي هي الاخت والاخوات ويعتبر فيهما حملا  
وعند الازواج في احكام كل زوج منهم بنسب عا زاد عنهم فاصل المسئلة عنده خمسة لوجود الدس  
فيها واهل منها وهو سدرها للاخت لام واربعه وهي ثلثها للاخت لاب وام لا فافتر فيها  
عند بنيع فهي كفتين لاب وام فلها الثلثان والباقي منها وهو داه للاخ والاخت لاب لذلك مثل  
خط الاثنين بطريق العصبية واذا اعتبرنا عند بنيع ابن الاخت لاب فيها كانت كما فتين لاب  
فالواحد البات يكون بينهما وبين الاخ لاب نصفين فاذا افترنا خرج النصف وهو الاثنين في اصل  
المسئلة وهو ستة صار الى اصل اثني عشر كان للاخت لاب وام من اصل المسئلة اربعة وثلث  
في ذلك المصروب يعني الاثنين بلو ثمانية اعطينا بنتي بنتها وكان للاخت لام من اهلها واهل ضربها  
في ذلك المصروب فكان للاثنين فاعطينا اهل بنت ابنها وكان للاخ والاخت لاب من اهلها واحد  
ايضا فربنا في ذلك المصروب فكان اثنين ففسمنا اهل بين الاخت والاخ لاب اقصا في الاخت  
فكل واحد مناهم واهل ففصب الاخ لاب وهو داه الى ابن بنته ودفنا فصب الاخت

لاب واحد ايضاً الى بنت ابنها فلما يستقيم عليهما فاذا فرغنا عدد بها في اصل المسئلة  
وهي اثني عشر فصار ربعه عشر بين فنها نصف المسئلة اذا كان البنت بنت الاخت لا والابوين ثمانية  
من اثني عشر ففرغنا ما في المفرد الذي هو اثنتان فصار ستة عشر في لها فكانت بنت  
ابن الاخت لام اثنتان منها ففرغنا بها في ذلك المفرد عصار ربعه ففرغنا ما اليها وكان لابن بنت  
لاخ لاب واحد منها ففرغنا في ذلك المفرد فصار اثنتين فماله وكان بنت ابن الاخت  
لاب واحد منها ففرغنا في الاثنين فلم يتغير ففرغنا بها البرهما فغيب الثنتين من الاثنين ثمانية  
عشر فكل واحد منهما تسعة  
الذي ينتهي اليه جدول الميت

ادوية دهم السمات على الاطلاق والاعمال والافعال والحالات مطلقا لكم فهم انه اذا  
 انفرده واحد منهم استحق المال كله لعدم التماثل فافتركت ثم واحدة او عمدا واحد الام او  
 حالات خالصة واحدة او خالصة واحد كان المال كله لذلك الواحد المنفرد عن غيره فان قيل  
 بهذا الحكم ربح استحقاقا الواحد لكل عند الانفراد عن التماثل مشترك بين اثنين خالصة الاربعة  
 فما وجه تخصيص ذكره بهذا الصنف قلنا لعل نظرنا ان بياننا في ابعدها الصنف في تحديد صريانه  
 فيسببه فيفسك طريقة الاختصار وانما لم يذكر الاقرية في هذا الصنف لانهم كلهم في صنف  
 صنف واحد فلا يتصور فيه اقرية بخلاف اولادهم كما سيجي واما المجموع او كان ضمير  
 قمر بينهم متجدا بان يكون الكل من جانب واحد كالسمات والاعمال لام فانهم من جانب الالب  
 او الافعال والحالات فانهم من جانب الام فالاقوى منهم في القرابة بالاجماع ان من كان لالب  
 وام اولى بالميراث من كان لاب ومن كان لاب اولى من كان لام وفلك لان القرابة من  
 الجانبين اقوى وهو ظاهر وكذا القرابة الالب اقوى من قرابة الام فذكرنا كانوا اوانا يعني  
 لا فرق بين ان يكون الاقوى ذكر او انثى لانهم من جهة الالب وام اولى من جهة الالب ومن جهة  
 وعم لام فانما اقوى من قرابة فيحوز المال كله وتمه الالب اولى من جهة وعم لام لقوة قرابته وكذا  
 لخال او خالة الالب وام اولى بالميراث من خال او خالة الالب ومن خال او خالة لام وخال

[illegible]

*[Faint handwritten notes at the bottom of the page]*

وہ کہتا ہے کہ اگر وہ اس کے ساتھ ہو گا تو اس کے ساتھ ہو گا۔

هذا العلم على صحة الوفاء على ما ذكره من المراسم ستر بين السمات الاربع

مناجاة حبيب الصديق قلنا لعلنا نعلم ان بياننا في ابعاد الاعتناء بعقيد صريانية

ما يبرئ نفسك طريقه الافتصار وانما لم يذكر الا قسرية في هذا الصنف لانهم كلهم في صدد

حرجة واحدة فلا يتصور قسمة اقمريته بخلاف اولاهم كما سيجي وافا اجتماعه او كذا في آخر

تو اینده من را از اینده اوستا و اهد کالوات و الا اعام لام فانه من صانت الالب

سر بهایم که در این کتاب است و در این کتاب است

[illegible]

وام اولی بالمیرا سے کان لاہ و سکان لاہ اور سے کان لاہ و سکان لاہ

لجائیں ان کو دھوکا دے کر لے کر آئے اب ان کو اس امر پر پورا یقین

لا فرق بين ان يكون الاقوي وكما اوردنا في الشئ فلهذا لا بد واما اولى من القيمة لا بد واما

وَعَلَّمَ لَامَ فَاَتَمَّا اَقْوَى مِنْ قَرَابَةِ يَحْيَى خَزَالِكُهُ وَتَمَّ لَابِ اُولَى مِنْ نَعْمَةٍ وَعَلَّمَ لَامَ اَقْوَى قَرَابَتِهِا وَكَذَلِكَ

الحال أو حالة لاس ولام أو بالمدح من قال أو حالة لاس ومن قال أو حالة لام والحال

1910



او الخالة لاب اول منها اذا كانا لام وان كانوا ذكور او انما اس على تقدير انهما لهما ابنة او ابنة  
 في الصنف الرابع الذكور والامات واستوت ايضا وابتهم كما في القوة بان يكونوا كلهم  
 وام اولاب اولام فلهذا كثر مثل خط الاثنين كم دعة كلاهم او قال او قاله كما هي لاب وام  
 او كلاهم لاب او كلاهم لام وذلك لان الم والتمه متحرران في الاصل الذي هو الاب والاصل  
 المال والخالة واحد وهو في الام ومتفق الاصل فالصنف لعمدة في القوة بالابوان عندهما  
 جميعا وان كان غير ابنتهم مختلفا بالكون في ابنتهم من جانب الاب وراية بعض آخر من جانب الام  
 فلا اعتبار لقوة الزاوية بين المختلفين في جهة ما فلا يكون من هو اوفر وراية يكون من هي بنين او  
 جانب الاب اول من راية من جانب الام كمة لاب وام وخاله لام او خاله لاب وام دعة  
 لام فالتشابه لزاوية الاب وهو نصيب الاب والثلث لزاوية الام وهو نصيب الام فاذا ذكر  
 عمة لاب وام دعة لاب وام دعة لام وذكر ايضا من خاله كمة لاب وام وخاله لاب وام فالتشابه  
 المال لزاوية الام ان التي كانت في اصحاب كل زين من زوايا الاب والام يتسم  
 المال بنهم كما لو تفرقوا ابنتهم فالخالة لاب وام في المال المذكور تحرف المثلثين لان زواياهم اقوا  
 وكذا الخالة لاب وام كثر الثلث لذلك واذا تعدت الميت لاب وام فيقسم المال اثلاثا بينهم  
 بالسوية وكذا الحال في تعدد خالات الميت لاب وام فيقسم الثلث بينهم على السوية فان قيل انهم  
 بان الثلثين لزاوية الاب بناء في قوة فلا اعتبار لقوة الزاوية قلنا لا منافاة ان المراد باعتبار قوة  
 الزاوية هو ان يأخذ الاقرب جميع المال كما مر  
 ان اولاد الصنف الرابع قدر ان الصنف  
 الاول اولاد البنات واولاد بنات الابن وهذه العبارات باطلا في حقها في حقها على الاولاد النسبية  
 الى البنات وبنات الابن بلا واسطة وبواسطة ايضا فان اراد النسخ بذلك فيكون وان يستلوا  
 والحكم في الكل ان قيمته على ادسن واحد كما تزداد الصنف الثاني ان تطون من الازداد والجدت  
 وان عتوا والحكم في الكل واحد كما عرفت والعبارات مطلقه وليس في هذا الصنف اعتبار اولادهم وان  
 الصنف الثالث اولاد الاخوات وبنات الاخوات وبنو الاخوة لام وهذه العبارات كالا ولا يتناول

من يكون بواسطة والحكم ايضا واحد اما الصنف الرابع وهم الميت والاعمام لام والاقوال والى  
 لا تفسر شيئا من العبارات عنهم او لادهم فذلك احتيج الى تخصيص اولادهم بالذكر  
 وببيان احكامهم الحكم فيهم كما حكم في الصنف الاول اعني بذلك او ليراهم بالميت او ليراهم الى  
 الى الميت ثم ان جهة كان ان سوا كان الاقرب من جهة الابد او من غير جهة الميت او ليراهم  
 اول من بنت بنت الميت وابنته بنت ابنتها لانها اقرب الى الميت في الرحم من هو لادها حتى  
 ابنة بنت ابنة الميت او ابنته بنت ابنة الميت او ابنته بنت ابنة الميت او ابنته بنت ابنة الميت  
 اول من اولاد الميت وبالعكس لوجود القرية من اخلاف الميت وان استندوا الى الميت  
 وكان غير زواياهم كما بان يكون قرابة الكل من جانب اب الميت او من جانب امه فان كان له قوة  
 الزاوية فهو اولي بالاجماع ممن ليس له قوة الزاوية فاذا ترك خلفه اولاد الميت متزقات  
 كان المال كله لولده لامة لاب وام فاذا اخذت كان كله لولده لامة لاب وام فاذا اخذت كان كله لولده لامة لاب وام  
 في اولاد الاقوال متزقين او خالات متزقات وتكون لثلاثون في درجة الاتصال بالبيت طلال  
 ولا شك ان ذوا الزاوية اقل سببا وعندنا في السبب يجعل الاقرب سببا في معنى الارث  
 من جهة يتكون اولي وكذا اولاد من لاب لامة على الزاوية الام والعلم ان هذا الاجماع ليس  
 مطلقا بل هو مقيد بما اذا لم يكن فيهم ولد العصبه اما اذا كان فيهم ولد العصبه من اولاد ابنة  
 قوة الزاوية خلاف تعيين ظاهر الزاوية وقول بعض من يخرج كما سبق عليه وان استندوا الى الميت  
 بحسب الدرجة وفي الزاوية بحسب القوة وكان غير زواياهم بهذا بان يكون الكل من جهة اب الميت  
 او من جهة امه فلهذا العصبه اولي من لا يكون ولد العصبه كبت الم وابن الخالة لاب وام والاب  
 من العصبه المال كله ابنت الم لانها ولد العصبه دون ابن الميت وذلك لان الم لاب وام او  
 من العصبه بخلاف الميت فانها من ذوى الارحام كالم لام وفي جانب ولد العصبه قوة ورجحان باعتبار  
 المدلى به وعندنا في جرس الزاوية في صورة تساوي العصبه متغير بهذا القوة وان لم يتغير عند اخلافها  
 كما سياتي وان كان احد من اولادهم من المذكورين وهي الم والميت لاب وام والاقرب لاب كان المال كله للميت











الام من السنة اثنتان ودفعت من هذين الاثنان اهل الكمال ويجعل كطائفة واحدة الى النبر  
 ويجعلان كطائفة واحدة ونصيب كمال وهو واحد الى ابن بنت لم يستقم عليها فنكح عدسها  
 بحاله ثم اذا نظر الى اسفل الى اثنين ووجد ابن كابنتين وبنيت كابنتين واذا افترق جعل المراء  
 في كنفه بنين ولا استحق لولد عليهم فنكح الثلثة بحالها واذا نظر الى اهل الرؤوس والرؤوس  
 والرؤوس اعني الى الثلثة والاثنين والثلثة ومجد بين الثلثين مما لم يكن فيكح بها ووجد بين  
 الاثنين والثلثة مائة فيجب اهلها الى الاخر فحصل ستة ثم يقرب هذه الستة في الستة التي  
 هي اصل المسئلة فيلحق ستة وثلثين ومنها يصح المسئلة كان الزوجين الاب اربعة من اهل المسئلة  
 وقد قربت في المهر ابنة ابنة اربعة فصارت اربعة وعشرين فيجب هذا الزوجين من الستة والثلثين  
 واما نصيب اهلهم منها فيقول قد قرب نصيب بنت بنت كمال من جهة العم الاب وهو اثنان في ذلك المهر  
 حاراش عشرة فلكل واحد منهم ستة وقرب ايضا نصيب ما من جهة الام وهو واحد في المهر المذكور فكانت  
 فلكل واحدة من مائة فحصل لكل واحدة منهما ستة اسام ستة من جهة العم وثلثة من جهة الام  
 وقرب ايضا نصيب بنت بنت الام وهو واحد في ذلك المهر فكان ستة فلكل واحدة منهما ستة  
 ومجموع هذه الانصاف اربعة وعشرون وكان الزوجين الام من اهل المسئلة اثنان فاذا قربت في المهر  
 الذي هو الستة على اثنين عشر فيجب هذا الزوجين من الستة والثلثين واما نصيب اهلهم فنقول  
 اذا قرب نصيب بنت بنت كمال وهو واحد في المهر ابنة الستة فلكل واحدة منهما ستة واذا  
 قرب نصيب بنت بنت كمال وهو واحد ايضا في ذلك المهر كان ستة فلا يبقى ابنا كمال اربعة من تلك  
 الستة فلكل واحد منهما اثنان فحصل لكل من الاثنين خمسة وثلثة من جهة الام واثنان من جهة  
 الام وبنيت بنت الى اثنان منها لكل واحد واحد واهلها بنين وعشرة وثلثين اثنان ومائة  
 الانصاف اثني عشر فاذا انقسمت الى الاربعة والعشرين كان الميراث ستة وثلثين ثم ينقل هذا الحكم  
 الذي ذكرناه من قبل في عمومة الميت وذكورية وفي اولادهم الى جهة عمومة ابوية وخوالتهم الى اولادهم  
 ثم ينقل الى جهة عمومة ابوية وخوالتهم الى اولادهم كما في العصباء يعني اهلهم بوجه عمومة

وهو النسب

الميت وخوالة والاولاد هم يتقل حكمهم المذكور الى عم اب الميت لام وعمته وخالة وخالة والى عم  
 الميت وعمته وخالة وخالة فان تزوجوا احد منهم اقله كمال كله لعم المرام واذا اجتمعوا واذا قرب  
 وابتهم فالاولاد منهم اولا فذكر الكان الاول او اثنين وان استوت وابتهم فلكل واحد منهم نصف الا ان  
 اذا اختلفت حيزوا بينهم فتراية الاب الثلثة والام الثلثة الى اهلها من هناك فان لم  
 يوجد لولا كان حكم اولادهم حكم اولاد الفتي الا ان لم يوجد اولادهم ايضا ينتقل الحكم الى  
 عمومة ابوية الميت وخوالتهم ثم الى اولادهم وهكذا الى ما يتناهي وان لم يجد له كنف العصباء الى ان  
 تورث ذوي الارحام بلقبها يعني العصبية كما سبق فيعتبر بحقيقة العصبية ولما وفدت في حقيقة العصبية  
 الحكم في العام للميت نقل ذلك الحكم الى العم ابية ثم الى اهلها من جهة كنفها في معنى العصبية  
 الشكل هو نقل في اللغة المثلث وهو الدين والكسرة على حث الشئ فحقت اي ان عطفت في فاعطى  
 ومنه تسمى المثلث وجه الخنثى التي في بنت كمال كمال عيال والموا من مائة الى الرجال والام النساء  
 معا لو ليس له شئ من مائة اصلا على ما نقل من ان الشئ شئ من مائة ولو لم يكن له شئ من  
 الاثنين وبخرج من سرته سبعة بول غليظ ومثل هذا الحق في لبن وانما الخنثى الشكل لا الشكل  
 في الخنثى من حيث انه لا يلدان كذكر ذكر او اثنين لا خصا لانساف في مائة كنف المذكورة والاثنتان  
 ميتين متفادتين لا تخلف في ان علامة التمييز بينهما عند الولادة وجود الالة الى ان يتبين  
 ساير العلامة ببعض الزمان والشكل اعني الاشتباه قال الولاة اما بغير ان الاثنين  
 واما بغير ان جميعا فان وقع الاشتباه بالتعارف فالحكم لبلال يعني مستغفرة الالة عند انقضاء الولد  
 من الام فزوج البول فهو المستغفرة الالهية لانه وما سواك من المنافع بحيث بعد ذلك فان بال من  
 انه الرجل فهو ذكر والالة الاخرى زيادة في في البدن وان بال من الالة التي هي انش والالة الاخرى  
 كقول من البدن روي عن سائر بن الطوب العود الى ان من فلكي الوب في ابي هليله وقد رفع اليه  
 هذه الحادثة فحضر وكان يقول هو رجل وامرأة فمعه مائة من مائة فلكي الوب في ابي هليله وقد رفع اليه  
 وانقلب على فراشه ولم يات منه النوم فالتجارية مغيرة عن تيمره فاجبر بالذك فالت الى بنت

فان غفلت















كفيلا على امر معلوم هو الزوجة على نصيب ابن واحد نظرا لمن هو جازع من النظر لغيره  
 اهل ك اذ انك ابن وفتح ففتح اذ جفت دابة يوسف في قصة الاول بطرس  
 الحشر الشك والابن الثلثين ويؤخذ منه الكفيل عند صاحبه وقيل بل في طهرنا فبأنه  
 الكفيل عندهم جميعا لانه اذا تبين وللايل المذكور في الحشر كان مستحقا بما ذاع على النصف  
 بما افذه الابن فكذا في الميراث كان الميراث الميت بان خلف امرأة حاطلا وها نحن نك المرأة بالولد  
 لنم اكثر من الميراث استثنى ههنا واذ يستثنى عندك في اوقاف غيرها من المرأة  
 التي مع اكثر من اهل ك اذ جاء به ستة اشهر او اقل او اكثر ولم تكن المرأة ح  
 ذلك اوت بانقضاء العدة برب ذلك الولد من الميت واقرب ربه وبورث عنه لان وجوده  
 له في البطن وقت الموت شرط في استحقاق الاشفا فاما الميراث بانقضاء عدتها  
 مع ثبوت مدة اهل ك لم بان اهل ك كان موجودا في ذلك الوقت وان جاء بالولد اكثر  
 من اكثر مدة اهل لا يرب ذلك الولد من الميت ولا يرب من قبل اذ قد علم بحسب ك ذلك  
 ان علقه كان بعد الموت فلا ينسب ولا يربش وكذا اوت المرأة في مدة الحمل بانقضاء  
 عدتها بعد زمان ينصوبه انقضاء العدة ثم جاءت بالولد في تلك المدة فانه لا يرب  
 ولا يرب عنه اذ قد علم بان اهل ك لم يكن من الميت وان كان الميراث من غيره بان يرب  
 امرأة حاطلا من ابيه او غيره او غيرها من ورثته وجاءت تلك المرأة بالولد لاق ستة  
 اشهر او اقل من زمان الموت برب ذلك الولد من الميت لانه قد تحقق وجوه في البطن  
 حال الموت وان جاءت بالولد لاكثر من اقل من مدة اهل لا يرب اذ لم يتحقق علقه ولا  
 ضرورة ههنا الى تقدير وجوه في زمان الموت فكل ما اذا كان الميراث من غير فان العلق هناك يستند  
 الى اكثر اوقات اهل لضرورة ان ينسب الميت بعد ارتفاع الحمل بربته واما اذا كان الميراث  
 من غيره فنسب بربته فذلك الكيفية فلا ضرورة ههنا الى اعتبار اكثر الاوقات بل يجب الانحصار  
 على ما هو اقل مدة اهل او حاطلا منه في يتحقق وجوه حال الموت وطريق معرفة حيوة الميراث وقت الوفاة

ان يوجده وقت الوفاة ما يعلم به الحيوة كحيوت ش او عطاك او بكاء او ضحك او تحريك  
 عضو فان خرج اقل الولد فظهر منه من هذه الحالات ثم مات لا يرب لانه لما خرج اكثره  
 ميتا فكانه فوج كس ميتا فلا يرب وان خرج اكثره ثم مات برب لانه لاكثر له حكم الكل فكانه فوج  
 كله حيا والاصل في ذلك ما رواه جابر بن عبد الله عن ابي اسحق عن ابي بصير عن ابي بصير  
 والفضيلة في فوج اكثر او اقل ما ذكره بقوله فان خرج الولد مستقيما وهو ان يخرج راسا  
 او لا فاجتبه عند جابر بن عبد الله الصدر كله فربث اذ قد فوج اكثر حيا وان خرج مكسوبا وهو  
 ان يخرج رقبته او لا فاجتبه ستة فان خرجت المرأة وهو من برب اذ قد فوج اكثر حيا وان لم يخرج  
 المرأة لم يرب الا ما حصل في نصيب سائل الميراث ان يخرج المسئلة على تقدير ما اعني على تقدير ان اهل ك ذكره على  
 تقدير ان اهل ك لم يرب في نصيب سائلين فان تو افعا فرب فافرب وفق احداهما في جميع الاوجه  
 ان تبينا فافرب كل اهل ك في جميع الاوجه فافرب نصيب سائلين ثم اوتب نصيب من كان له شئ من  
 فكوربة في مسئلة او ثنية على تقدير التباين او في وقتها على تقدير التوافق واوتب ايهما  
 نصيب من كان له شئ من مسئلة او ثنية في مسئلة فكوربة او في وقتها على فريك التقديرين  
 كما ذكرنا في ميراث الحشر ومن ههنا يعلم ما قلنا به هناك ان المسئلة البسه في الفصل الاخر ثم  
 انظر في اهل من الحرب الميراث واحد من الورثة ايرها اقل يعلل لذلك الوارث لان استحقاقه لاهل  
 يتفق والعقل الذي يربها ان يرب الميراثين موقوف من نصيب ذلك الوارث لانه اشبه مستحق هذا  
 الوارث هل هو الميراث او غيره فيوفق الى ان يزول الاستنباط فافرب الميراث وزال الاستنباط فان كان  
 الميراث مستحقا للموقوف فيها وان كان مستحقا للبعض فافرب الميراث للبعض والبقية مقسومة  
 بين الورثة فيعطى لكل واحد من الورثة ما كان موقوفه فان نصيبه كما اذا ترك بنتا وابونا وامراة  
 حاطلا فالمسئلة من اربعة عشر حيا على تقدير ان اهل ك ذكر لانه اجتمع فيها ح سدس  
 وثمن وما بقي فللزوجة ثمها وهو ثلثه ولكل واحدة من ابوين السدس وهو اربعة  
 وللبنت والكل الذكر الباقية وهو ثلثه عشرة المسئلة من سبعة وعشرين حيا لانه اجتمع فيها ح











في الاخير فاصول الوتر على الوجهين كل واحد منهما يصح المسئلة على كل واحد من الطرفين ثم يفرق نصيبه  
ما كان له شيء من مسئلة الحياة في وقت او في وقتا ثم ينظر في هذين الحالين من الطرفين  
فيصل الوارث اما هو الاقل من المالين ويجعل الفضل سرهما موقوفاً من نصيبه في كل  
الوارث الى ان يظا حال الموقوف فاذا ترك مثلاً زوجاً حياً او اختين كلاً واماً حياً  
فميتين واخا لاه وام موقوفه افضل تقدير كونه الموقوف ميتاً يكون للزوج النصف وللأختين الثلثان  
فالمسئلة من ستة لكونها تقول لاسبعة وعلى تقدير كونه حياً للزوج نصف غير عائل  
وللأختين الربع لان اهل المسئلة على تقدير اثنان واحد للزوج وواحد للاخ  
في الاخير فلا يستقيم عليهم وهم كارب اخوات فنصيب الاربعة في اصل المسئلة  
قبل ثمانية اربعة منها للزوج واثنان للاخ واثنان من حصة وهو  
وصيته غير للزوج اذ له نصف من المال بلا عمل فيصير حياة الموقوف في الاخير فلا يفرق  
اليها الاربعة المال ويعتبر موته عن الزوج فلا يعطى الا ثلثة اسباع المال وتوقف الباقي  
وهذه المسئلة يصح من ستة وخمسين لان مسئلة الحياة من ثمانية ومسئلة الوفاة  
من سبعة وبهما مائة نصيب فنصيب اهلها في الاخر ثلثة وستة وخمسين كان للزوج  
بمن مسئلة الحياة اربعة فاذا افرغت مسئلة الوفاة وبها سبعة حصل ثمانية وعشرون  
وكان له من مسئلة الموت ثلثة فاذا افرغت في مسئلة الحياة وبها سبعة حصل ثمانية وعشرون  
عشر فيحصل الزوج اربعة وعشرين لانها اقل المالين وهو النصف العائل وتوقف  
من نصيبه اربعة وكان الاختان من مسئلة الحياة اثنان فاذا افرغت في سبعة  
حصل اربعة عشر وكان لها من مسئلة الوفاة اربعة فاذا افرغت في الثمانية صار اهل  
اثنين وثلثين ويصرف اليها اقل المالين وهو اربعة عشر وبها سبعة وستة والحيين  
فكل واحد منهما سبعة وتوقف من نصيبها ثمانية عشر فيصير في الزوج والا  
قنين ثمانية وثلثون والباقي من الستة والثلثين وبها ثمانية عشر موقوف فان ظهر

فصل في

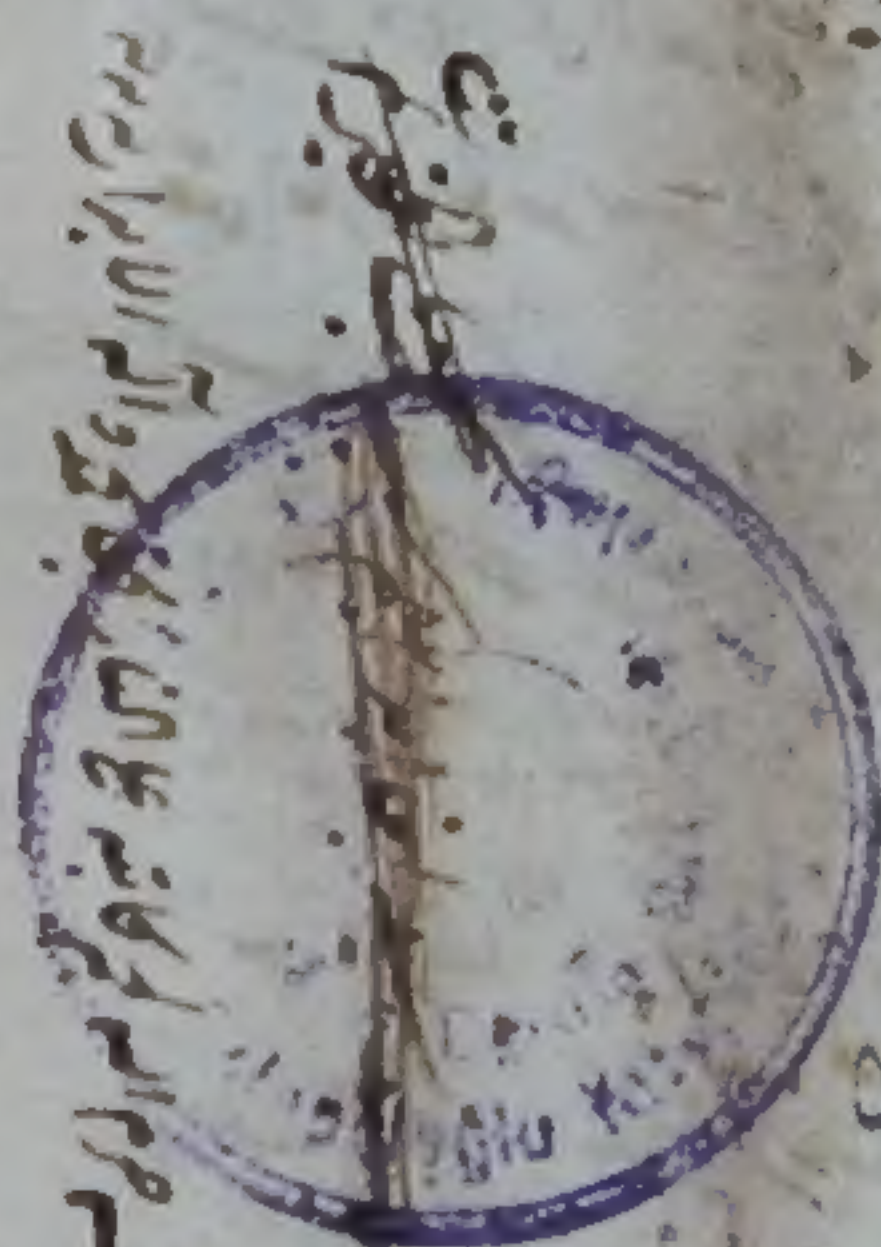
ان الموقوف في يد رجل من رجلين لم يقسم له نصف الموقوف وهو ثمانية اربعة  
وهو اربعة عشر للاخ **٢** من يكون النصف الآف بين الآف والاثنين المذكور  
مثل حظ الاثنين وان ظهر انه ميت يدفع الى الاقربين الثمانية عشر كوق  
فة من نصيبها من لستم لهما اربعة اسباع المال وبها اثنان وثلثون  
وام الزوج فقد اخذ نصيبه كلاً وهو اربعة وعشرون فصلا  
في المدة اذ مات الرجل الميراث على اربعة اذ او قتل او لم يبق بدار الزوج وعلم هو  
القاضي بلحاظه فما اكتسبه في حال اسلامه فهو لورثته المسلمين وما  
كتسبه في حال روثته يورثه في بيت المال هذا حكم عند ابي حنيفة وعندهما  
الكسبيون لورثته المسلمين وعندنا في الكسبيان جميعاً يورثه  
في بيت المال من اهل قوله بطريق انه في قولنا لا يورثه ان مال خارج عن  
نقد المار في حاله في المختار لا يورثه في الميراث بحكم عارضة الى  
الاسلام فيحكم عليه في حق ورثته باحكامه فكل الكسبيين ملك له ولهذا يقض  
منها ويورثه مع الاصل في كيفية الاصل فكلها لورثته ولا يورثه النصف الفرق  
بين كسبه بان حكم موته مستند الى وقت موته لانه صار مالاً بالارفة فيمكن استنا  
ه النورث في ما اكتسبه في زمان اسلامه الى قبيل ذلك الوقت لانه كان موجوداً  
في ملكه حينئذ فيكون توريثه للمسلمين ولا يمكن في اكتسبه في حال  
روثته ان يستند توريثه الى اسلامه اذ لم يكن موجوداً في ملكه في ذلك الزمان  
فلو قضي به لوارث كان توريثاً للمسلمين من الكافر فلا يجوز وما اكتسبه بعد اللحق بدار  
الزوج من قبل بالاجماع لانه اكتسبه وهو من اهل الزوج والمسلم لا يرث من اهل  
الكتب المملوكة جميعاً اس سوا اكتسبه في اسلامه او في روثته قبل اللحق بدار الزوج  
لورثته المسلمين بلا خلاف بان اهل البيت في ذلك لان المدة لا تنقل عندنا بل تجس من

في بيت المال



باین من است و ایضا الاصل فی قیاس و انما عدل  
 منه فی الرجل لو فی شرف تا و غیر بنوعی منه و هو ان  
 بار نه او با عیبه نفسیه لم تنزل علیه مالها فكل واحد من الکسین ملکها فلو  
 رشتها الا انه لا یبرأ منها لزوجها لانها نفس الیوة قربانت منه  
 ولم تنزل مشرقه علی الهلال فلا یكون کالکوة المرفیة و اذا طقت بداروب  
 زالت عصمتها فی نفسها لانها تنسرق و الاسترقاق  
 اتلاف لکل غیره و عصمتها لایضا ذکره  
 الامام الشریعتی فی شرحه سیر

لعمد العیسیٰ علیه السلام



الفیفر و فکر فی شرحه سیر الفیفر  
 و فکر فی شرحه سیر الکبیر  
 او انقض الوعدی  
 بداروب کان حکم فی کلمه  
 فی السهم الفی ارشد و علی و علی  
 لانه من اهل دار تا قوی مت نام

سیر سیر ۱۰۹

تت الکتاب بعون الله علیه الوهاب  
 تبت

و الله اعلم بالصواب

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه مجلس شورای ملی

کار قلم و قلم دان و نه خبر میزد  
 اختلاف میان اهل علم و اهل  
 در اختلاف است و اگر کاسه را یا خبر  
 بهر حاجت را که اشکسته باشد و یا  
 در و اگر بسیار باشد حاجت را یا اندک باشد  
 کسی میزند و بیدار میزند یا لایزم بکند یا  
 این تل و صرحه از اینها که حرام است زکو  
 و حج مباح است هر کوف آن دو قولست  
 بهر خوش خوش با علام خود ندارد  
 اگر لزوم و در  
 در زکوف واجب نکند اگر از بهر این شکده  
 درست کرد چون لزوم شکست یکبار یکبار  
 یا اگر شکستی اندک باشد چنانکه با آن بکار تو  
 م اندک است کند من قول زکوف واجب نیاید  
 از اینها است قیصر و انباشد دادن مکر در زکو  
 زردار و طرز زکوف نشاید داد و لزیم  
 کند چون نشاید داد و بهر این اوجسد

کتابخانه مجلس شورای ملی